

المكتبة
الناحية

اليقظة القومية الكبرى

يوليو ١٩٥٢

أصولها وأبرز مظاهرها وإنجازاتها

للدكتور
حسن صبحي
مدرس التاريخ الحديث ولهاجر
في جامعة الاسكندرية

١٩٦٥



دار المعارف بمصر



اهداءات ٢٠٠٠
د.د. رشيد سالم الناضوري
أستاذ التاريخ القديم
جامعة الإسكندرية

اليقظة القومية الكبرى

بوليو ١٩٥٢

أصولها وأبرز مظاهرها وإنجازاتها



National Organization of the Alexandria Library (GOAL)
مؤسسة تنظيم المكتبة الإسكندرية

للمكتبة
حسن صبحي
مدرس التاريخ الحديث ولهاصر
في جامعة الإسكندرية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

الطبعة الأولى

١٩٦٥



دار المعارف

الى
بـ
و
فنام

وجيل الثورة
في العالم العربي

هذا البحث

يضم هذا البحث سجلا موجزا لحركات الكفاح المصرى فى سبيل الحق والحرية والكرامة ، وحوافز حتمية استمرار هذا الكفاح من قبل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر حتى قيام الثورة المجيدة فى يوليو عام ١٩٥٢ . وهو يقدم ، من ناحية أخرى ، لمحات من مظاهر هذه اليقظة القومية الكبرى التى بدأت بها مرحلة التحول العظيم فى تاريخ مصر المعاصر ، وصدى هذه اليقظة فى العالمين العربى والافريقى . وقد راعينا عند اختيارنا لمراجع البحث ، أن تكون جميعها تقريبا فى متناول القارئ العربى حتى يمكنه ، سعيا لزيادة المعرفة ، أن يرجع إليها بسهولة . فوضوحات هذا الكتاب ، كما نرى ، أوسع من أن تضمها هذه الصفحات القلائل .

ولعلنا نكون قد وقفنا فيما هدفنا إليه .

محمد محمد صبحى

شوال ١٣٨٤
الاسكندرية فى
فبراير ١٩٦٥

المحتوى

صفحة	
١	مقدمة
٧	جلوس الحركة القومية في تاريخنا الحديث
٧	الانحطاط في العهد التركي
١٠	الحملة الفرنسية
١٢	صور من المقاومة الشعبية إبان الحملة الفرنسية
١٣	من الاسكندرية للقاهرة
١٦	المقاومة في القاهرة
١٩	المقاومة في الأقاليم
٢٤	القوة الشعبية وعمد على
٢٩	الثورة العراقية
٢٩	الحركة العراقية
٣٢	التدمير في مصر
٤١	الأفغانى وحركة الجامعة الإسلامية
٤٥	درس النكسة
	الحركة القومية والاحتلال الانجليزى (١) -
٥٠	الحماية المقنعة
٥٠	النظام الجديد
٥٥	عباس حلى وكرومر
٥٧	مصطفى كامل ومحمد فريد
٦١	من قادة الفكر

الحركة القومية والاحتلال الانجليزى (٢) -

٦٥	الحماية السافرة
٦٥	مصر أثناء الحرب
٦٩	انتهاء الحرب وقيام الثورة
٧٣	لجنة ملتر
٧٧	المفاوضات واقسام القادة - نكسة الثورة

الاستقلال الوهمى فى ظل الاحتلال (١)

٨١	(١٩٢٢ - ١٩٣٦)
٨١	دستور عام ١٩٢٣
٨٤	وزارة الشعب (١٩٢٤)
٨٧	وزارة زيور وما بعدها
٩٢	معاهدة ١٩٣٦

لاستقلال الوهمى فى ظل الاحتلال (٢)

٩٥	والاعداد للثورة (١٩٣٦ - ١٩٥٢)
٩٥	ميثاق منقباد والحرب العالمية
١٠١	مصر بعد الحرب العالمية
١٠٥	نكبة فلسطين
١٠٧	آخر حكومة للوفد - الكفاح فى القناة
١١٢	حريق القاهرة وما بعده
١١٧	الطريق الى الديمقراطية السلمية والاشتراكية العربية
١١٧	الاشتراكية العربية
١٢٢	الاصلاح الزراعى
١٢٤	حل الاحزاب

١٢٧	إعلان الجمهورية
١٢٩	تمهيد الاقتصاد القوي - القوانين الاشتراكية
١٣٣	التنظيمات الشعبية
١٣٥	الاتحاد الاشتراكي العربي

العنوان الثلاثي على مصر (١)

١٣٨	مقدمة - الاتجاه الجديد بعد الثورة
١٣٨	الثورة والحياة
١٤١	تحرير السودان
١٤٣	الجملاء
١٤٥	حلف بغداد
١٤٨	مؤتمر باندونج
١٥٠	الصفقة الاميكوسلوفاكية
١٥٢	الإعتراف بالامين الشعبية
١٥٣	مؤتمر بريوني

العنوان الثلاثي على مصر (٢)

١٥٥	الغرب وسياسة عبد الناصر
١٥٧	تأميم قناة السويس
١٦٠	موقف الدول
١٦٥	المدوان على مصر وتناجحه

بعد العنوان الثلاثي - الثورة في المجال الدولي (١)

١٧١	الدائرة الافريقية
١٧١	مصر وافريقيا
١٧٦	مصر والصومال

١٧٧	مصر والشعوب الإفريقية
١٧٩	الطريق الى الوحدة الإفريقية
١٨٣	منظمة الوحدة الإفريقية
	الثورة في المجال الدولي (٢)
١٨٨	الثائرة العربية
١٨٨	القومية العربية
١٩٢	الجمهورية العربية المتحدة
١٩٤	العراق
١٩٨	الجنوب العربي
٢٠٠	التعاون العسكري
٢٠٣	مؤتمرات القمة العربية
٢٠٧	بين التحول العظيم والانطلاق العظيم
٢٠٧	التحول العظيم
٢١١	الى الانطلاق العظيم
٢١٥	جهود الرئيس ومسؤوليات الشعب
٢١٧	من مصادر البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢

مقدمة

إن دراسة هذه الثورة من الوجهة التاريخية لا تقتصر على مجرد دراسة أحداثها وتقصي أسبابها وعواملها وتلبيح نتائجها ، بل هي أبعد مدى من ذلك وأعمق لأنها تبحث في آمال شعب وجهاده لتحقيق حلم يراوده منذ فترة طويلة . ودراسة لتطور كفاح هذا الشعب حتى حقق هذا الحلم . وهي أيضاً - إلى جانب ذلك - دراسة لآمال هذا الشعب ، وبحث في مستقبله ومستقبل الشعب العربي ومستقبل قارة أفريقيا . وعلى ذلك سنبدأ دراستنا لثورة ٢٣ يوليو بالحديث عن آمال الشعب العربي في تولى أمور نفسه بنفسه دون فرض من الخارج أو وصاية عليه .

ونحن هنا لن نلعب بعيداً في تقصي ذلك الأمل والبحث عن جذوره في أعماق تاريخنا . لن نبدأ بغزو الفرس لمصر ثم توالي الغزاه والفاطميين عليها من يونان ورومان . ولكننا سنبدأ بحثنا بوقوع مصر فريسة للحكم العثماني في أوائل القرن السادس عشر . حينئذ تطلع الشعب المصري حو اليه فوجد كل شيء قد تغير إلى الأسوأ ووجد أن بلاده قد فقدت كل شيء . ولم يبق العثمانيون في مصر إلا على الدين الإسلامي ، فالعثمانيون كانوا مسلمين قبل كل شيء . ولعل ذلك يفسر سكوت المصريين فترة الحكم العثماني رغم ما إمتاز به من مظالم وفوضى وتأخر . وتنتهي الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ الحكم العثماني بالوضع الذي كان

عليه قبل مجيء الحملة . وهنا تبدأ صفحة جديدة في تاريخ مصر الحديث وفي تاريخ الحركة القومية فتنتقل الحملة إلى مصر كما نقلت إلى كل أوروبا أهداف الثورة الفرنسية وشعاراتها . ويتيح الفرنسيون للمصريين فرصة ضئيلة للاشتراك في الحكم وذلك في غمار نزاعهم مع المماليك وحاجتهم إلى التعاون مع القوى الشعبية . ولكن المصريين ضنوا على الفرنسيين بأى تعاون وأنكروا عليهم الحق في بقائهم في مصر على الإطلاق وناصبوهم العداء منذ وطئت أقدامهم أرض مصر حتى خروجهم منها . وقامت حركات المقاومة الشعبية ضد القوات الفرنسية في كل مكان وجدت فيه هذه القوات . وأحال المصريون حياة الفرنسيين في مصر جحيماً لا يطاق مما ساعد على زيادة حرج مركز القوات الفرنسية في مصر وعمل على فشل خطط نابليون وأطاعه في الشرق وأدى إلى اندحار الفرنسيين في النهاية ثم انسحابهم .

بعدئذ تقع مصر فريسة لمنازعات بين القوى التي خلفها الحكم التركي في مصر والتي كانت لانزال تمثل أثراً من آثار فتح السلطان سليم لمصر . ولكن كان من المستحيل في هذه المرة أن يقف الشعب بمحور عن هذا الكفاح بعد تجاربه في الحكم وكفاحه إبان الحملة الفرنسية . وهكذا ينصب محمد علي والياً على مصر بإرادة الشعب ، الذي يشارك أيضاً في تدعيم الحكم الجديد الذي اختاره بنفسه وذلك باشتراكه في القضاء على حملة فرير عام ١٨٠٧ .

ولكن هذه الیقظة المصرية لم تلبث أن أصابها النكسة بسبب تصرفات أسرة محمد علي من جهة والتدخل الأوروبي من جهة أخرى . فتدخل أوروبا بوجه عام قنص على الأباطورية العربية التي أقامها الجنود المصريون والتي ربطت ما بين مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية والشام في دولة موحدة مستمدة كيائها ونظامها من إرادة محمد علي وحده . ورجعت مصر ولاية عثمانية يتولى

الحكم فيها أكبر أفراد أسرة محمد على سنا بعد موافقة السلطان العثماني . وهكذا يتوالى على مصر خلفاؤه بما عرف منهم من بله أوسفه . ويحيى عباس ثم سعيد ثم إسماعيل . وهؤلاء إما يبالغون في التذلل إلى السلطان العثماني والتقرب منه (١) أو يمعنون في تهديد السبيل لتغلغل النفوذ الأجنبي في مصر .

وهكذا تظهر الثورة العرابية . وتكون بذلك بمثابة الذروة لرد الفعل الثوري ضد هذه النكسة التي أصابت اليقظة القومية المصرية . ومنذ أن قامت الحركة العرابية وقد وجدت الثورة تغلى في النفوس . ولم تنطفئ جذوة هذه الثورة قط ، إنما كان ضوؤها يختفى أحيانا عن الأعين الكيلة بحكم الظروف القاهرة وحركات التمع والكبت ولكنه يعود ويظهر بشكل يبهز الأبصار فيهرز البلاد ويهرز العالم ، وذلك كما حدث في ١٩١٩ ، ١٩٥٢ أو يظهر بشكل أقل بريقا ولكنه يهرز مقاعد الظلم والفساد ، يهرز الحكومة والسراى ودار الممثل الإنجليزي ، كما كان يحدث في مظاهرات الاحتجاج والمظاهرات الوطنية والأزمات السياسية .

وهناك علاقة وثيقة بين ثورتى عام ١٨٨٢ وعام ١٩٥٢ . ثورة ٢٣ يوليو حركة قومية ذات أهداف سبقتها حركات قومية تشاركها بعض هذه الأهداف . وهناك خيط واحد على الأقل ، هناك هدف واحد يربط بين تلك الحركات : الحركة العرابية (١٨٨٢) ، الثورة المصرية (١٩١٩) ، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ذلك الهدف هو ارجاع حقوق البلاد إلى أهلها من مقتصبها — سواء كانوا من الأتراك والعائلة المالكة أو الدول الامبريالية وأذئاب أولئك أو هؤلاء — كانوا يدورون

(١) أرسل مثلاً عباس وسعيد نيجات مصرية إلى السلطان العثماني في حربه ضد الروس (حرب الترم) يربو عددهما على الخمسين ألف جندى لتحصين نيران الروس أو الصقيع أو الأوبئة وذلك في حرب لاأالة لهم فيها ولاجل . هذا فضلا عن التبرعات المالية والأسلحة والذخائر .
أنظر الجيش المصرى في الحرب الروسية لعمر طوسون — ص ٢٤٦ — ٢٥٠

في فلكهم ، والحفاظ على كرامة البلاد أو ارجاعها اليها ، تلك الكرامة التي لطختها
أسرة محمد علي والاحتلال البريطاني للبلاد .

وكما فعلَ الرئيس جمال عبد الناصر — حينما كان ملازما بالجيش في منقباد
بالصعيد عام ١٩٣٨ — إلى أن الانجليز هم أصل بلائنا كله ، رغم محاولاتهم بمختلف
الطرق على مر السنين لتضليل الشعب وصرف تفكيره عن هذه الحقيقة ، أدركت
تلك الحقيقة أيضا الاجيال التي عاشت معركة عرابي وما بعدها . قتلك النكسة التي
رذتنا بها منذ القرن الماضي والتي وضعت ثورة عام ١٩٥٢ حدا لها ، وأقصت نكبة
الامبريالزم والاستعمار الأوروبي والتي مثلها الاحتلال البريطاني أصدق تمثيل ،
هذه النكبة ظلت الخيط الذي يربط الثورات الثلاث والهدف الذي كانت الحركات
القومية الحقة ترمى إلى تحقيقه .

ولقد فشلت الثورة العرابية ونكست ثورة ١٩١٩ ونجحت ثورة يوليو ١٩٥٢
ولذلك عوامل . ولكن على أية حال فلا يجب أن ننسى أنه رغم فشل ثورتى عام
١٨٨٢ ، وعام ١٩١٩ ، إلا أن الدعوة التي كانت تدعو اليها هاتان الثورتان لم تمت
بل ظلت قائمة في ضمير الشعب ، يحس بها كل مصرى كما يحس بها كل عربى واع
رغم صنوف الكبت والضغط التي تعرض لها هذا أو ذاك . واستمرت الدعوة حتى
قامت ثورة ٢٣ يوليو وعلى رأس أهدافها نفس أهداف الثورتين السابقتين .
من ناحية أخرى نجد أنه في ثورة ٢٣ يوليو قد استفاد بلا شك القائمون بأمرها
في أعدادها وتنفيذها ، ثم المحافظة عليها بمسد نجاحها ، استفادوا في كل ذلك
بتجارب الماضى وأخطائه . فالأسباب التي أدت إلى فشل ثورة عام ١٩١٩ مثلا .
هى نفس الأسباب التي حركت حوافز الثورة عام ١٩٥٢ .

وعلى ذلك فلا بد — عند دراسة ثورة ٢٣ يوليو — من الامام بحركات
المقاومة الشعبية ضد القاصب النخيل منذ جاء الفرنسيون إلى مصر في أواخر

القرن الثامن عشر . هذا جزء من تاريخ كفاحنا في سبيل الحصول على حقوقنا وحفظ ذاتنا وكياننا يكمله كفاحنا إبان الحركة العرايية وبعدااحتلال الانجليزى لمصر بقصد تخليص البلاد من النفوذ الأجنبي ومن قوات الاحتلال . هذا الكفاح وتلك المقاومة إنما هي جسدور لحركات نضالنا القومى فيما بعد وأصول لهذه الصحوة القومية الكبرى وتلك الطفرة الوطنية العظمى التى بلغت ذروتها فى مصر بقيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ .

وعلىنا كذلك أن نلم بالتزامات الثورة وواجباتها إزاء الشعب الذى فوض لها - أكثر من مرة وبأكثر من صورة - مهمة قيادته وتدبير أموره فى تلك المرحلة الحاسمة من تاريخنا المجيد ولرى أيضا إلى أى حد قامت الثورة فعلا بهذه الواجبات وتلك الالتزامات . وقد أجمل الرئيس جمال عبدالناصر هذه الالتزامات حينما تحدث عن الدافع الأول للثورة « هو توسيع المجال الحيوى أمام تزايد السكان فى السنوات الأخيرة زيادة تعدد بالملايين ، مع إصابة عجلة الانتاج بالتوقف أو الشلل بما هدد البلاد بأخطاء جسيمة » . كذلك تظهر هذه الالتزامات أكثر تحديدا حينما يتحدث الرئيس عن روح الثورة ويقول أنها إنما تتمثل فى خلق وعى مصرى جديد يؤمن بالاشتراكية ويؤمن بالديموقراطية لتسود العدالة الاجتماعية وتقوم عمود الوطن على أساس سليم ، فلا حرب تنشب بين الطبقات ولا تثرى جماعة على حساب الآخرين ولا تتحكم أقلية فى أكثرية (١) . وأخيرا فلا بد من الحديث عن التزامات مصر وواجباتها إزاء العالم العربى من ناحية ، والقارة الأفريقية من ناحية أخرى . وهى التزامات وواجبات تفرضها على مصر

١- « روح الثورة » كما يرمها السيد الرئيس جمال عبدالناصر فى تقديمه لكتاب عمده مطا
(مصر بين ثورتين) - ص ٦ .

صلاتها القومية والتاريخية والاقتصادية والجغرافية بالعالم العربي بأفريقيا .
فالثورة إذن إذا كانت بمنها الضيق تعبيراً عن الاحساس بالظلم ، أو السخط
على أوضاع فاسدة للحكم أو تبرماً بوجه عام بنظام حكم والرضا في تغييره ، فإنها
بالنسبة ليوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تعنى أكثر من ذلك . فهي التاريخ المعاصر
لمصر كما أنها تصنع معالم التاريخ مصر والشرق العربي والقارة الأفريقية لأجيال
قادمة .

جذور الحركة القومية في تاريخنا الحديث

الانحطاط في العصر التركي (١٥١٧ - ١٨٩٨) :

لا شك أن فتح الاتراك لمصر كان نكبة بالنسبة لمصر والشعب المصري، فالغزو التركي لم يقف بالبلاد حائلا دونها والتقدم الذي كانت تسير فيه أوروبا بخطى حثيثة بل دفع بها أيضا إلى الوراء خطوات كبيرة . وإذا قارنا بين حالة البلاد قبل مجيء الاتراك العثمانيين إلى مصر ، في عهد صلاح الدين مثلاً ومن أتى بعده من سلاطين المماليك ، وحالتها بعد مجيء العثمانيين لبدال الفرق واضحة ، ففي ذلك الوقت كانت مصر مستقلة ذات حكومة ثابتة إلى حد ما ، استطاعت نشر الأمن والعدل كما استطاعت الحفاظ على التراث العربي والإسلامي إزاء هجمات المغول والتتار . كذلك استطاعت مصر في عهودها قبل الغزو التركي أن تحتفظ بمكانتها التي كانت لها في ميادين العلوم والفنون والآداب . وظهرت بمصر حيثلة طائفة من نوابغ الشعراء والأدباء والعلماء .

وبمجيء الاتراك العثمانيين إلى مصر أصبحت البلاد مسرحاً للإنحطاط والفوضى في كافة النواحي والمناطق . فالتنازع بين السلطات الثلاث التي كونها العثمانيون كأساس في حكمهم لمصر (الوالي العثماني - قواد الحامية التركية - المماليك) حال دون قيام حكومة ثابتة قوية ترعى شئون البلاد . وعلى ذلك تعطلت الزراعة واضمحلت لأعمال شئون الري . واثقلت كواهل الفلاحين بالضرائب والأتاوات واضمحلت الصناعات والفنون التي كانت معروفة في مصر قبل الفتح العثماني . واختل الأمن وأسرفت القوات التركية في السلب والنهب ولجأ الولاء البكوات المماليك إلى مصادرة ما يملكونهم من أموال التجار فأنهطت الحياة الاقتصادية وركدت الحركة التجارية بالتالي . كذلك انهطت الحركة العلمية والأدبية في مصر وصارت مخاطبات الولاء والسلاطين تكتب باللغة التركية بعد أن كانت اللغة العربية هي

لغة الحكومة حتى يجيء الأتراك إلى مصر (١) . وبلغ الانحطاط مداه حتى وصل الفساد إلى القضاء الذي كانت تمنح مناصبه إلى طالبيها مقابل دفع إتاوة من المال لحكومة القسطنطينية . وامتد هذا الإهمال لشئون البلاد إلى النواحي الصحية حتى صارت الأوبئة تفتك الآلاف من الأرواح حتى بلغ عدد سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر حوالي الثلاثة ملايين . وكانت مثل هذه النكبات أحيانا ماثرا لأغبيط الوالى الذى كان يزيد دخله باستيلائه على تركت الموتى بلا وراث . وصارت هلاكة الوالى بالشعب مقصورة على جمعه الأموال ، دون الاهتمام بوسائل جمعها ، ليقطع منها جانبا لنفسه يعرض به مادفعه في القسطنطينية لقاء حصوله على وظيفته ويرسل بالباقي إلى السلطان العثماني .

وتطلع المصريون حواليتهم بعد الفتح التركي فوجدوا أن كل شيء قد تغير ، رأوا بلادهم تسير القهقري بسرعة وشاهدوا حقوقهم تسلب وأموالهم وثمرات كدهم تسرب إلى جيوب الحكام وإلى خارج البلاد . ولا شك أنه قد تولدت حينئذ آمال تطلع إلى التغيير وتهدف إلى التحسين . ورغم قسوة الظروف التي عاشها الشعب المصري إبان الحكم التركي ، فقد واجه هذا الحكم روحا من المقاومة ولكن خفف من غلوائها أن الأتراك كانوا - كالمصريين - مسلمين . ومع ذلك فقد أظهر المصريون نوعا من المقاومة للحكم التركي بدت مشلا في عزوف العلماء المصريين عن تولي مناصب القضاء ورفضهم إياها وذلك بعد هذا الفساد والانحطاط الذى وصل إليه القضاء في مصر في العصر التركي . ومن المعروف أن طبقة العلماء ورجال الدين كان لهم تأثير كبير في نفوس الشعب وفي قيادة أفكاره ، كما كانت لهم الزعامة الأدبية والسياسية في البلاد . وقد لعب أمثال هؤلاء العلماء دورا هاما في

(١) الرازمي - تاريخ الحركة القومية - ١٩٤٨ - ج ١ - ص ٤٠

مجرىات الأحداث في مصر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر كما سوف نرى .

وتلاشى سلطة العثمانيين وظهور السلطة الثالثة ، سلطة المماليك ، إنما هو بوادر نصر للروح القومي في مصر . فهؤلاء المماليك ، ولو أنهم أتوا في الأصل أو استجلبوا من خارج مصر ، إلا أنهم بمرور الزمن قد تمصروا وصاروا همزة الوصل بين الشعب والوالي التركي . ونجد أن الجبرتي - وهو مؤرخ مصري عاش في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر - يلقبهم بالأمراء المصريين . وقد استغل المماليك فرصة النزاع بين القوتين الأخريتين وضعف الدولة العثمانية بمجيء القرن الثامن عشر فعملوا على تنظيم أنفسهم وزيادة قوتهم . كذلك استمال المماليك جانباً من أفراد الحامية التركية في مصر ، وكان كثير من هؤلاء قد استقروا في مصر واندمجوا في أهلها ، وارتبطوا بهم بأواصر المصاهرة . وهكذا استطاع المماليك جمع السلطة العسكرية في أيديهم إلى جانب السلطة المدنية والمالية التي كانت في أيديهم من بادىء الأمر .

وصار بذلك نفوذ المماليك فعلياً بينما أصبح نفوذ السلطان العثماني في مصر اسمياً . واتهم زعيمهم (علي بك الكبير) فرصة الحرب الروسية التركية (١٧٦٨) لم يتنح عن دفع الخراج ويعين الاستقلال بمصر في العام التالي . ولكن هذا الاستقلال لم يدم أمدًا إذ سرعان ما انقلب اتباع علي بك من المماليك عليه وعادت مصر إلى ما كانت عليه وبفشل علي بك قضى على أول محاولة في تاريخ مصر الحديث لتحرر من سلطان الدولة العثمانية . وإذا كان معاصرو هذه الأحداث يرون أن المستول الأول عن هذا الاخفاق هم الروس الذين أهملوا

عرض على بك للتحالف معهم نظير مساعدتهم له (١) ، فانه لا يمكننا غض النظر عن هذه الحقيقة وهي ان إغفال على بك لأهمية القوى الشعبية المصرية كان من العوامل التي أسرعت بهذه النهاية بينما فطن كل من نابليون بونابرت ومحمد علي فيما بعد لهذه القوة وحاول كل منهما استغلالها لصالحه . وفشل نابليون بينما نجح محمد علي في ذلك . وكان الشعب هو الذي قرر ذلك الفشل أو ذاك النجاح .

المحور الفرنسية :

لم تكن الحملة الفرنسية مرتبطة بكفاح فرنسا الثوري ضد انجلترا - كما كانت تزعم حكومة الإدارة في فرنسا - قدر ارتباطها بتحقيق أهداف استعمارية واسع المدى لفرنسا . وكان التفكير في الانتقام من انجلترا يسير جنباً الى جنب مع التفكير في احياء مجد الامبراطورية . ولم يكن القضاء على قوة انجلترا وارغامها على قبول الصلح مع فرنسا واحراز التفوق السياسي في أوروبا إلا وسيلة لتحقيق اطماع فرنسا الاستعمارية . ولم تكن فكرة استعمار فرنسا لمصر وليدة عصر نابليون فقط فقد سبق أن تملكّت هذه الفكرة مشاعر لويس التاسع الذي قام بحملة صليبية ونزل الى دمياط بالفعل عام ١٢٤٩ . وتجسدت الفكرة في عهد لويس الرابع عشر في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، إذ كان وزيره كولبير يحلم بامتلاك مصر كما أن الفيلسوف الالماني لينتز اقترح تقسيم أملاك الدولة العثمانية ومنح مصر لفرنسا كوسيلة لاقرار السلام في أوروبا ١١ . ووجدت هذه الفكرة أيضاً طريقها بعدئذ الى أذهان الساسة في عهد لويس الخامس عشر والسادس عشر في

(١) هكذا رأى كل من كل من الرسالة Bruce ، Savary .

الظاهر : دكتور محمد فوزي شكرى - عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر ص ٣٥

وكذلك : اميل خوري وعادل اسماعيل : السياسة الدولية في الشرق العربي (١٧٨٩-١٩٥٨)

ص ١٦ - ٣١ .

القرن ١٨ . ولما ظهر نابليون بونابرت نادى بأهمية امتلاك فرنسا لمصر وأيده في ذلك تاليران ، وزير خارجية حكومة الإدارة .

وجاء نابليون الى مصر في أواخر القرن الثامن عشر وهو يهدف الى امتلاكها وجعلها مستعمرة فرنسية من أجل مستعمرات العالم تعوض فرنسا عما فقدته في أمريكا وجور الهند الغربية ونهى لها السبيل للاستحواذ على تجارة الهند . كان نابليون يعلم أن مصر من أخصب بلاد العالم فبيت النية على جعلها ذرعة لفرنسا ، وجاءت الحملة الفرنسية وهي تهدف الى ربط مصر بفرنسا الى الأبد . واستصعبت معها حملة أخرى من نوابغ الفرنسيين في مختلف العلوم والفنون تبلغ ١٤٦ عضوا . كذلك كان نابليون يهدف الى جعل مصر مستودعا لتاجر العالم . فمصر ذات موقع جغرافي فريد . فهي تقع في ملتقى القارات الثلاث وفي طريق التجارة بين الشرق والغرب . واستيلاء نابليون على مصر إنما هو مهاجمة لانجلترا نفسها . فن مصر يستطيع الزحف شرقا الى الهند أو شمالا عن طريق القسطنطينية ونهر الدانوب الى قلب أوروبا وإرغام حلفاء الانجليز على الانقضاء من حولهم . كذلك كان نابليون يهدف من احتلال مصر إلى إحياء طريق السويس البرى مما ينتج عنه انقلاب في تجارة أوروبا والحاق اضرار جسيمة بانجلترا التي كانت قد استولت على مستعمرة الكاب الهولندية في جنوب افريقيا وأبدت تصميمها على الاحتفاظ بها . وانجلترا كانت تعتمد في تفرقها السياسى في أوروبا على تجارة الهند الى حد كبير وهي تجارة سوف تفقدها عند إحياء طريق السويس البرى لان الانجليز سوف يعجزون بلا شك عن مقاومة هذا النشاط التجارى الجديد بزعماء فرنسا . ومع ذلك فحكومة الإدارة تبرر هذه الحملة بحجة واهية . فهي قهرهم البكوات المائيك القائمين بالامر في مصر باضطهاد الفرنسيين وارهاقهم بالمطالب المالية وفرض المغارم عليهم ومصادرة أموالهم ومتاجرهم ونهبها والإعتداء على أرواحهم كذلك

اتهمتهم فرنسا بالإتصال بأعدائها ، ما دعاها الى الاقتصاص من أعداء الجمهورية .
وهذه كما نرى حجج ضعيفة لجأت فرنسا أيضا الى مشيكلات لها فيما بعد عند غزوها
للجزائر (١٨٣٠) وتونس (١٨٨١) (١) .

وكانت فرنسا تعتقد أن فتح مصر لا يكلف فرنسا نقطة دم واحدة ، وذلك
كما أبان تاليران في تقريره (٢) لأسباب أهمها عداء المصريين الظاهر لبكوات
الماليك . فالفرنسيون اذن لم يعملوا حسابا لآى مقاومة لهم من جانب المصريين
بل توقعوا انضمامهم اليهم في حربهم ضد الماليك . كذلك توقع الفرنسيون
سهولة حكم المصريين ، ورأوا أن يقود الحملة رجال من أبرز صفاتهم الحكمة
وأصالة الرأى وأن يهتموا باظهار احترامهم لتقاليد المصريين وعاداتهم وشعائرهم
الدينية وأن يجعلوا علماءهم وشيوخهم يعملوا على احترام أهل الرأى منهم ،
فهؤلاء العلماء كانوا أصحاب سيطرة كبيرة على الشعب .

صور من المقاومة الشعبية اياه الحملة الفرنسية :

كان الفرنسيون واهمين تماما في تصورهم لكيفية استقبال الشعب المصرى
لهم وترحيبه بهم . فالمصريون والفرنسيون كانوا أصدقاء فى كثير من النواحي .
فهما يمثلان حضارتين مختلفتين تماما ومجتمعين مختلفين وتفكيرين وعقيدتين
مختلفتين ... الخ . ورغم الانحطاط الذى كانت عليه مصر حينئذ ، فقد كان
للمصريين تراث من التقاليد والعادات يغارون عليه ويحافظون على بقائه . الى

(١) انظر: دكتور صلاح العقاد : المغرب العربى - (القاهرة - ١٩٦٢) - ص ٨٥ - ١٠٣ ،
١٩٥ - ٢٠٠ .

(٢) دكتور محمد فراد شكرى - نفس المرجع - ص ٧٢ .

جانب ذلك كان المصريون لا يزالون يفسكرون بعقاية مسلمي القرون الوسطى - هذا التفكير الذي ربما جعلهم يستسلمون للحكم التركي الإسلامي . فكانت الحملة الفرنسية في أظفارهم تمثل عدوانا مسيحيا صارخا على تراثهم العربي الإسلامي وعلى الوطن الإسلامي . وعلى ذلك فقد ناصب المصريون أولئك « الكلاب الكفرة » كما كانوا يدعونهم - العداء منذ أن وطئت أقدامهم أرض مصر . وهنا تظهر بدور وعى سياسي أيضا إلى جانب الوعي القومي . فالحملة الفرنسية جاءت أيضا لتوقف مصر والشرق من طول سبات . فأثارت الحملة نضالا قوميا في مصر بصورة لم تغد لها البلاد منذ أيام صلاح الدين أو نحو ذلك . وتحالف الشعب مع المماليك بجميعهم الشعور المشترك وربما المصلحة المشتركة أيضا . كذلك تحالف الشعب مع الأتراك بجميعهم نفس العوامل ويفرز زعماءه ويحتمون بالأتراك ويتطلع الشعب اليهم للخلاص من الفرنسيين مستعينا بهم . ويشجعهم هذا الخاطر ويحفزهم إلى إزدياد مقاومتهم للفرنسيين .

وكفاح الشعب المصري ضد الحملة الفرنسية اتخذ صورةا شتى . فقد اشترك المصريون مع المماليك جنبا إلى جنب في المعارك الحربية التي كان نابليون يباغ في أهميتها في تقاريره إلى حكومته ، وقاموا بالثورات ضد الحكم الفرنسي ونظموا حرب العصابات في كل مكان وجد فيه الفرنسيون ، وقطعوا طرق مواصلاتهم في البر وفي النيل . كذلك رفض الأهل التعاون مع الفرنسيين على أية صورة وقاطعوا احتفالاتهم وأعيادهم ومنعوا عنهم الماء والزاد كلما استطاعوا وأخفوا ماشيتهم وجمالهم .. الخ .

من الاسكندرية إلى القاهرة :

علم أهل الاسكندرية بخبر استعداد الفرنسيين لغزو مصر واستيلائهم على جزيرة مالطة . فغضبوا لذلك الغضب شديدا حتى كادوا أن يفتكوا بالتمصل

الفرنسي بالاسكندرية . وأخذوا يستعدون للمقاومة ويحصنون القلاع رغم أن هذه القلاع لم تكن لها قيمة حربية وقتئذ ولم تكن ذا خطر ولم يكن يوجد بها من الجنود سوى الأهالي الذين انتظموا في سلك الفرق العسكرية .

ونزل نابليون بجنوده الى الشاطئ غربى الاسكندرية في الصباح المبكر (٢ يوليو ١٧٩٨) وزحف شرقا حتى وصل الى أسوار المدينة . وأخذ يحاصر الاسكندرية وقد اتخذ من قاعدة حامود السوارى مركزاً لقيادته يدير منه أولى معاركه في مصر . ودارت معركة قصيرة الأمد غير متكافئة بين الجيش الفرنسى وهو أحدث ما يكون نظاما وتدريباً وتسليحا ، وأهالى الاسكندرية الذين تحملوا وحدهم عبء الدفاع عن مدينتهم . حدثت في بادىء الأمر مناوشات خارج أسوار المدينة ارتد المصريون على إثرها . وبقي الأهالى محتشدين على أسوار المدينة وفي أبراجها ، رجالا ونساء كبارا وصغارا وقد تسلحوا بالبنادق والرماح . ولم يدم دفاع الأهالى طويلا وسرعان ما اقتحم الفرنسيون الأسوار ودخلوا المدينة حيث دار القتال في الشوارع . وفي تلك العمليات كاد نابليون نفسه أن يقتل . أما محمد كريم ، حاكم الاسكندرية ، فقد ظل يدافع عن المدينة بعد دخول الفرنسيين واعتصم بطايبه قايتباى . وخشى نابليون أن تؤدى هذه المذابح الى عرقلة أهداف الحملة أو فشلها . لذلك يأمر جنوده بالكف عن مهاجمة الأهالى ويعمل على إقناع أهل الاسكندرية بالكف عن المقاومة . وكف الأهالى وكف محمد كريم عن القتال بعد ما تبينوا أنه لا فائدة ترجى من المقاومة وبذلك سلمت المدينة بعد أن دافعت عن نفسها دفاع المستميت بطريقة أثارت إعجاب الفرنسيين وأوجبت احترامهم للدافعين .

وبهذه الكيفية وعلى غير ما كان الفرنسيون يتوقعون استقبل المصريون نابليون وجنوده . وإقنعتهم هذه المقاومة بأن المصريين قوة يعمل لها حساب ولا

ينبغي إهمالها . وهو لذلك يهتم اهتماما زائدا باستمالتهم الى جانبه . ويعفو عن محمد كريم ويعينه محافظا للمدينة . ويدعو مشايخ المدينة وأعيانها لمقابلته ويعمل على اجتذابهم اليه بالكلام الطيب والوعود . وتعد اتفاقية بين الطرفين (٤ يوليو) تتمتع الاسكندرية بمقتضاها بنوع من الحكم المحلي ويعد الفرنسيون بعدم التدخل في شئون أهالى المدينة وذلك مقابل عدم تعرض الأهالى للجيش الفرنسى بالأذى أو الحياة . وقد فرضت هذه الاتفاقية من جانب واحد كما نرى فلا عجب اذا رأينا محمد كريم وأهالى الاسكندرية ينظمون مع ذلك المقاومة السرية بمختلف الطرق ضد الفرنسيين الذين لم يلبثوا أن القوا القبض عليه وحكموا عليه بالاعدام ونفذ الحكم (٦ سبتمبر ١٧٩٨) . وقد بقى محمد كريم حتى اعدامه موضع احترام الفرنسيين واعجابهم لشجاعته واخلاصه لبلاده وقوة ارادته .

وفي الطريق الى القاهرة كان الأهالى يتعقبون الجيش الفرنسى ويلحقون به الحسائر . وعلى طول الطريق الى القاهرة لم يكن الجيش الفرنسى يلقى إلا قرى مهجورة أخلاها أهلها قبل وصوله . فالفرنسيون كانوا ينهبون القرى ويستولون على المواشى . ورغم أوامر نابليون المشددة تكررت حوادث الاعتداء على القرى والأهالى . كان الجنود الفرنسيون قد صدموا بخيبة أملهم فى المغامرة المصرية حيث الصحراء والقيظ والعطش والإجهاد . كذلك وجد الفرنسيون أنفسهم محاطين بالاعداء من كل جانب . وهم يقابلون كل ذلك بعد مغامرتهم مع قائدهم فى إيطاليا حيث الجمال والرفاهية والترحيب أحيانا .

وتحدث معركة شبراخيت والجيش فى طريقه الى العاصمة (١٣ فبراير ١٧٩٨) . وفيها يشترك الأهالى إلى جانب قوات مراد بك من المماليك فى قتال الفرنسيين وتدمير قطع من أسطولهم فى النيل . ويفهم من إحصائيات بعض ضباط الحملة

الفرنسية أن أعداد الالهالي وأتباع المماليك الذين اشتركوا في المعركة كانت تفوق كثيرا عدد المماليك أنفسهم الذين كانت تتراوح أعدادهم بين الثلاثة والأربعة آلاف فارس . وانتهت المعركة بهزيمة المماليك والمصريين الذين هبوا يصدون جيش نابليون بنظامه ومدفعيته مسلحين بالبنادق والعصى ١١ .

وفي القاهرة ، وبعد هزيمة جيش مراد بك في شبراخيت ، بدأ أهل المدينة في الإستعداد للدفاع عنها ضد الفرنسيين . وفي نفس الوقت كان المماليك - وقد ادركوا خطورة الموقف - يستعدون لصيانة أموالهم وإخفائها . وأغلقت متاجر القاهرة وأسواقها وخرج كل قادر على حمل السلاح إلى بولاق لأعداد المتاريس وتنظيم الدفاع . ولم يرض أحد في ذلك بمال أو جهد . وتحدث معركة إمبابية أو الأهرام كما يسميها الفرنسيون (٢١ يوليو ١٧٩٨) ، وفيها تنهزم قوة الفرسان المماليك ، وكانوا يعدون أنفسهم أحسن مقاتلي العالم . وفي هذه المعركة أيضا يظهر مدى ضعف الشرق وتأخره ومدى قوة الغرب وتقدمه . وعلى أي حال فقد قام المصريون بدور فعال في المعركة . فكان عدد متطوعي القاهرة يزيد على عدد المماليك الذي كان يقرب من الستة آلاف مقاتل . والمصريون - بشهادة الفرنسيين - قد دافعوا عن إمبابية دفاع الأبطال ورفضوا التسليم فأتوا قتلا وخرقا (١) . وبعد المعركة فر زعيم المماليك . واستقر مراد بك في الصعيد بينما لجأ إبراهيم ومعه مماليكه إلى سوريا وقد حملوا معهم أموالهم وما خف حمله من متاعهم . وبذلك ترك أهل القاهرة ليواجهوا القوات الفرنسية وحدهم .

المقاومة في القاهرة :

بمجرد أن دخل نابليون القاهرة (٢٤ يوليو) عمل على التقرب إلى الشعب

(١) الراقى - تاريخ الحركة النوبية - ج ١ ص ١٨٥ / ١٨٤

واستمالته اليه . فشرح في تأسيس « الديوان » من المصريين وأمر « باسناد حكومة القاهرة » إلى ذلك الديوان . وقال أنه يهدف من ذلك « تعويد الأعيان المصريين على نظم المجالس الشورية والحكم . ولكن الواقع أن نابليون أراد أن يهود ثقة المصريين وأن يستعين بهم في نفس الوقت في تنفيذ مشروعاته الضخمة . وبذلك حسب نابليون أنه يأمن مقاومة المصريين له ويستطيع العمل بهدوء ذلك يفسر أيضا محاولة نابليون الاتفاق مع مراد بك على حكم الصعيد على أن يكون تابعا لفرنسا ، رغم أنه كان قد أعلن أنه إنما جاء لتخليص البلاد من ظلم المماليك . كذلك كان نابليون يهدف إلى التعرف على وجهة نظر أعضاء الديوان من بعض الأمور التي تهم الحكم الفرنسي كنظام الضرائب مثلا وبذلك يعاونه الديوان في حكم مصر . فلم تكن لذلك الديوان سلطة البت في الأمور بل كانت وظيفته استشارية بحتة . وكان يعمل تحت إشراف الفرنسيين وإرشاداتهم . أما قراراته فكانت أشبه برغبات تعرض على الفرنسيين الذين كانت لهم الكلمة الأخيرة . ويعمم نابليون نظام الديوان في كل مديرية للسهر على مصالح المديرية كما كان يقول ومراقبة الأشخاص ذوي السيرة السيئة ، ومعاقتهم والاستعانة في ذلك بالقوات الفرنسية .

وفي ذلك « الديوان » نلس عنصر المقاومة أيضا . فالمصريون لم يرضوا قط بالحكم الفرنسي رغم ما كان يبدو من تعاونهم معهم - بحكم الأمر الواقع - خلال هذه الدواوين . ترى عنصر المقاومة في رفض بعض العلماء الإشتراك في ديوان القاهرة مثل عمر مكرم نقيب الإشراف ، والسادات وكان من كبار العلماء . وقد رفض الاثنان أن يكونا العرب في يد الحكم الفرنسي . وحق هؤلاء الذين اشتركوا في الديوان كانوا يظهرون التعاون مع الفرنسيين في شئون الحكم وكلهم

أمل في خدمة إخوانهم في الوطن . ولسكنهم لم يلبثوا أن تنهبوا إلى أهداف نابليون ورفضوا أن يسيروا طويلا في الشوط الذي رسم لهم . فهم يرفضون وضع شارة الثورة الفرنسية المثلثة الألوان على ملابسهم . ويرمى الشيخ الشرقاوى - رئيس الديوان - بتلك الشارة إلى الأرض غاضبا بعد أن وضمها نابليون على كتفه تكريما له ويستقيل من الديوان . وهبنا حاول نابليون أن يجتذب اليه قلوب المصريين بتودده إلى الزعماء وإنشائه الديوان وألحيااء الحفلات في مناسبات المولد النبوى الشريف ووفاء النيل أو عيد الجمهورية الفرنسية . فقد قاطع المصريون هذه الحفلات جميعها احتجاجا على الحكم الفرنسى واستنكارا له . والديوان على أية حال كان أول تجربة في تاريخ مصر الحديث أتاحت للمصريين فرصة الإشتراك في الحكم . وهى تجربة أشعرتهم بكيانهم وزادتهم ثقة في نفوسهم .

وسخط الشعب المصرى على الحكم الفرنسى ونزعت إلى التحرر من قيد الاحتلال يترجم بوضوح في ثورات القاهرة والأقاليم . فقامت ثورة القاهرة الأولى (٢١ أكتوبر ١٧٩٨) بعد أن بلغت قمة الشعب على الفرنسيين نداها وصارت الدعوة إلى الثورة تتردد على السنة الأهالى وتختلط بأذان المؤذنين بالمساجد . وكانت للثورة لجنة تديرها وتلشر دعوتها وتنظم صفوفها . ويقول نابليون عن هذه اللجنة أن الشعب قد انتخب ديوانا للثورة ونظم المتطوعين للقتال وأعد الأسلحة . وكان الأزهر مقرا لهذه اللجنة . ولم يقتصر أمر هذه الثورة على عامة الشعب بل أسهم ذوو اليسار بنصيب فيها أيضا بأن وافقوا عليها وأمدوها بالمساعدات .

واستعد الفرنسيون لقصف القاهرة وحى الأزهر والمدافع التى نصبوها على القلعة وربى المقطم . وأظهر الأهالى بطولات فذة في محاولات يائسه لاسكات بعض هذه المدافع وهكذا بدأت المذبحة التى أعدها الجيش الفرنسى لسكان القاهرة . وأخذت القنابل تنهال على الأهالى من الظهر حتى الليل بشدة وقسوة وتلشر الدمار

والخراب في المدينة . وراح في هذه المذبحة عدد من الضحايا يقدمهم أحد المؤرخين الفرنسيين بأربعة آلاف من المصريين . وهذه الدماء التي سالت في الثورة ، بالإضافة إلى انتهاك الفرنسيين لحرمة الجامع الأزهر وضربه بقنا بلهم ودخولهم بخيولهم إلى صحنه ، ثم فظائع الإجراءات الانتقامية عقب الثورة كإعدام المتهمين سرا في القلعة دون محاكمة ومنهم العلماء والنساء ، كل ذلك زاد الشقة بين المصريين والفرنسيين بعدا على بعد وقضى على آمال نابليون في اكتساب محبة الشعب المصري توطئة لتكوين إمبراطورية شرقية كبرى . وبات الفرنسيون يتوقعون وثبة أخرى من الشعب المصري حينما تتاح له الفرصة لذلك . وانصرفوا إلى تحصين المدينة عند ثورة أخرى مفاجئة . وأخذوا يزيدون من قلاع القاهرة كلما اشتد قلقهم حتى بلغ عددها ١٩ قلعة . وقد أثارت هذه الأحداث المسلمين في كل مكان . ويدفع كبير - خليفة نابليون في مصر - حياته ثمنا لانتهاك جنوده مقدسات المسلمين ، على يد الطالب الأزهرى السورى سليمان الحلبي (يونيو ١٨٠٠) .

المقاومة في القاهرة :

ثارت المصاعب في وجه الفرنسيين باستمرار . وكلما أخذت الثورة في مسكان قامت في مكان آخر ، كان الفرنسيون يظنون أن الشعب سوف يقبلهم كمحررين له من طغيان المماليك . ولكن الشعب كان يلتف حول كل من يتزعمهم لقتال الفرنسيين ولو كان من كبار الإقطاعيين . ولذا فقد قامت سياسة الفرنسيين - بحكم الأمر الواقع - على القوة أكثر من الإقناع . ولذلك أيضا لجأ نابليون إلى توزيع الجيش في أنحاء القطر لاختضاع مناطقه ومراقبة الأهالي . وكان القواد الفرنسيون يشرفون على الأعمال الإدارية والمالية وجباية الأموال في المناطق التي يحتلوها .

وقوبلت القوات الفرنسية بمقاومة من الأمالي اتخفت صورا شتى في كل مكان وجدت به وطيلة مدة بقائها بالأراضي المصرية قريبا . ففي الإسكندرية والبحيرة

نظمت حركة العصيان والمقاومة رغم اتفاق نابليون مع أعيان الاسكندرية ومنع الأهالى الماء عن الفرنسيين وقطعوا طرق مواصلاتهم وصاروا يهاجمونهم حول أسوار الاسكندرية من حين إلى آخر . ورغم احتلال الفرنسيين لمدينة دمهور (نوفمبر ١٧٩٨) واعدائهم زعماء المقاومة هناك وانتقامهم من الأهالى فقد استمرت حركة المقاومة التى تزعمها سليم كاشف وإبراهيم الشوربجى اللذان لجأ وقواتها إلى الصحراء وراحوا يناوئون القوات الفرنسية من وقت لآخر . وفى رشيد لم تكن سلطة الفرنسيين تتجاوز ضواحيها . ولم يخلد السكان إلى الطاعة التامة بل ظلوا يسببون الازعاج للجنرال مينو . وتكررت حوادث الاعتداء على قوافل الفرنسيين مما اضطر مينو إلى اعدام بعض مشايخ البلاد فى ادكو وإدفينا . وتشردمدينه طنطا (اكتوبر ١٧٩٨) وتمتنع عن دفع أى ضريبة للفرنسيين . ورغم حرص الفرنسيين على اظهار احترامهم لمدينة طنطا باعتبارها مدينة مقدسة عند المسلمين فقد أرسلوا قواتهم لاختضاع الأهالى وإرسال الرهائن إلى القاهرة . ويشترك الأهالى فى الشرقية فى مقاومة قوات نابليون التى كانت تتبع إبراهيم بك وقواته . واستطاعت جموع العرب والفلاحين المسلمين بالعصى والبنادق أن تثير الدهر بين صفوف الفرنسيين . وبعد احتلال الفرنسيين لهذه الجهات رفض الأهالى التعامل مع الفرنسيين وظلوا يناوشونهم ويهددون خطوط مواصلاتهم مع القاهرة . وهجوم الأهالى على حامية بلبيس دعا الفرنسيين إلى التسيكل بمشايخ البلاد هناك وقتلهم وأخذ الرهائن .

وكانت تحدث اصطدامات بين الأهالى والقوات الفرنسية وتكون أشبه بالمواقع الحربية . فتحدث موقعة (غمرين) وهى قرية شمال منوف حيث يستشهد أكثر من أربعمائة بينهم عدد من النساء (١٣ اغسطس ١٧٩٨) . هناك أيضا مواقع بلبيس والجمالية والفيوم وسوهاج وطهطا وسمهود . . . الخ .

وكانت هناك شخصيات أفضت مضاجع الفرنسيين الذين بذلوا الجهود للإيقاع بهم . ومن هؤلاء أبو شعير وكان عدواً لدوداً للفرنسيين . وكان زعيماً يملك عدة قرى وتحت أمرته رجال مسلحون . وقد اتخذ أبو شعير قصراً أشبه بالقلعة في قرية عثما (مركز شبين السكوم) . وأخذ الفرنسيون على غره (أكتوبر ١٧٩٨) وقتل خلال المعركة . وهناك من سمى نفسه بالمهدى في منطقة البحيرة . وهو عربي من درنه دعا الناس إلى الجهاد وقتال الفرنسيين . قاتل الأهل حوله ودخل دمنهور في أبريل (١٧٩٩) أثناء غياب نابليون مع نصف جيشه في الشام . وزاد أنصار المهدي حتى بلغت قواته حوالى التسعة عشر ألفاً . ودارت بينهم وبين الفرنسيين معركة انتهت بانتصار المهدي رغم فقدته حوالى الألفى قتيل . ولكنه لم يلبث أن هزم في النهاية أمام العظم والنظام والقيادة والكفاية . ودخل الفرنسيون دمنهور وأبادوا من فيها من السكان ونهبوها وأحرقوها . وهناك أيضاً شخصية حسن طوبار

ولقى الفرنسيون هناء كبيراً قبل إخضاع المنصورة ودمياط . وساعد الفيضان على إنتشار حركات المقاومة في تلك الجهات . وهناك ظهر اسم (حسن طوبار) شيخ بلدة المنزلة كخصم عنيد للفرنسيين . وكان يملك مع أتباعه حوالى الستمائة سفينة في بحيرة المنزلة تجعل لهم السيادة عليها . وكان حسن طوبار يشعل نار الثورة في المنطقة الواقعة بين دمياط والمنزلة والمنصورة وينظم المقاومة في تلك الجهات .

وهكذا تقع معركة الجبلية بالقرب من دكرنس في سبتمبر (١٧٩٨) . وهي حلقة من سلسلة المذابح التي قامت بها القوات الفرنسية في مصر . ففيها يستشهد خمسمائة من الأهالي مدافعين عن بلادهم في محاولات انتحارية ويحرق الفرنسيون كدادتهم — المدينة الباسلة انتقاماً . وتقوم الثورة في دمياط أيضاً وكانت

حيث أن من أهم مدن القطر إقتصاديا وحربيا وصناعيا ومركزا للتجارة مع شرق البحر المتوسط . ويشترك في القتال أهالي المناطق المجاورة لدمياط وأسطول حسن طوبار . ورغم إنتصار الفرنسيين ونهبهم لبعض القرى وحرقتها فقد استمرت حملات القمع والارهاب . وتتابعت أوامر نابليون إلى قواده هناك بإخماد الحركة والقبض على حسن طوبار ولو بالخدعة . فنفذ هذا الرجل كان لا يزال يزعم سلطان الفرنسيين في جهات البحر الصغير والمنزلة . كذلك يوصيهم نابليون بالقسوة على الثائرين . وأخيرا ، وبعد احتلال الفرنسيين للمنزلة والمطرية (أكتوبر ١٧٩٨) ، يضطر حسن طوبار إلى الفرار إلى غزة . وبذلك تنتهي مقاومته للفرنسيين في مصر بعد أن تردد اسمه أكثر من مرة في رسائل نابليون كعنوان للمقاومة الأهلية القوية . ومع ذلك فقد ظل حسن طوبار في غزة أيضا مصدرا لقلق الفرنسيين .

وفي الصعيد وإبان مطاردة مراد بك وقلوب قواته واجهت القوات الفرنسية مقاومة معظمها من جانب الأهالي الذين انضموا إلى المماليك . وهناك يقابل الفرنسيون بأشد حركات المقاومة عنفا ويصفها القواد الفرنسيون بأنها كانت حركات حربية حقيقية بالنسبة للمقاومة في الوجه البحري التي كانت - على شدتها - ذات صبغة محلية . وهناك تحدث موقعة سدمنت (غربى بحريوسف) في أكتوبر عام ١٧٩٨ وهى تلى موقعة إمبابة أهمية . وفيها هاجم المصريون والمماليك قوات الجنرال ديزيه جملة مرات وكبدوها خسائر فادحة قبل أن تبرز النصر وتفتح أفليم الفيوم أمام ديزيه . وبعد ذلك صارت الحرب في الصعيد أقرب ما تكون إلى حرب العصابات والمناوشات . وكان هذا النوع من القتال أشد خطرا على الفرنسيين من المعارك المنظمة فقد أفقدهم الراحة والطمأنينة وأهلك قوام دون أن ينالوا إلا

من القرى الوداعه. وتكرر هجوم الاهالى على القوات الفرنسية وأبرزها هجومهم على مدينة الفيوم . واستأنفت الحملة الفرنسية سيرها جنوبا في الوجه القبلى . وكلما توغل الفرنسيون جنوبا كلما كثرت متاعبهم واستهدفوا لاختار جمه . احتلوا اسيوط في ديسمبر ولكن الثورة عمت المنطقة ما بين جرجا وأسيوط وأخذها الفرنسيون بكل قسوة . وحدثت معارك أومذابح سوهاج وطهطا وسمهود في يناير من العام التالى (١٧٩٩) . وفى أسوان حيث وصل الفرنسيون فى فبراير يواجهون المتاعب وتثور فى هذا الشهر البلاد بين جرجا وأسوان ويتجدد القتال بعدئذ . وتحدث - على سبيل العدلا الحصر - مواقع برديس وجرجا وجهينه وبنى عدى وأبى جرج . وفى كل منها يروح الضحايا بالآلاف وبعضها بالآلاف (بنى عدى) . ويرسل ديزيه فى تقاريره أنه قد امكنه هزيمة الاعداء فى كل مكان ولكن لم يتمكن من سحقهم تماما .

كان الفرنسيون فى مصر يشعرون تماما انهم محاطين بالاعداء من كل مكان ، وأنه لاسبيل إلى استبقاء سلطتهم إلا بالقوة . وقد دعا ذلك - بالإضافة إلى هزائم الفرنسيين - إلى ضعف مركزهم فى مصر . وزاد من حرج مركز الفرنسيين فى مصر تقدم لاسطولهم عقب معركة أبى قير البحرية (اغسطس ١٧٩٨) . وفشل حملتهم على سوريا (فبراير - يونيو ١٧٩٩) . وتنهار آمال نابليون فى امبراطوريته الشرقية وتتخرج الأحوال فى فرنسا فيغادر البلاد خفية ويترك كليبر خليفة له فى مصر ويفوض له أمر الإتفاق مع الأتراك ولو كان الجلاء عن مصر ثمنا للصالح . وفى إبان ذلك تحدث ثورة القاهرة الثانية . وأخيرا يضع الفرنسيون حدا لهذا الموقف الحرج الذى جروا أنفسهم اليه بحملتهم على مصر . ويعقدون اتفاقية الجلاء (اغسطس ١٨٠١) مع تركيا وانجلترا ويتم سحبهم من مصر فى اكتوبر من نفس العام .

القوة الشعبية ومحمد علي

كان من الصعب رجوع الحال في مصر إلى ما كان عليه تماماً قبل مجيء الحملة الفرنسية . فهذه الحملة تميز حدثاً ضخماً في تاريخ مصر الحديث وحدا يكاد يكون فاصلاً بين عهدين . فقد تعلم المصريون كثيراً من درس الحملة وعرفوا الكثير عن طريق التجربة الفرنسية . ووقف الشعب على مدى ضعف المماليك والأتراك ومدى قوة الفرنسيين . ووقف المصريون كذلك على مدى قوتهم المتمثلة في إرادتهم وكفاحهم وإيمانهم بضميتهم كما زادت ثقتهم بأنفسهم . وعلى ذلك فقد استمرت الحركة القومية في البلاد بعد خروج الفرنسيين تلعب دورها في تقرير مصير البلاد . وتدخلت القوة الشعبية تدخلاً فعالاً في حسم الخلاف بين قوى الأتراك والمماليك وتقرير مصير الحكم وتدخلت نفس القوة مرة أخرى لتدعيم هذا الحكم الذي ارتضته وحسد العدوان الإنجليزي عن مصر عام ١٩٠٧ .

فبعد رحيل القوات الفرنسية عن أرض مصر وجدت بالبلاد قوى ثلاث تعمل كل منها على الإستهثار بالنفوذ بطريق أو بآخر . فكانت هناك قوة انجليزية نزلت بالبلاد في مارس (١٨٠١) متعاونة مع الأتراك لإخراج الفرنسيين من مصر . والإنجليز كانوا قد اتفقوا مع العثمانيين على عدم الجلاء إلا بعد استتباب الأمن في مصر . وعلى ذلك فهم يظلون بمصر رغم أحكام معاهدة أميان (مارس ١٨٠٢) التي تنص على جلائهم من مصر . ولكنهم يضطرون إلى الجلاء في مارس من العام التالي خشية إغضب تركيا أو إثارة الفرنسيين للعودة إلى مصر ، ويأخذون معهم عند انسحابهم محمد الآلاني أحد زعماء المماليك ليجعلوا منه نواة قوة موالية لهم تضمن الإنجليز نفوذاً في البلاد مقابل مساعدة المماليك على استعادة نفوذهم السابق . أما القوتان الأخرتان فكانتا قوة الأتراك العثمانيين في مصر ، وهم أداة

الدولة العثمانية ووسيلتها في استعادة سلطانها على مصر، وقوة المماليك . وبعد جلاء الفرنسيين عن مصر عمل الأتراك على إقتلاع دولة المماليك من جذورها ولو بالابادة . وهؤلاء المماليك كانوا يسعون إلى استعادة ما كان لهم من نفوذ قبل مجيء الحملة الفرنسية . وقد احتضنت إنجلترا البعض منهم ولجأ الآخر إلى فرنسا ، عدوة الأتراك ، يسألها العون ولكن فرنسا رفضت مساعدتهم . واستمرت الحرب بين الأتراك والمماليك قبل رحيل الإنجليز عن مصر وبعده . وحتى هذه القوة التركية انقسمت على نفسها في غمار النزاع على السلطة في مصر ، وانقلب جزء من جيش الوالي التركي عليه . وتتابع الولاة على مصر . وفي ذلك النزاع كان الشعب يعاني المظالم من كل المماليك والوالي العثماني . وهنا تظهر قوة الشعب مرة أخرى . فيثور على المماليك ويقلم أظفارهم ويعطيهم درسا في إعتباره في مارس ١٨٠٤ ، ويعود فيثور على الوالي التركي (مايو ١٨٠٥) .

وفي وسط هذه الأحداث يظهر محمد علي ، أحد قواد الحملة التركية ، بدهائه وذكائه ليستغل هذه القوى المتصارعة جميعها لصالحه وحده . أظهر إخلاصه للأتراك قترقى إلى أعلى الرتب ولم يلبث أن تركهم يتطاحنون مع المماليك ووقف مع جنود الأرنؤود يتفرج عليهما . ثم يعود ويتفق مع المماليك للتخلص من الأتراك . وحينما يثور الشعب على المماليك يبادر محمد إلى التخلي عنهم والإنضمام إلى جانب الشعب . فيوصي جنوده الأرنؤود بإحترام الشعب وينزل إلى الشوارع مختلطا بالجهادير ويقابل العلماء بالأزهر ويتعهد بأن يسخر نفوذه لرفع المظالم عن الشعب . وهكذا يكسب محمد على عطف الشعب وثقة زعمائه ، ويبدر في أعين الجهادير اسطورة تتغنى بحب العدل وكره الظلم والسعى لخير الشعب .

فطن إذن محمد علي إلى أهمية القوة الشعبية فعمل على استغلالها لصالحه .

والشعب لم يجد أمامه سوى محمد علي ليخلصه من أزمات كان بعضها يحدث بتدبير محمد علي نفسه . وثار الشعب على خورشيد - خامس الولاة العثمانيين في نحو ستين - وجنوده . وكان محمد علي نفسه في صراع مع الوالى الجديد فوجد في الشعب قوة يصل بها إلى أوج المجد . وبالغ في استمالة علماء القاهرة وأعيانها واستنكار أعمال الوالى العثمانى . وتمكن الشعب بعد ثورته من فرض إرادته على الوالى الذى وعد بإبعاد جنوده عن القاهرة وضواحيها في مدة ثلاثة أيام . ولكن الفترة انتهت ولم يزل بعض الجنود بالمدينة وقد رفضوا الجلاء حتى تدفع رواتبهم .

وضعف الوالى وعدم قدرته على الوفاء بما التزم به دفع الشعب إلى العمل الحامس . فاجتمع زعماءه والتفت الجموع حولهم حتى بلغ عددهم حوالى الأربعين ألفا، وتوجهوا إلى (بيت القاضى) أى دار المحكمة وهم يصيحون : يارب يامتجلى املك المشلى، (١) . وبحضور القاضى ووكلاء الوالى عرض الزعماء ظلامة الشعب وكانت بمثابة وثيقة للحقوق التى يطالب الشعب بها . وبمقتضاها يطلب الشعب الاغراض ضريبة دون أن يقرها العلماء والأعيان وجلاء الجنود عن القاهرة . وكان رفض الوالى لمطالب الشعب دافعا ليقابل الشعب تحديه بتحد آخر . واجتمع الشعب مع زعمائه بدار المحكمة وقناتها واتفقت كلستهم على عزل الوالى ، خورشيد ، وتعيين محمد على واليا بدله . وانتقلوا إلى دار محمد على وأبلغوه قرارهم وألبسه السيد عمر مكرم ، نقيب الاشراف ، والشيخ الشرفاوى من علماء الأزهر خلع الولاية . وبذلك يتولى محمد على حكم مصر بإرادة الشعب ووفقا لشروط ارتضاها محمد على ، وهى شروط تنظم العلاقة بينه وبين الشعب .

وفى أوائل عهد محمد على تقوم القوة الشعبية بدورها في تدعيم النظام الذى

(١) الراى - تاريخ الحركة القومية - ج ٢ - ص ٢٠٢

خلقته والقضاء على التدخل الاجنبى الذى تمثله الحملة الإنجليزية على مصر فى مارس عام ١٨٠٧ بقيادة فريزر . ولم تطل فرحة الإنجليز بنصرهم الرخيص فى الاسكندرية التى احتلوها بعد اتفاقهم مع محافظها التركى . ففى رشيد يبنى الإنجليز بهزيمة ساحقة . ويشترك الاهالى مع قوات محافظ المدينة ويبلغون نحو سبعمائة جندى فى الايقاع بالقوة التى تبلغ ألفى جندى . ويفقد الإنجليز فى رشيد أكثر من ربع القوة بين قتيل أو جريح أو أسير ويفر من نجا منهم إلى الاسكندرية (١) . وجاء محمد على من الصعيد حيث كان يقاتل المماليك ليواجه الإنجليز فى الحناد بعد أن انهكت قواتهم معركة رشيد ومناوشات الاهالى . وباتتصار المصريين فى الحناد رأى فريزر هبت معاودة القتال لاسيما وقد خذله المماليك كما قبل هذه المقاومة العنيدة من الاهالى . فيعدل الإنجليز عن خطتهم لغزو مصر . ويوافق الإنجليز على الجلاء عن الإسكندرية مقابل استرجاعهم أسراهم .

وبعد أن استنفذ محمد على أغراضه من وجود هذه الزعامة الشعبية والقوة الشعبية، وبعد استخدامهما فى القضاء على المماليك ونفوذ الأتراك والخطر الاجنبى بدأ يقلب لها ظهر الجن ، فعمل على التخلص منها والانفراد بأمر الحكم . وساعده على ذلك الانحلال والشقاق الذى بدأ يدب بين زعماء الشعب (٢) . ولعبت الاهواء والمطامع الشخصية دورها . وكانت هذه هى فرصة محمد على . وهكذا انتقلت إليه الزعامة . ومضى محمد على يبنى مصر الحديثة بقوة إرادته وحدها وسواصد المصريين وعقول بعض الاوروبيين ولكن دون سند شعبى . ونفذت جنوده

(١) عبد الرحمن الرافعى — عصر محمد على — ١٩٤٧ — ص ٤٣ .

(٢) انظر : محمد فريد أبو حديد — السيد عمر مكرم . ص ١٨١ ، ١٨٨ .

النضال القومي حينئذ ولكن لم تنعاق . فقد بدأت في الاشتعال مرة أخرى ببدء تغلغل النفوذ الاوروبي في عهد سعيد وازدياد هذا النفوذ في عصر اسماعيل نتيجة لسياسته المالية الرعناء، مما أدى إلى ظهور رد الفعل لهذه النكسة للحركة القومية في عصر محمد علي وسعيد . ويبلغ رد الفعل الثورة التي ذروتها بقيام الثورة العراقية .

الثورة العراقية

الحركة العراقية

كانت ثورة عسكرية وحركة قومية . فهي عسكرية من حيث القائمين بها والداعين لها أول الأمر . وهي قومية من حيث اشتراك كل طبقات الأمة فيها يجمعهم الهدف المشترك والخطر المشترك . وهي قومية بالمعنى الحديث للكلمة من حيث أنها عقيدة جديدة واستجابة من الشعب لنداء جديد من زعماء جدد يبشرون بحياة أفضل والتفاف الشعب حول هؤلاء الزعماء (١). وأحداث الحركة العربية على أية حال إنما هي في حد ذاتها مظاهر رائعة للشعور بالقومية .

ففي يوم قصر النيل (١ فبراير ١٨٨١) يذهب الجيش إلى الشكنات لإطلاق سراح قواده أحمد عرابي ، وعلى فهمي ، وعبد العال حلي الذين قبض عليهم لمطالبتهم بالحسد من جور القواد الأتراك في الجيش المصري . ويقتحم الجنود ديوان الحرية ويضربون وكيل وزارة الحرية ويفر عثمان رفقي ، الوزير التركي من غضبهم ويطلقون سراح قوادهم كان هذا اليوم مظهراً رائعاً من مظاهر تضامن الجنود والضباط وتغلغل الروح القومية في الجيش . وجعل هذا اليوم الثورة حقيقة بعد أن كانت مجرد حركة

وتتوالى انتصارات الثورة بعدئذ وتجبب الحكومة معظم مطالب الجيش . ولكن الخديوي في الواقع لم يكن راضياً عن النفوذ الذي ناله الحزب العسكري

(١) أنظر Sondermann في حديثه عن القومية وتعريفه لها في كتابه
Theory and Practice of International Relations, 1960,
pp.25-26

بعد حادثة قصر النيل ، التي أعلنت إرادة الشعب ومرغبت هيبية الخديوى والحكومة فى الوحل . وهكذا تحسنت مظاهرة عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) . وترايط القوات على رأسها عراقى فى ميدان عابدين بمدافعها وذخيرتها . وتعرض الأمة بمثلة فى عراقى طلباتها على الخديوى بطريقة رسمية ، ولأول مرة فى تاريخ مصر الحديث وهى إسقاط الوزارة المستبعدة وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبى وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية التى أمرتم بوضعها ، (١) . وحينما يقول مالت (الفصل الانجليزى) لعراقى أن هذه المطالب من خصائص الخديوى وحقوق الأمة لا الجند يقول عراقى : « إن ما يتعلق بالأهالى من هذه المطالب لم ننهض اليه إلا بالنيابة عنهم فقد أقامونى نائباً عنهم فى طلبه وتنفيذه بواسطة هذه المساكر الذين هم أبناؤهم وأخوتهم » (٢) .

وأمام هذه المظاهرة القومية الرائعة يتخاذل الخديوى ويسلم بمطالب الأمة . ويفتتح مجلس النواب بالفعل (٢٦ ديسمبر ١٨٨١) ويعمل العراقيون على الحد من سلطان الخديوى المطلق فى أمور البلاد . ويصر مجلس النواب على حقه فى بحث الميزانية وتقريرها حفظاً على ثروة البلاد ومصالحها الاقتصادية من التسرب إلى أيدي الأجانب (٢٦ يناير ١٨٨٢) . ورأت الدول الأجنبية فى ذلك التيار القومى خطراً على مصالحها . ولذلك تعمد كل من إنجلترا وفرنسا إلى تأييد سلطة الخديوى كوسيلة تكفل لها الاشراف المشترك على أحوال مصر وتضمن لها بقاء نفوذها وحماية مصالحها .

(١) السيد أحمد عراقى المسيبى انصرى - كشف الستار عن سر الأسرار من - ٢٣٦ .

(٢) أنظر مذكرات الإمام محمد عبده . من - ١٣١ .

ويتفاقم الخلاف بين الخديوى ووزارة البارودى العراقية . ويتكلم العراقيون في مجالسهم عن خلع الخديوى . ولا يخفى عرابى نفسه حاجه مضر إلى التخلص من أسرة محمد عسى كلها . وفى مثل هذه الظروف تبنى الأساطيل الانجليزية والفرنسية إلى الاسكندرية (مايو ١٨٨٢) وتطلب إنجلترا وفرنسا إستقالة وزارة البارودى وخروج عرابى من مصر . وقبل الخديوى لهذه المطالب يكشف عن وجهه الحقيقى . ولكن ضباط الجيش والبوليس يعملون أنهم لا يرضون بغير عرابى ناظراً للجهادية . ويوم الاضطراب والقلق كل البلاد وتكرار اجتماعات الضباط تطالب بعزل الخديوى علناً . وعلى ذلك يعيد الخديوى عرابى إلى نظارة الحربية وإلى رئاسة الجيش (٢٨ مايو ١٨٨٢) .

وتسير الأمور وفق ما تشتهى إنجلترا ، وكانت قد قررت القضاء على الحركة العراقية قبيل شهر أغسطس (١٨٨٢)^(١) . وتحدث مذبحة الاسكندرية (١١ يونيو ١٨٨٢) . ويضرب الأسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية (١١ يوليو ١٨٨٢) متعللاً باستعدادات المصريين للقتال وأن تحصين المصريين لبلادهم عمل عدائى ضد الانجليز ١١ وتدافع الحصون المصرية بالمدينة قدر الامكان وتستبسل حامياتها فى معركة يعلم الجميع أنها غير متكافئة . وفى خلال الضرب ، يتطوع كثير من الرجال والنساء لخدمة المقاتلين ونقل وتقديم الذخائر وحمل الجرحى للمستشفيات^(٢) .

ويصمم عرابى على الدفاع عن مصر إلى النهاية . ويشدد التفاف الشعب حوله ولا سيما بعد خيانة توفيق له وارتدائه فى أحضان الانجليز . ويرفض عرابى تنفيذ

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت . إنجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٦) ص ٧٢

(٢) عهد الرحمن ارفاقى : الثورة العراقية والاحتلال الانجليزى - ١٩٤٩ - ص ٣٥٦ .

تعليمات الخديوى بالكف عن الاستعدادات الحربية ما دام الانجليز يحتلون الاسكندرية . وأرسل إلى المديريات والمحافظات يحذرهم من إتباع أوامر الخديوى ويتهمة بالحياة ويدعو إلى خلعه . كذلك يدعو عرابى إلى تكوين جمعية عمومية من العلماء والأعيان وكبار موظفى الحكومة . وتتألف الجمعية من وكلاء الوزارات وكبار الموظفين والضباط على هيئة مجلس عرقى لإدارة الحكومة (١٧ يوليو ١٨٨٢) . ويقرر ذلك المجلس - وقد صارت فى يده سلطة الحكم الشرعية فى البلاد - الاستمرار فى الاستعدادات الحربية مادام الانجليز وبوارجهم بالاسكندرية . ويوجه الخديوى منشوراً إلى الشعب المصرى يدعو إلى مناصرة الانجليز والامتناع عن التعاون مع عرابى ١١١ ولكن هذا لم يكن له من أثر إلا زيادة التفاف الشعب حول زعيمه عرابى بقدر زيادة حفيظتهم ضد الخديوى والأوروبيين .. كل هذا يدل على أن الثورة العرابية كانت حركة قومية شاملة.

التدمير فى مصر

فما هى العوامل التى أدت إلى إنشاق هذه الحركة وظهورها فى ذلك الوقت ، وبالشكل الذى كانت عليه ؟ هناك أسباب خاصة للثورة العرابية تتعلق بمصر وحدها ، وأخرى عامة تتعلق بالعالم الإسلامى والعربى (١).

وإهمال الجيش فى أواخر عهد إسماعيل وتدمير العنصر المصرى الغالب فيه ، كانا الشرارة المباشرة التى أطلقت الثورة وروح السخط من عقالها . فانتشرت حركات السخط والتمرد والتدمير بين صفوف الجيش وزال احترام الحكومة من نفوسهم حينما تفاقمت الضائقة المالية وعجزت الحكومة عن دفع رواتب الجيش

(١) أنظر دكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى
لإزاءه - ١٩٥٢ - ص ١٧ .

باتنظام . وزاد الطنين بله ما كان للضباط الأتراك والجراكسة من امتيازات في الجيش . وهؤلاء كان يمثلهم في أوائل عهد توفيق ، وزير الحرية عثمان رفقي الذي اتبع سياسة الجهل والتمصب فأصدر قرارات ٣١ يوليو سنة ١٨٨٠ التي كانت تهدف إلى وضع العراقيين في سبيل ترقية الجنود المصريين وقصر الترقيات على الضباط الشراكسة والترك . وكان من جراء ذلك أن انقسم الجيش إلى حزبين : الحزب الجركسي التركي وهو أقلية في الجيش ، والحزب المصري ... وهنا يظهر الزعماء ومنهم أحمد عرابي .

وقد ساعدت حرب الحبشة (١٨٧٥ — ١٨٧٦) إلى حد ما على الوصول بالجيش إلى ما صار عليه في أواخر عهد إسماعيل . ففي تلك الحرب منيت القوات المصرية بهزائم متتالية وتكلفت الخزانة المصرية حوالي الثلاثة ملايين جنيه . وأدى ذلك إلى زيادة الضائقة المالية بمصر وزيادة طمع الغرب في الاستيلاء على مصر ولاسيما إنجلترا التي بدأت تهتم بمصر بعد فتح قناة السويس . فهذه التجربة أظهرت مدى ضعف جيش مصر وقتئذ وفوضى الأداة الحكومية . وكان ذلك يرجع إلى حد كبير إلى عجز الضباط والرؤساء الترك والجراكسة وجهلهم وعدم كفايتهم . ورغم ذلك ظل إسماعيل على تمييزه للضباط الأتراك والجراكسة وكبار الموظفين منهم .

والثورة العرابية ككل حركة قومية كان لابد أن يكون لها زعيم يلتف الشعب حوله ويعتق مبادئه ، هذه المبادئ التي تعبر عادة عما يحس به الشعب وما يصبو إليه . وعلى ذلك يمكن إعتبار ظهور عرابي وشخصيته كقوم من مقومات الثورة العرابية . بدأ عرابي يظهر في غمار انقسام الجيش إلى حزبين : مصري وتركى . وامتاز عرابي بجرأة منقطعة النظير وإيمان بضرورة التخلص من استبداد العنصر التركي واعتقاد بالله وأعضائه وقدره . كذلك يظهر عرابي كشخصية جذابة

تؤثر في السامعين . وكان لها يمتاز به من لبقاقة وفصاحة في الحديث والخطابة واستشهاد بالأحاديث الشريفة والحكم المأثورة تأثير كبير في نفوس سامعيه من الضباط والجنود . فعراقي كان من أصل مصري صميم وثقافته عربية ، آمن بمصر وأحس بالأمها . وسكان إلى جوار ذلك من طلاب الأزهر الشريف . بذلك استطاع عراقي أن يبك في نفوس الضباط روح التمرد والثورة على الأوضاع وروح التضامن والاتحاد للطالبة بحقوقهم المبهضومة .

وإذا كانت شخصية عراقي عاملا من عوامل ظهور الثورة ، فإن نفس الشخصية أيضا كان لها أثر في فشل الحركة ونكستها . فالحماس والجزأة والاخلاص كل ذلك ليس كافيا لقيادة ثورة وقيادة أمة . ولكن لعراقي على أية حال فضل لا ينسى . لقد أعطى عراقي المثل على أن المصري لا يتحمل الظلم والجور والطغيان وأنه لا يقبل سيطرة الأجنبي وتدخله في شئونه . وأعطى عراقي المثل في الكفاح من أجل مصر . والثورة العراقية كانت مثالا رائعا في الوطنية والبطولة والتضحية وخطوة كبرى في نمو الحركة القومية المصرية ، وفي سبيل ظفر المصريين بحقوقهم واستقلالهم الحقيقي . وجاء بعد عراقي زعماء قادوا الحركات القومية المصرية ، هذه الحركات التي توجت بقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ .

وشخصية الخديوي توفيق ، كانت هي الأخرى تكون عاملا هاما من عوامل الثورة . فتوفيق كان مترددا متناقضا لا يستقر على رأي . ولم يكن صريحا في سياسته ، بل كان يميل إلى الدسائس التي لا تلبث أن تنكشف فتشير عليه من خط الضباط . ثم أن توفيقا لم يكن في مثل شخصية محمد علي أو إسماعيل . وقد تدرب في الإدارة وخبر أمور الحكم في أواخر عهد إسماعيل ، وذلك في ظروف عصيبة طغى فيها النفوذ الأوروبي واهتم القوضى الإدارة والجيش . وأصبح خديوي مصر الجديد شديد التخوف من الأجانب — يرقب بعين الملح السياسة الدولية

المتقلبة المتسلطة الطموحة المعقدة . كذلك كان لظروف توفيق العائلية ما يشجع
هوامل التحريض على الثورة ضده . فهناك من هو أحق من توفيق بالعرش .
واسماعيل هو الذى سعى لتغيير نظام الوراثة وحصل على فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦
الذى يجعل وراثة العرش فى ذريته ، بدلا من النظام القديم الذى يقضى بجعل
الوراثة فى أكبر أفراد الأسرة الحاكمة سناً . فهذا المركز القلق للخديوى كان
من شأنه أن يغرى بالثورة .

ووجود توفيق فى حد ذاته كان يمثل الانهيار الدولى والسياسى الذى ملئت
به مصر فى أواخر عهد اسماعيل . فعزل اسماعيل إنما جاء على أثر طلب إنجلترا
وفرنسا ذلك من السلطان العثمانى . وكان موقف مصر السياسى والدولى فى ذلك
الوقت عجيباً : فهي من الناحية الدولية جزء من الممتلكات العثمانية وتعترف
الدول بتلك التبعية منذ عام ١٨٤١ . ومنصب ولاية مصر الذى كانت تشغله
أسرة محمد على كان وقفاً على رغبة الباب العالى وفق الفرمانات التى صدرت إلى
عام ١٨٧٣ . وإنجلترا وفرنسا كانتا تدعيان — بحكم قانون القوة — تفوق
مصلحتها فى مصر والشرق الأدنى . وعلى ذلك فلا يسع الدولة العثمانية ، وقد حلت
بها هى الأخرى الكوارث السياسية والمالية والحربية ، سوى إجابة طلب إنجلترا
وفرنسا والموافقة على عزل اسماعيل وذلك بحكم سيادتها على مصر . وبذلك يحمى
توفيق إلى الحسك بناء على التدخل الانجليزى الفرنسى . وهو يعلم جيداً أن من
يأتى به إلى الحسك يستطيع خلع منه . ويعلم تماماً أن مصيره معلق برضا الدول
الكبرى ، ويعمل توفيق على المحافظة على مركزه ومركز عائلته . ويظن أن ذلك
يتحقق بتثبيت دعائم الحسك المطلق واسترضاء الدول الكبرى والتقرب من الباب
العالى .

يضاف إلى كل تلك العوامل ، عامل آخر كان له أثر فى قيام الحركة العرابية

ونجاحها نجاحاً باهراً حتى قضى عليها عقب التدخل الإنجليزي المسلح . ذلك العامل هو استعداد الشعب وقتئذ لقبول فكرة الثورة وتأيينها . بل إن الشعب كان بالفعل في ثورة ولكنها مكتومة ثم أطلقها عرابي وزملاؤه من عقابها .

فالشعب عامة كان متدمراً من نظام الحكم وراغباً في التخلص منه . كان الحكم يعتمد على القوة والقسوة . وكانت ألفاظ الحرية والمساواة والعدل والقانون والقضاء تكاد تكون بلا معنى عند عامة الشعب الذي لم يكن يعرف سوى الكرباج وسيلة من وسائل الحكم وتحصيل الضرائب . وكانت ملكية أحمود الأراضي تنزع من أصحابها وتنقل إلى قواد الجيش من الجراكسة . واستولت الحكومة إبان حرب الحبشة مثلاً على الآلاف من الجمال والخيل والبغال . وعلى محصولات الفلاحين دون ثمن سوى الوعود بخمسة الأمان من الضرائب المطالوبة (١) . كذلك بقي نظام السخرة ، ليس لخدمة الدولة والمنافع العامة فحسب بل لخدمة الأمراء والاقطاعيين . أما بالنسبة للوظفين فكان سيف الفصل والنفي إلى السودان مسلطاً على رقابهم .

والحالة الاقتصادية في البلاد كانت — كالحالة السياسية — في تدهور مستمر وكان ذلك مما مهد للثورة . فالتحديوي اسماعيل كان قد استدان مبالغ طائلة بما اضطر الحكومة آخر الأمر إلى تخصيص نصف موارد البلاد لسداد فوائد الديون . والارتيباك المسالى لمصر أدى إلى زيادة التدخل الأوروبي وفرض الحكومتين الفرنسية والبريطانية لرقابة مالية مشتركة على مصر منذ عام ١٨٧٦ ، ثم بحى وزارة مختلطة على رأسها نوبار وبها وزيران أجنيان أحدهما إنجليزي للبالية وآخر فرنسي للأشغال (١٨٧٨) . وبذلك أشرفت الدولتان على الأمور الداخلية في مصر بحيث لم يعد للحكومة المصرية سلطان في التواحي المتصلة بمصالح الأوروبيين .

(١) أنظر : السيد أحمد عرابي المحيقي المصري - نفس المرجع ص ١٩ ، ٣١

كل ذلك ، فضلا عن أنه إهانة كبرى للبلاد ، فقد كان يعنى حرمان الشعب من حقوقه ومن موارده الطبيعية لحساب طغمة من الدائنين من الأجانب المغامرين والدخلاء الأفاكين وذلك بدلا من أن يستفيد الشعب من موارده الطبيعية وخدمات الحكومة له . هذا عرقل كل محاولة حقيقية للإصلاح فضلا عما اقتضاه هذا النظام من استخدام أنواع البطش والارهاق في تحصيل الضرائب وقد احتيا وعدم توزيعها توزيعا عادلا . وهذا الشعور بالإهانة كان في الواقع من العوامل الخطيرة التي أثارت الروح القومية عند التدخل الأوروبي .

وبما زاد من تدمير خاصة المصريين ومثقفهم إيمان توفيق في أرضاء إنجلترا وفرنسا ورعاية مصالح الدائنين ، واستسلام حكومة رياض في أوائل عهده لمطالب الدائنين وحكومتهم وإقرارها لنظام المراقبة الثنائية كما أرادها القنصلان البريطاني والفرنسي (نوفمبر ١٨٧٩) ، وبذلك تخضع مصر لإشراف الحكومتين الانجليزية والفرنسية المطلق في أمور مصر المالية وتصير مالية مصر تحت رحمة المراقبين الانجليزى والفرنسى يوجهاها كيفما شاءا . وكان من الطبيعى ألا يعمل على إنهاض البلاد الا بالقدر الذى يفيد مصالح الأجانب قبل كل شيء . ورأت الرقابة الجديدة بما لها من سلطة واسعة العمل على ضمان مصالح الدائنين . وكان ذلك يستدعى تعديل النظام المالى لمصر واتباع سياسة اقتصادية جديدة وتعديل نظام الضرائب . وتكونت لجنة من مندوبى الدول الكبرى مع مندوب للحكومة المصرية ، وهذه اللجنة ضمنت للدائنين ديننا ثابتا تدفع الحكومة قوائمه بانتظام وقررت أن يبنى نصف دخل الدولة فقط لخدمة مرافق مصر .

واتساع سلطة الرقبين الأوروبيين آثار روح السخط في نفوس الموظفين . فقد رأوا عدد الموظفين الأوروبيين يزداد في دور الحكومة ويزداد نفوذهم ويطنى . كذلك كان الأجانب يتمتعون بالمرتبات الضخمة . ونظام الامتيازات أو فوضى

الامتيازات بمعنى أصبح وما فيها من مساوىء قد أصبح معرقلا لكل اصلاح مالى أو قضائى أو ادارى فى مصر . فقد قيد نظام القضاء المختلط سلطة الحكومة فى نواحي التشريع والقضاء ووقف عقبة فى سبيل الاصلاح . وقوى ذلك النظام من شعور الأجانب فى مصر بتفوقهم وزاد من احتقارهم للبصريين والشرقيين وبالعز الدول الكبرى فيما ادعته من مصالح رعاياها وتدخل القناصل لحماية ادهاءات رعاياهم مهما كانت تافهة . واستخدمت الدول الأوروبية التهديد بالقوة اذا لم تنفذ سياستها أو لم تستجب لمطالبها ، حتى أصبح متى بدأ عمل القنصل الأجنبى انتهى عمل البوليس والادارة والمدالة والقانون (١) . وبذلك عمل وجود الأجانب فى مصر على تدهور البلاد فى كل النواحي .

والنفوذ الأجنبى لم يتسع داخل الحكومة فحسب عن طريق الرقيبين ، بل امتد إلى المجال الاقتصادى والتجارى للبلاد . اذ تستجيب الحكومة لمطالب رجال الأعمال الأوربيين وترخص لهم باستثمار رؤوس أموالهم فى مصر ، مع تسهيلات تتبع لهم استغلال موارد البلاد ومراقبتها الاقتصادية لمصالحهم . وتنشظ فعلا فى عهد وزارة رياض عدة مؤسسات مالية أجنبية ذات من طغيان النفوذ الأوروبى فى حياة مصر الاقتصادية ومكنت من تغلغل النفوذ الأجنبى فى كيان البلاد المالى والاقتصادى والسيطرة عليه ، كالبنك العقارى وشركة تكرير السكر وغيرها من الشركات الأجنبية التى تأسست برؤوس أموال أوروبية ويديرها أوروبيون دون أدنى مراعاة لمصالح الشعب .

ذلك التدخل الأجنبى المستمر فى شئون البلاد والذى لم يرع حقوق البلاد أو كرامتها قد قوى من التيار الوطنى والوعى القومى . وأخذ الوعى يطالب بشدة

(١) أنظر : دكتور محمد مصطفى صفوت : مصر الماصرة ١٩٥٩ . ص ١١

بالدستور وبالحياة النيابية وتقوية الجيش وتدعيم سلطة الحكومة والحد من التدخل الأجنبي ، ذلك التدخل الذى زاد بشكل ملحوظ أثر تعقد الآزمة المالية فى مصر وأثر تطور حركة الإمبريالىزم والاستعمار الأوروبيين ، ولا سيما عقب مؤتمر برلين (١٨٧٨) . وقد أظهر ذلك المؤتمر التفوق السياسى لألمانيا فى أوروبا كما أظهرت الأحداث من قبل تفوق نفوذ ألمانيا الحربى فى القارة وظهورها دولة جديدة موحدة قوية . كل ذلك وجه أنظار الدول الأوروبية الكبرى إلى خارج أوروبا وإلى الاستعمار فيما وراء البحار ، وإلى تقسيم أفريقيا وإنشاء مناطق نفوذ لأوروبا فى الشرق الأقصى والآدنى . وكانت ألمانيا تبارك ذلك الاتجاه وتشجعه حتى يخلو الجولنفوذها فى القارة .

وقد أدرك المثقفون من المصريين ، كما أدرك عربى ، أن مصر فى حاجة إلى حكومة دستورية ومجلس نيابى لإحكام الرقابة على الحكام والحيلولة دون مظالمهم وحكمهم المطلق . وهكذا يتحد المثقفون من الأمة مع الضباط المصريين فى المشاعر ويجمعون على المطالبة بمجلس نيابى ، لاسيما وأنه قد حدثت محاولات لوضع دستور وتنفيذه ، ولكن الأحداث والأزمات التى انتهت بخلع اسماعيل حالت دون ذلك . ولما جاء توفيق توقع الشعب إعلان الدستور ولكن توفيقا كشف عن ميوله الاستبدادية ورغبته فى حكم البلاد حكما مطلقا . وقد أدت سياسة رياض إلى ازدياد السخط والتذمر . فرياض كان يعارض إنشاء مجلس نيابى وكان يميل إلى قبح كل معارضة بأشددة وتحدى ميول الشعب والانحياز إلى النفوذ الأوروبى . كذلك عرف عنه تعطيله الصحف المعارضة . وقد كرس الناقدون على سياسة رياض والمتذمرون من تغلغل النفوذ الأوروبى جماعة عرفت باسم

الحزب الوطنى (نوفمبر ١٨٧٩) ، وتعددت الاجتماعات السرية لتنظيم الحزب . وكان من منظميه أحمد صراى وزعماء الحركة العرايية .

فكان من الطبيعى - والحال هذه - أنه تلقى دعوة صراى استجابة تامة من الشعب عامته والمتقنين من خاصته . وعلى ذلك يمكن اعتبار الحركة العرايية من هذه الناحية استمراراً للحركة القومية التى ظهرت فى أواخر عهد اسماعيل وكان يرعاها ويغذيها جمال الدين الأفغانى . وهنا تتصل أسباب الثورة الناجمة عن الحالة فى مصر ، بمقوماتها المتعلقة بالعالم الاسلامى والعربى .

كان هناك إذن وعى قومى فاضح سرعان ما أظهر استجابة تامة للدعوة العرايية وقد نما ذلك الوعى فى الواقع خلال القرن التاسع عشر نتيجة للحركة الثقافية والفكرية الى جوار الاتصال بالحضارة الغربية وازدياد تغلغل النفوذ الاجنبى فى البلاد . وظهور هذه النهضة الادبية وظهور الشعراء الفطاحل والكتاب الافذاذ والخطاب وتعدد الصحف ، كل ذلك ساعد على نضج هذا الوعى . وكان لقصائد الشعراء ومقالات الكتاب وخطب الخطباء فى المحافل والمجتمعات أثر كبير فى الاعداد للثورة . ويتولى عبد الله النديم مثلاً مهمة الاعلام للحركة الوطنية والدعاية لها وارشاد الشعب الى الطريق الصحيح اليها . (١) وكانت الصحافة من الوسائل القوية فى نشر ذلك الوعى بما كانت تنشره من أخبار داخلية وخارجية ومقالات سياسية واجتماعية . ومن هذه الصحف مصر ، التجارة وكاتنا من أقوى صحف المعارضة وفيهما تتجلى روح جمال الدين الافغانى . وكانت هناك مصر الفتاة ، الاسكندرية ، والمحروسة . . . الخ ، ويخرج عبد الله النديم صحيفة يسميها (التنكيك والتبكيك) - ١٨٨١ - يرمى بها الى تأنيب المصريين على

(١) انظر : دكتور على الحيدى . عبد الله النديم — خطيب الوطنية — ص ١٤٦ و ١٤٧

ما وصلوا اليه من ضعة وضعف بأسلوب تهكمي لاذع ويرجع مصائبهم الى تغفل النفوذ الاجنبي . (١) وكثيرا ما كانت صحف المعارضة تتسبب في احراج الحكومة وتعرض بذلك للتعتيل . وكان ذلك مما يزيد الناس تعلقا بها وسخطا على الحكومة .

الافغانى وحركة الجامعة الإسلامية

وظهور جمال الدين الافغانى من ناحية ، وحركة الجامعة الإسلامية من ناحية أخرى ، يكونان أحد العوامل الهامة للحركة العرايية . وهو العامل المتصل بالعالم العربى والإسلامى

فصر شهدت في تلك الفترة (١٨٧١ - ١٨٧٩) جمال الدين الافغانى ، زعيما من زعماء الفكر الإسلامى ورائداً من رواد الإصلاح فى العالم الإسلامى . وقد ولد جمال الدين بالافغان منحدراً من أسرة ذات نسب شريف وتقوى كبير . وكان للوراثة والبيئة والتعليم وحياته العملية الأولى أثر كبير فى شخصيته . فهو قد نشأ فى بلاد يتنازعها النفوذ الانجليزى والروسى فغمر السياسة الدولية عن كسب . ولم تكن أفغانستان وحدها ، هذه البقعة المنعزلة فى أواسط آسيا ، ميدانا لنشاطه بل عرفته فارس والهند وخبرته مصر وتركيا وأفادتا من نضوجه السياسى ومن علمه وأفكاره . وقد درس العلوم الحديثة على الطريقة الأوروبية فى الهند ثم خدم فى الجيش الافغانى واشترك بنصيب فى النزاع على الحكم الذى قام بين أمراء الأفغان وتقلد منصب الوزارة حينئذ من الزمن . ثم رحل إلى الهند (١٨٦٩) بعد أن تأزمت الأمور باشتراك الانجليز فى الدسائس المتعلقة بالنزاع على الحكم فى إيران . ولكن عداؤه لسياسة الحكومة الانجليزية لم يسمح

(١) أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث — ص ٢١٣ - ٢١٧ .

له بالبقاء في الهند فجلساء مصر أول مرة عام ١٨٧٠ ، ثم ذهب إلى تركيا حيث لقي من حكومة السلطان عبد العزيز كل حفاوة وإكرام وصار عضواً بمجلس المعارف هناك . ولكن آراء الأفغانى حول إصلاح مناهج التعليم لم تلق التأييد كما تعرضت لنقد شديد من شيخ الإسلام . ولم يلبث الخلاف أن استفحل بين الأفغانى وشيخ الإسلام وانتهى الأمر برحيل الأفغانى إلى مصر في العام التالى (١٨٧١) (١) .

وفي مصر وجد الأفغانى الجو مهيأ لقبول دعوته . فهناك اضطراب اقتصادى وهناك تدخل أجنبي ، وهناك صراع بين القومية المصرية النامية وبين الروح التركية والشركسية ، وهو صراع كانت تغذيه اليقظة الفكرية وقتئذ واستقر الأفغانى في مصر وأخذ يسهم في إيقاظ العقول من سباتها وتحرير الأفكار من جمودها . وقد تأثر عرابى بلاشك بالأفغانى الذى كان ذا أثر كبير في الإعداد للثورة العرابية . فالأفغانى مدرسة برمتها للأخلاق وكان من العوامل الفعالة في تطلع الأمة نحو الحرية وقض خيبار الاستكابة والخضوع عنها . وعلى ذلك فالأفغانى كان مصلحاً دينياً وفكرياً وزعياً سياسياً في نفس الوقت . كان ينادى بحرية الفكر وتحرير العقول من قيود الجسود وتوجيه الفكر إلى البحث عن الحقائق . وأهاب بالمسلمين أن يتفهموا الدين الإسلامى على حقيقته وأن يرجعوا إلى المبادئ الصحيحة للإسلام . ويأدى بتطهير الدين من أديانته ومن الأوهام والخرافات التى أدت إلى تأخر الأمة الإسلامية . وبذلك يكون قد نادى بالإصلاح الدينى كما نادى بحرية الفكر . كذلك دعا الأفغانى إلى يقظة الشرق ونهضته

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعى — عصر اسماعيل — ١٩٣٢ — جزء ٢

وعودة شعوبه إلى السيطرة على أمورهم وتقرير مصيرهم . وكان الأفغانى محبذاً لنظام الحكم الدستورى معضداً للحكم النيابى ويرى فيه مدرسة للتعليم السياسى ووسيلة للنهوض بالشرق وعاملاً على منع الاستبداد والظلم الذى يعانى منه الشرق ، كما كان يرى فيه حاجواً يحول دون سيطرة الغرب السياسية والاقتصادية . وبذلك يثير الأفغانى فى النفوس روح العزة والكرامة والتطلع إلى الحرية ويفرس بذور الحركات القومية فى الشرق . وكان الأفغانى يرجو ويعمل على أن تتمضئ إحدى الدول الإسلامية وتميز فى مصاف الدول الكبرى القوية ، كما كان يعمل جاهداً على إضماف نفوذ بريطانيا فى دول الشرق الإسلامى .

وقد وجدت فكرة الجامعة الإسلامية — التى كان جمال الدين الأفغانى رأسها المفكر — نجاحاً كبيراً زمناً ما فى مصر وفى شمال أفريقيا بوجه خاص ، وكذلك فى باقى أجزاء الشرق الأدنى . وقد ساعد على نجاحها المحاولات الأوربية للتدخل فى شئون هذه المناطق لاسيما محاولات فرنسا فى شمال أفريقيا لمد نفوذها شرقاً إلى تونس وغرباً إلى مراکش بعد توطيد مركزها نهائياً فى الجزائر . ولكن سرعان ما أفسحت هذه الحركة الطريق تدريجياً أمام نمو فكرة القومية

على أية حال ، نجد أن هذه الحركة — حركة الجامعة الإسلامية — كانت من العوامل المهمة لظهور الثورة العراقية . وقد ظهرت هذه الحركة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى وقت ظهرت فيه أيضاً حركة الجامعة السلافية والجامعة الجرمانية . ولكنهما كانت تختلف عنهما فى الأهداف وفى التنظيم . فلم تكن الجامعة الإسلامية ترمى إلى السيطرة أو التفوق فى العالم ، وإنما كانت ترمى إلى تخليص سكان الشرق من التدخل الأوروبى والسيطرة الأجنبية . ولم تقم تلك الحركة على أساس من الجنس أو اللغة ، وإنما كانت حركة إسلامية شاملة . وقد تبنتها وتزعمتها لفترة من الزمن الدولة العثمانية ليس عطفاً على الحركة أو إعجاباً بها ولكن لمصلحة

السلطان العثماني عبد الحميد الثاني الذي كان بمثابة القوة الدافعة لحركة الجامعة الإسلامية . وقد وجدت هذه الفكرة هوى في نفس السلطان العثماني . فهي تتفق وطموحه ورغبته في المجد وتلائم مصالح الدولة العثمانية التي أحاطتها الأخطار من كل جانب . فرأى أن يجمع المسلمين في العالم تحت امرته الفعلية . وهو لذلك يهتم بإحياء نظام الخلافة الإسلامية ، ضمنا للربط بين الشعوب الإسلامية ، وبإخلفه توجيه المسلمين لمقاومة النفوذ الأوروبي في العالم الإسلامي ، ذلك النفوذ الذي كان يستفعل أمره كل يوم بشكل يهدد الدولة العثمانية في كيانها واستقلالها ومصيرها ، مما أضعف الدولة حتى صار يطلق عليها اسم « الرجل المريض » ، وحتى صارت مشكلة تقسيم أملاك الدولة العثمانية تشغل بال سياسة أوروبا وخصوصا عقب مؤتمر برلين (١٨٧٨) ونشاط حركة الامبريالزم والاستعمار الأوروبي . وقد وجدت معظم الشعوب الإسلامية بالفعل أنه من مصلحتها الانضواء تحت جناح الدولة العثمانية وكانت أقوى دولة إسلامية وقتئذ .

ورغم أن حركة الجامعة الإسلامية كانت إسلامية بحتة ، إلا أنها أثرت تأثيرا كبيرا في إيقاظ الشرق الأدنى وخاصة العرب . ومن ناحية أخرى تساعد هذه الحركة على الربط بين مصر والعالم العربي والإسلامي خلال محنتها إبان الثورة العراقية . يساعد كل ذلك بالطبع الظروف التي كانت تمر بها مصر وقتئذ واستقرار جمال الدين الأفغاني بمصر من عام ١٨٧١ حتى طرده الخديوي توفيق عقب توليه الحكم مباشرة عام ١٨٧٩ . ويقول الامام محمد عبده في مذكراته عن أثر استقرار الأفغاني في مصر « دخلت مصر في عهد الخديوي توفيق في طور جديد من الحياة فقد كان لها من ارشاد السيد جمال الدين الأفغاني وتعاليمه وسعي الحزب الوطني الذي ألفه فيها ما فتح القلوب والعقول لتدرك حالة حكومتها وما يجب أن تكون

عليه وسيرة الأجانب فيها وما تخشى أن تنتهي إليه (١) وحينما ضرب
الانجليز الاسكندرية بقنابلهم (١١ يوليو ١٨٨٢) ثارت ثورة العرب والمسلمين
جميعا حتى في تركيا نفسها وفي الهند أيضا . وحمل الرجال في الشام السلاح وأعدوا
الكتائب من المجاهدين ولكن جنود السلطان التركي منعهم من الإبحار إلى مصر .
وفي تونس أشادت الصحافة بعرايى ولقبته بحامى الاسلام والعرب . (٢)

وقد كان لجمال الدين تلاميذ تتبعوا خطاه أمثال محمد عبده وعبد الرحمن
الكواكبي . ولكن فكرتهم القومية كانت أكثر وضوحا وتحديدا من أفكار جمال
الدين . وقد خدم محمد عبده الدين الاسلامى والادب العربى وأخذ على عاتقه
تخليص الدين الاسلامى من كثير من الشوائب التى علق به كما أنه آزر الحركة
العرايية بقلبه وقلمه ولسانه . أما الكواكبي فقد خدم فكرة القومية العربية .

درس النكسة :

قامت إذن الثورة العرايية كأبل ما تكون حركة في مبادئها وأهدافها . وسارت
من نجاح إلى نجاح ، ولكنها لم تلبث أن انهارت أمام وطأة الحياة من ناحية ،
والقوة الضاربة من ناحية أخرى . وإلى جانب ذلك كانت هناك عوامل أخرى
تتعلق بشخص عرايى وساعدت على الانتهاء بالحركة العرايية إلى هذا المصير المؤسف .
فلسوء حظ الحركة لم يكن بين زعمائها من يعرف حقيقة فن السياسة ، ولم يكن
بينهم من له الثقافة الكافية أو الخبرة التى تؤهله لرعاية حركة قومية قوية كان مقدرا
لها أن تصطدم بالحدويى وبالدول الأجنبية .

وبما لاشك فيه أن عرايى لم يحس التدبير لثورة والاعداد لها واختيار أعوانه

(١) مذكرات الامام محمد عبده من - ٥٣ .

(٢) انظر : الدكتور على الحديدي : عهد الله النديم - ص ٢١٥ - ٢٢٦ .

ولم يقف موقفا حازما ممن يتوقع منهم الكيد للحركة والايقاع بها ، فكانت الخيانات ثم الهزيمة والفشل . ويكتب عرابي في مذكراته عن خيانات بعض قواده أمثال عبد الرحمن حسن وعلى يوسف وحسن رأفت ، وخیانات عربان الشرقية في المعركة الفاصلة في الثل الكبير في سبتمبر ١٨٨٢ ، ما يجعل تلك الواقعة أقرب إلى المذبحة منها إلى المعركة (١) . ولم يعمل عرابي حسابا للامتهازيين الذين تعاونوا مع كل من الحديوي والانجليز لنيل من الثورة . فوجد مثلاً محمد سلطان - وهو اقطاعي كان قد انضم إلى الحزب الوطني أملاً منه في رئاسته - يتخذ لنفسه مكتباً بالاسكندرية يصدر منه المنشورات إلى الأهالي والجنود ابث روح الهزيمة في نفوسهم . وكانت كل هذه الرسائل توزع باسم السلطان العثماني الذي كان لا يزال يتمتع بالهيبة والرهبة في قلوب العامة ، والذي كان لا يزال رمزاً في الأذهان لحركة الجامعة الإسلامية التي لاقت كما ذكرنا قبولا من المسلمين . هذه المنشورات كانت تصل أيضاً إلى الجيش في الميدان فتشبع من بعض الحمم الواهية . وبعد الاحتلال البريطاني يقدم محمد سلطان وأمثاله من الخونة الهدايا إلى القواد الانجليز شاكرين اياهم لانقاذهم البلاد من « الفتنة » ، واضعين أنفسهم في خدمتهم وتحت امرتهم مظهرين استعدادهم للامعان في خيانة وطنهم بعد أن غدروا به .

وعرابي لم يكن يفهم إلا النذر اليسير من فنون السياسة ، رغم أنه قرأ للافغانى وتأثر بتعاليمه كما قرأ تاريخ نابليون وتأثر به . ويقول عرابي في مذكراته أنه بعد قراءته لترجمة بوناپرت شعر بحاجة البلاد إلى حكومة دستورية شورية . (١) ولم يكن عرابي على أية حال واسع الاطلاع أو الثقافة ، فتعليمه كان محدوداً بالكتاب وبمبادئ الحساب ثم بأربع سنوات في الازهر الشريف وهي مدة

١- انظر : عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية - ١٩٤٩ - ص ٤٣٥ - ٤٣٨

٢ - السيد أحمد عرابي الحسيني المصري - نفس المرجع ص ١٥ .

لا تكفى لينال حظاً كافياً من العلوم . فهو إذن لم ينل حظاً من العلوم العصرية في المدارس المعروفة ولم يستكمل علومه بالأزهر . وأخيراً فهو لم يتلق من فنون الحرب ما يجعل منه ضابطاً على درجة من الكفاءة تجعله صالحاً لقيادة الجيوش والمعارك .

وموقف عرابي من الخديوي لم يكن حازماً . كان ينبغي أن يعلم أن الخديوي لن يغفر له ولن يصفح عنه وأنه عدوه وعدو الشعب ولا يؤمن بحقوقه . فكان على عرابي إذن أن يكون أكثر حذراً أو يضرب ضربته ويطيح بتولييق من حكم مصر ، لاسيما وأن النواب ورجال الدين والجيوش قد أجمعوا على إعادة عرابي أو عزل الخديوي وذلك عقب الإنذار الإنجليزي الفرنسي (٢٥ مايو ١٨٨٢) . وهكذا ظل تولييق على عرش مصر لينحون الوطن ويبارك الاحتلال الإنجليزي ويكرم الجنود الإنجليز بعد مأساة التل الكبير وينعم على ضباط الاحتلال بالأوسمة والنياشين . على أية حال كان تولييق قد دق بذلك العمل أول مسمار في نعش أسرة محمد علي . فالمصريون لم ينسوا له هذا الموقف . وأخذ الحقد على أسرة محمد علي والرغبة في الانتقام منها تتوارثه النفوس جيلاً بعد جيل . وكان حكام مصر من هذه الأسرة يملكون حقيقة شعور الشعب ازاءهم . ويؤكد البعض أن فاروقاً قد صرح قبيل طرده من البلاد بساعات بأنه يخشى أن يفتح الشعب قبر أبيه ويمثل بجثته (١) . ورغم أن الظروف الدولية لم تكن مواتية لمصلحة الحركة حينئذ إلا أنه كان من الممكن استغلال التنافس بين الدول الكبرى لصالحها ، لاسيما ما كان موجوداً منه بين فرنسا وإنجلترا أو فرنسا وإيطاليا ، أو العلاقة بين السلطان العثماني والدول الغربية والمرارة التي يشعر بها السلطان العثماني عقب هزيمة تركيا أمام الروسيا ثم قيام إنجلترا وفرنسا بإيقاظه من برائن الروس في مؤتمر

(١) أنظر : أحمد بهاء الدين - فاروق ملوكا - ١٩٥٢ - ص ١٤٨

برلين (١٨٧٨) لظير منحه قبرص لآنجلترا وسماحه للدولتين بالتدخل في شئون أملاكه ووقوعه فريسة لرجال المال منها.

وأخيرا فكان ينبغي على عرابي أن يعمل بكل وسيلة على منسح الشعب بين الأمان أو احتكاكهم بالأجانب ، لاسيما بمدينة الاسكندرية وقد أخذ الأجانب ينزحون اليها من القاهرة والأقاليم . ولكن نلاحظ أن الشعب الذي حدث بالاسكندرية نتيجة احتكاك بين مالطي وأحد المصريين والذي راح ضحيته عشرات القتلى من المصريين والأجانب ، هذا الشعب وقع (١١ يونيو ١٨٨٢) بعد حوالي الأسبوعين من عودة عرابي إلى تقلد وزارة الحرية ورياسة الجيش والسيطرة على الحكومة (٢٨ مايو ١٨٨٢) . فكان يجب إذن إتخاذ الحيلة للحيلولة دون أى احتكاك مع الأجانب حتى تمر هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد . وكان يجب أيضا أن يعلم أن هناك من يترصد به وبمركته ، ومن يدبر الشعب لإظهاره أمام العالم هاجزا عن الامساك بزمام الأمور ، وذلك تمهيدا للتدخل الأجنبي . ولكن عرابي لم يفتن تماما إلى كل ذلك وأتاح الفرصة لأعدائه ، للخدوى وبعائته من الأجانب والانتهازيين والمأجورين من كبار الموظفين ، لإظهاره أمام العالم بمظهر الضعف والتعصب والحط من سمو الحركة وجلالها .

وقلة دراية عرابي بفنون السياسة فضلا عن فتون الحرب ، دفعته إلى الاقتناع بعود ديليسبس حول استحالة استخدام انجلترا للقناة في عملياتها الحربية لحياذها وضمانه لذلك الحياد . صحيح أن ديليسبس قد بذل جهودا يائسة لتحقيق حيادة القناة ، وكذلك فعلت شركة القناة . ولكن انجلترا كانت قد صممت أن تضرب عرض الجائط بالمواثيق الدولية إذا كانت ستعمل على إحاقه خطتها . وكانت الحكومة الانجليزية تدعى أنها تخشى أن يقوم العرابيون بدم القناة أو احتلالها أو إتلافها ،

وأخذت الشائعات تردد أن سلامة المرور في القناة لم تعد مكفولة ولا مضمونة (١). فانجلترا كانت الدولة الوحيدة التي قررت ألا تتقيد بمؤتمر القسطنطينية (يونيه ١٨٨٢) الذي ضم الدول الكبرى وانجلترا من بينها لبحث المشكلة المصرية . وقد سجل أعضاء المؤتمر أن مصر مسألة دولية عالمية وأنه لا يجب على أية دولة واحدة أن تنفرد بتقرير مصير هذه البلاد دون سواها من الدول . ولكن الحكومة البريطانية كانت ترى ضرورة القضاء على ما اعتبرته سيطرة الجيش في مصر قبل شهر أغسطس (١٨٨٢) . وهي لذلك تضرب مدينة الإسكندرية وتحتلها بعد أن دافع أهلها عنها دفاعاً مشهوداً (١٣ يولييه ١٨٨٢) . ويضطر العراقيون إلى إتخاذ قاعدة جديدة في كفر الدوار والدفاع عن البلاد إلى النهاية . ووجدت انجلترا أن حل مسألة مصر هو في قناة السويس . فهي النقطة الضعيفة التي يمكن أن تنفذ منها إلى مصر مباشرة ، لا سيما وأن مسألة حماية القناة كانت تشغل أذهان الساسة الانجليز بعد ضرب الاسكندرية . وخلال هذه الازمة ، كان الانجليز لا يهتمون بمصالح القناة بقدر ما كانوا يهتمون بمصالح انجلترا السياسية والحربية والتي وضعوها فوق كل اعتبار . ورغم جزع شركة قناة السويس خشية احتلال انجلترا للقناة ، فقد كان الأعضاء الانجليز في مجلس إدارة شركة القناة أكثر حماسة لاحتلال انجلترا للقناة من رجال البحر والحرب الانجليز . فكان ينبغي إذن على عرابي أن يقوم بسد القناة لدى أول عدوان خارجي على مصر بدون تردد . ذلك يعطي للجيش بلا شك فرصة أحسن للدفاع .

ومع ذلك ، فقد كانت القوى المناهضة للثورة العراقية ، كما رأينا ، متفوقة على الثورة في كثير من النواحي . وكانت تلك القوى تتمثل في التدخل الانجليزي المسلح ، وقوى الحياة والرجعية في الداخل وعلى رأسها الخديوي توفيق .

(١) أثار دكتور محمد صطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس . ص ٧٥ - ٩٠

الحركة القومية والاحتلال الانجليزى (١)

الحماية المقنعة (١٨٨٢ — ١٩١٤) .

النظام الجبرير :

بدخول القوات البريطانية إلى القاهرة (١٤ سبتمبر ١٨٨٢) تبدأ إنجلترا في إتمام سيطرتها على البلاد ومراقبتها . وهي في سبيل ذلك تتبع كل وسيلة حتى لا يثارها نفوذها في مصر منازع خطير من الداخل أو الخارج . فتعتمد الحكومة البريطانية إلى إهمال مطالب المصريين القومية ولا تلتفت أن تهدد من سلطة الخديوى . وهي في نفس الوقت تحرص على عدم تدخل الدول الأوروبية بمجتمعة أو منفردة في شئون الحكم الانجليزى في مصر وهي تحرص أيضاً على أن تعلن من حين لآخر ، وخاصة في السنوات الأولى من الاحتلال ، عن هزمها على الجلاء عن مصر حين تستتب الأمور فيها . فهي تعلم مدى ضعف مركزها في مصر من وجهة نظر القانون الدولى . وهي تريد أيضاً أن تسترضى الدول الكبرى ولا سيما الدولة العثمانية . فتركيا تحتاج احتجاجاً شديداً على استمرار الاحتلال وتنتهز أول فرصة لمناقشة موضوع الجلاء مع إنجلترا ، معلنة أن الثورة العراقية قد انتهت وأن الأمور قد استتبعت في مصر . ولهذا كانت إنجلترا ترى بقاء السيادة العثمانية على مصر في نفس الوقت الذى يبقى فيه الاحتلال (١) . وكان ذلك أيضاً هو رأى السياسة الألمانية . وهذا ما يسميه الانجليز بالحماية المقنعة وكان هذا أيضاً هو رأى ذلك الفريق من رأى العمام الانجليزى الذى يؤمن

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة - ١٩٥٩ - ص ٣٥ .

بالإمبراطورية والتوسع والاستعمار. وقد اتصرت هذا الرأي في إنجلترا على ما عداه من آراء فيما يتعلق بمستقبل مصر بعد الاحتلال. ولكن سرعان ما تغيرت الظروف من وجهة النظر البريطانية. فبتشبه البريطانين باحتلال مصر وادى النيل ويعلمون هذا التشبه بلسان سولسبرى الذى يهاجر بأن احتلال إنجلترا لمصر سوف يطول أمده. كذلك يعلن لورد روبرى، وزير خارجية بريطانيا، فى عام ١٨٩٤، أن التفكير فى الجلاء أصبح مستحيلا. ذلك أن الظروف العالمية كانت قد تغيرت: فرنسا تتوسع فى غرب أفريقيا، وإنجلترا كانت ترغب فى استرجاع السودان والسيطرة على وادى النيل. ووجد من السياسة الانجليزية من قال بأن الدولة العثمانية قد أصابها الانحلال فلا معنى للاعتراف بسيادتها على مصر، بل أنه من المستحسن اقتسام الدول لممتلكاتها. ويستمر هذا الوضع حتى تقوم الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) وتدخل الدولة العثمانية الحرب إلى جوار ألمانيا ضد إنجلترا وحلفائها. حينئذ تنهى إنجلترا تبعية مصر لتركيا وتنهى فى نفس الوقت الحماية المقنعة، لتبدأ مصر عهداً آخر تحت وطأ الحماية الانجليزية السافرة.

ورغم الاحتلال وشدة وطأته فقد استمر نمو الشعور القومى ولم تفلح وسائل الاحتلال فى القضاء على ذلك التيار. ورغم أن الثورة العربية قد فشلت وبطش الانجليز بزعماؤها بالنفى والسجن والتشريد، فرعان ما عاد المصريون إلى المناداة بحقوقهم، لم يرهيبهم بطش الاستعمار واضطهاده ولم يياسوا من تسليم أوروبا بصفة عامة بالتدخل الانجليزى فى وادى النيل. وكان المصريون أحيانا يعتمدون على تضارب مصالح الدول لكسب الدول إلى صفهم فى المناداة بحقوقهم. وكانوا يعتمدون بوجه خاص على فرنسا ومعارضتها للاحتلال الانجليزى. بل ووجدت جمعية فى مصر تؤيد الحركة الوطنية وتتأسس من مصريين

وفرنسيين مقيمين في مصر (١). ولكن سرعان ما عقد «الوفاق الودي» (١٩٠٤) بين إنجلترا وفرنسا، وبه تصفى الدولتان مشاكلها الاستعمارية في العالم. واشتمل ذلك الوفاق، ضمن ما شمل، على اتفاق بنفض أيدي فرنسا من مصر في مقابل أن تنفض إنجلترا أيديها من مراكش. ومع ذلك، لم يشعر المصريون بالياس بل زادوا إيماناً بقضيتهم وزادت ثقتهم على السياسة الأوروبية عامة وزاد اعتمادهم بالنال على أنفسهم.

والطريقة التي حكم بها الانجليز مصر لم تؤد سوى إلى إثارة الشعور القومي وتحمديه. فلورد دفرين، سفير بريطانيا في الاستانة والذي أرسلته حكومته إلى مصر عقب الاحتلال لدراسة البلاد تمهيداً لحكمها، يقرر أساليب استعمارية لحكم مصر. ثم يحىء إيفلين بيرنج معتمداً لحكومته في مصر — وقد صرف فيما بعد باسم لورد كرومر — ويوافق على تلك القرارات وينفذها. ويرى دفرين ضرورة تصفية الثورة المصرية والجيش الثائر، وإنشاء جيش صغير لا يزيد عن ستة آلاف جندي للقضاء على التعصب الدينى كما كان يرى، أو بمعنى آخر للقضاء على أى تمرد داخلى ضد السلطة القائمة. وذلك مع أخضاع الجيش الجديد للسيطرة الانجليزية، وتعيين قائد انجليزى واستخدام ضباط انجليز، وإغلاق المصانع الحربية وإزالة البحرية وتعطيل الترسانة بالإسكندرية. ويرى دفرين أيضاً إدخال عناصر أوروبية في البوليس وتعيين مفتش عام انجليزى للبوليس وإدخال عناصر أوروبية في القضاء الأهلى وجعل التعليم يقتصر على خدمة مصالح الاحتلال. أما من حيث

١ - أنظر: دكتور محمد أنيس: صفحات مطلوبة من تاريخ الزعيم مصطفى كامل - ١٩٦٢ -

نظام الحكم ، فلم يقترح دفرن تغييراً كبيراً في أساس هذه النظم . فصر لها مركز دولي خاص وعليه أن يتقيد به . وعلى ذلك فالخديوى يظل كما كان ، يستمد سلطته من الباب العالي وله حق تعيين الوزراء وإقالتهم . لكن كل ذلك سوف يكون من الناحية النظرية لحسب . أما من الوجهة العملية فالانجليز في مصر سوف يصبحون المرجع النهائي في كل الأمور . فعلى الخديوى أن يعتمد في سلوكه على رضا الممثل الانجليزى في مصر ، والوزراء لن يكون لهم نفوذ حقيقى بعد تعيين المستشارين الانجليز . كذلك رأى دفرين عدم تدعيم سلطة الخديوى الإستبدادية بل إنشاء مجالس استشارية تشكل بالتعيين والانتخاب لمساعدة الحكومة . فيوصى بإنشاء مجلس شورى القوانين (٣٠ عضواً) . وجمعية همومية (٨٠ عضواً) . وهى اقتراحات قصد منها كما يبدو توطيد دعائم الحكم الانجليزى في مصر والاطاحة بمابقى لآى مسئول في مصر من نفوذ في أمور البلاد .

بهذه الطريقة تحكم انجلترا مصر وتنفذ سياستها الاستعمارية دون منازع خطير . وتقوم سياسة لورد كرومر الاساسية في مصر على أن تبقى لانجلترا الهيمنة على شئون مصر الداخلية والخارجية وأن ينقل لها كل ما يدعيه الغير من حقوق في مصر وعلى مصر . وكل ما عدا ذلك فكانت مسائل ثانوية بالنسبة له . فلم يكن يهتم قليلاً أو كثيراً بضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية ، بل وكان يرى عدم جدوى ذلك مادامت انجلترا تحقق أغراضها بدونها . ويبدو من نظام الحكم ذلك ، أن انجلترا كانت تهدف إلى تشييت الجهود حتى لا تتحد ضد العمل الانجليزى في مصر . فمصار الناس مثلاً يخشون من عودة الحكم المطلق وشروبه ، والعرش يخشى عودة العراية ، والرجعيون يخشون انتشار دعوة التجديد ، والمجدون يخشون بطش الرجعية ، ورجال الحكومة وأصحاب المصالح - وهم من خلق عهد الاحتلال - يخشون أن تطفى السياسة فتشل حركة البلاد كما يعتقدون . وسرعان

ما ظهر أثر الاحتلال في شتى نواحي الحياة المصرية بشكل لم يقبله المصريون :
صارت نظم الحكم صورية ، وضائق التعليم في حدوده وبرامجه و زاد نفوذ الاجانب
وتدفقت رؤوس الاموال الاجنبية للاستغلال في مصر والسيطرة على اقتصادياتها
بالتالي وتركز جانب كبير من الثروة القومية في يد الاجانب واضمحلت الصناعة
المصرية ... الخ . كذلك أثار الشعور القومي تدخل الانجليز في كل شيء في
الحكومة . فسلطة المعتمد البريطاني لم يكن لها حدود . والموظفون الانجليز
لا يأمرون إلا بأمره وليس الحكومة عليهم مالم للحكومات عادة من حقوق إزاء
موظفيها ، فلانملك إزاءهم مثلاً حق الرقابة أو الفصل . أما الوزراء وكبار الموظفين
المصريين فكان عليهم استشارة الانجليز في كل شيء . كذلك زاد في النقمة على
الانجليز أن إنجليترا لم تساعد المصريين على إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية الذي
كان يحد من سلطة الدولة على رعاياها من المصريين أنفسهم فضلاً عن الاجانب ،
والذي كان عائقاً دون أى إصلاح حتمى . ولكن انجلترا لم تكن بطبيعتها
الحال لتغامر بصداقة دول أوروبا في سبيل إرضاء المصريين أو إصلاح الأمور
في مصر .

كانت هذه هي حال مصر في السنوات الأولى للاحتلال البريطاني . كانت
مصر وطننا جريحاً تتلألقه النوائب والمصائب . وكان ما حدث لم يكف
فتقوم الثورة المهدية في السودان وتقف مصر عاجزة إزاءها . وفي خلال هذه
الازمة لا تسمح انجلترا لمصر باستخدام الجيش المصري الجديد الذي ينظمه ويشرف
عليه الضباط الانجليز ، أو التصرف في قرش مما يستحقه الدائنون . وبذلك تتأزم
الأمور في السودان وترغم انجلترا مصر على الانسحاب من هناك ، متخذة من
هذه القاعدة دستوراً في حكم مصر : « مادام الاحتلال قائماً فما تصح به حكومة

جلاله الملك أمر لا يبقى في الوزارة أو في المناصب من لا يلحق له (١). وتفقد مصر ثلاثين ألفا من جنودها وآلاف من المدنيين أبان سقوط الخرطوم (١٨٨٥).

عباس حلمى و كرومر :

ويجىء حكم الخديوى عباس حلمى الثانى (١٨٩٢ - ١٩١٤). ويجد المصريون أنفسهم وقد ثبت الاحتلال أقدامه ، وطويت الوعود القائمة بإنهائه . فأصبح المصريون لا يجتمع لهم كلمة إلا على أمنية الجلاء والاستقلال ، ولكن كلستهم تفرقت بعدئذ على العمل السياسى . على أية حال تساعد الظروف على نمو التيار القومى فى تلك الفترة ، لاسيما ما كان من اصطدام الخديوى عباس بالورد كرومر . فعباس كان متبرما بسياسة المعتمد البريطانى (كرومر) وكان يميل نحو تركيا ونحو الحكم الشخصى . وكان لهذا يرى أن الاحتلال لا يستند إلى سند شرعى وأن الوضع السياسى فى مصر لا يزال يعتمد من الوجهة القانونية على معاهدة لندن (١٨٤٠) والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة بالإضافة إلى الفرمانات التى استطاع اسماعيل الحصول عليها بشأن اختصاصات ومسئوليات الخديوية . وعباس فى معارضته للاحتلال يرى أن يستعين بالقوى الداخلية . فاتجه إلى الضباط المصريين فى الجيش المصرى أول الأمر فتقرب اليهم واتخذ من الزى العسكرى ذبا عاديا له . كذلك لجأ عباس إلى الاستعانة بمجموعة المثقفين من الوطنيين المتطرفين ، ولعل ذلك هو السبب الذى من أجله يوفد الخديوى عباس مصطفى كامل إلى أوروبا فى صيف عام ١٨٩٥ - كما تؤكد خطابات مصطفى كامل (٢) - للدعاية للقضية

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المملوكات المصرية البريطانية - ١٩٥٢ - ج ١ ص - ٢٣

(٢) أنظر : صفحات معاوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل (١٨٩٥ - ١٨٩٦) - نشرها

وقدم لها الدكتور محمد اليس - ١٩٦٢ -

المصرية في الخارج . واتصال الخديوى بالعناصر الوطنية المعادية للاحتلال أوجد في صفوف المعية الخديوية عناصر مشبعة بهذا الاتجاه . وقد أفادت الحركة الوطنية من صداقة مصطفى كامل بهؤلاء . وكان الخديوى في اتصالاته وعلاقاته بمصطفى كامل حريصا كل الحرص على ألا يعلم جواسيس كرومر بأمر هذه العلاقة (١) . ولكن من المرجح كثيراً أن الخديوى عباس لم يكن على استعداد للسير طويلا مع الحركة الوطنية وخذ كرومر إلى حد تصفية الاحتلال نهائيا . إنما كانت معارضته المترددة لسياسة كرومر تهدف إلى المشاركة في السلطة في ظل الاحتلال لاسيما وأن كرومر كان صليداً ولم يكن مستعداً لأن يشاركه أحد سلطته في مصر . فراح يرقب حركات الخديوى ويترصد الفرص لاعتلائه درسا قاسيا . ويطلب كرومر زيادة جيش الاحتلال لارهاب الخديوى وارهاب المصريين . كذلك يبطش كرومر بالخديوى المرة تلو الأخرى ولكن الخديوى على أى حال يعدل موقفه المعارض من الاحتلال بعد استعفاء كرومر وتعيين (جورست) خلفا له . وهذه هي الخطة المعروفة باسم سياسة الوفاق بين عباس والمعتمد البريطانى من عام ١٩٠٧ إلى ١٩١١ . وعلى ذلك فيمكن اعتبار تقارب عباس من الحركة الوطنية في مصر ومن فرنسا أيضا ، كطريقة للضغط على سياسة الاحتلال وتعديل سياسة كرومر . ويتشكر عباس للحركة الوطنية بعد وحيل كرومر ويعلم الوطنيون تماما أنه لا يمكن بحال الاعتماد على إخلاص أسرة محمد على للحركة القومية . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن سياسة كرومر وحكومته ، وتحديه للشعور القومى ، وإعلان الحكومة الانجليزية أنها لن تغير سياستها بالنسبة لمصر ولن تهتم بالشعور القومى ، كل ذلك لم يضعف من الحركة القومية المصرية ، بل زادها قوة .

مصطفى كامل ونحمر فريزر :

في مثل هذه الظروف يبرز الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٠٨) على مسرح السياسة المصرية. والحركة الوطنية والحزب الوطنى لم يكونا من ابتكار مصطفى كامل ولم يكن كذلك أول من نادى بهما . ولكن حركة مصطفى كامل والحزب الوطنى هما امتداد للحركة وطنية وحزب سرى كانا موجودين من قبل . وكان هناك رجال مهدوا لمصطفى كامل طريق الدور العظيم الذى قام به . فكانت هناك جماعة تضم الخيرة من رجال مصر تكون حزبا وطنيا يتناول شئون البلاد بالبحث ولكن دون ما تنظيم . وإلى هذا المجتمع انضم مصطفى كامل وهو طالب فى سن الثامنة عشر وأخذ يكتب المقالات وينشرها فى الصحف . وفى هذا المجتمع استمع مصطفى كامل إلى رجال مثل لطيف سليم الذى كان يرى أنه لا بد من تكوين حزب منظم يعمل لصالح البلاد ويدافع عن حقها وكرامتها . فمصطفى كامل اذن لم يظهر فى فترة قد انعدمت فيها الروح الوطنية ولم يخلق هذه الروح من العدم وإنما ظهر مصطفى كامل فى عهد كانت الروح الوطنية فيه قائمة غير خامدة وكان هناك وطنيون تشغلهم أمور الوطن وحقوقه . ومهد لظهور مصطفى كامل رجال مثل على مبارك ولطيف سليم وعبد الله نسيم (١)

وينظم مصطفى كامل الحزب الوطنى ويكونه عام ١٩٠٧ بعد أن كان أسما يطلق على جماعة من الوطنيين . ويجعل الحزب جلاء القوات الانجليزية من مصر هدفا له وشعارا ولذلك يطلق عليه حزب الجلاء . ونادى مصطفى كامل

(١) أنظر : نعى رضوات - مصطفى كامل - ١٩٤٦ - ص ٣١ .

يحقوق مصر وانتقد الانجليز نقدا لاذعا . وهو يوجه المصريين إلى ما لهم من حقوق وينادى بتوحيد الصفوف ومحاربة الاحتلال ويعمل على إيقاظ المصريين من غفوتهم ونفض اليأس والاستسلام عنهم ، ذلك الجمهور الذى انتاب كثيرا من المصريين بعد فشل الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى وتسليم معظم أوروبا بذلك الاحتلال . وهو فى دفاعه عن قضية بلاده يدعو لها فى وادى النيل وفى الخارج عن طريق الخطب والمقالات والرسائل والاتصال برجال الصحافة والسياسة فى أوروبا وآسيا فى فرنسا ، وبذلك جعل للحركة الوطنية فى مصر أنصارا وأصدقاء من أكبر الكتاب فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإنجلترا ومن النواب والصحفيين والشوار والمجاهدين فى هذه البلاد .

وتعاون مصطفى كامل مع الحديوى كان له ما يبرره كما أنه لا ينقص من قدر الحركة الوطنية . فهذه الحركة كانت وقتئذ بلا شك أضعف من أن تقف بمفردها فى المعركة . ثم أن مصطفى كامل كان يضع فى الاعتبار هدفا واحدا هو الجلاء وعدرا واحدا هو الانجليز . لذلك كان مصطفى كامل على استعداد للتعاون مع كل القوى الداخلية والخارجية المعارضة للاحتلال (١) .

وكان مصطفى كامل يرقب بدقة تطورات السياسة البريطانية فى وادى النيل . وعند عقد اتفاقية السودان (١٨٩٩) التى أكرهت بريطانيا مصر على إبرامها ، والتى بمقتضاها صار السودان شركة بين مصر وإنجلترا ، يعلن مصطفى كامل سخوته واحتجازه عليها . وتتوالى مواقفه الوطنية . وقد ألهبت حادثة دنشواى (٢) (١٣ يونيو ١٩٠٦) الحركة الوطنية فى مصر وزادت من السخط على إنجلترا . وكان للطريقة التى جرى بها عدوان شرذمة من جنود الاحتلال جاءت تتلها

(١) يتفق فى ذلك التفسير لموقف مصطفى كامل ، كل من المرحوم محمد شليق غربال ، والدكتور محمد أنيس أنظر : تاريخ المفاوضات ص ٢٧ وصفحات مطوية ص ١٣ .

(٢) أنظر : عبد الرحمن الراعى - مصطفى كامل - ١٩٤٥ - ص ١٦٦ إلى ص ٢٠١ .

بالصيد في حقول الفلاحين الآمنين وتتلصص بمصالحهم الذي جمعوه بالجهد والعرق، والطريقة التي جرت بها محاكمة أكثر من خمسين متبهما يقتل ضابط بريطاني ثبت من شهادة الطبيب الشرعي الإنجليزي أنه مات متأثرا بضربة شمس، ثم الحكم الجائر باعدام أربعة من الفلاحين وبالأشغال الشاقة والجلد على مائة عشر من الباقين، ثم تنفيذ أحكام الأعدام شتقا وأحكام الجلد في اليوم التالي من المحاكمة في نفس المكان الذي مات فيه الضابط البريطاني، في رابعة النهار وعلى مرأى ومسمع من الأهل وبين صياح النسوة وعويلهن، كل ذلك أثره في الهاب الحركة الوطنية في مصر. ففي دنشواي ظهر الاحتلال على حقيقته. وآمن من لم يكن قد آمن بصدق كلام مصطفى كامل بأنه لا ينبغي على المصريين الانخداع بلين مجلس المحتلين، فقد غلبت عليهم طبيعة زبانية الجحيم. وحمل الوطنيون وعلى رأسهم مصطفى كامل حملة شعواء على السياسة الإنجليزية.

وفطنت إنجلترا بعدئذ إلى أن الحركة القومية ليست حركة أقلية في مصر بل أن الرغبة في الحرية والاستقلال مطلب الشعب بأسره. ويعترف كرومر نفسه بوجود حركة قومية مصرية متميزة عن حركة الجامعة الإسلامية. ولكنه لم يكن يوافق على مبادئ الوطنيين والحزب الوطني. ونشل في موقفه ازاء القومية المصرية، واستقال في أبريل ١٩٠٧ وغادر مصر إلى إنجلترا. وبعد أيام من استقالته يردد مصطفى كامل في صحيفة اللواء - التي كان قد أنشأها في عام ١٩٠٠ - لتكون مدرسة للصحافة والوطنية - يردد مصطفى كامل في هذه الصحيفة ما ساء المصريين من سياسة اللورد كرومر في مصر. ويذكر الناس بأن كرومر هو الذي سلب الحكومة الأهلية من كل وجود وتقوذ وحياء كما سلب العرش الخديوي كل سلطة أيضا، وهو الذي قمع السودان برجالنا وأموالنا ثم جردنا من كل حق وسلطة فيه، وهو الذي حرم الفقراء من التعليم في مدارس الحكومة وحارب

اللغة العربية ، وهو الذى عمل ما بوسعه مقاومة المطالب الوطنيه وإنكار كفاية الأمة واستعدادها لنيل الحقوق النيابية ... الخ . وظل الحزب الوطنى يحمل مشعل الحركة القومية ويطالب بالجلء ويحمل على إسياسة الاستسلام ويحث على الاتحاد بين عناصر الأمة . ويموت مصطفى كامل وهو فى أوج نضاله وشبابه (١٩٨) . وبذلك عاش مصطفى كامل رمزاً للوطنية والتضحية .

ويجىء محمد فريد (١٨٦٨ - ١٩١٩) ليحمل رسالة مصطفى كامل ولواء الحركة القومية ويتزعم الحزب الوطنى . وكان محمد فريد فى جهاده يهدف الى الاستقلال والجلء والدستور . وقد أدى ذلك إلى اصطدامه بسلطات الاحتلال وبالحكومة المصرية التى كانت تتعاون مع الاحتلال فخليفة كرومر فى مصر (جووست) ينحرف بشدة نحو السلطة الشرعية فى مصر ويطلق يد عباس الثانى فيما يحب عباس أن تطلق يده . وتسير الحكومة المصرية فى عهد « الوفاق » هذا كما كان يطلق عليه ، على سياسة خنق الحريات . ويصيب الخديوى الغرور بكل ذلك ويبدأ فى التنكيل برجال الحزب الوطنى وعلى رأسهم محمد فريد ويلقى محمد فريد من الانجليز ومن بعض المصريين أنفسهم ألواناً من العذاب . وهو يقابل كل ذلك بالتفانى والتضحية ويستهدف للسجن والمنفى . وفى ذلك الجو الفاسد المسمم يضطرب الامر بين مسلمى مصر وأقباطها . وهكذا تدخل مصر فترة الحرب العالمية الأولى مفككة محلة الأواصر . ويموت محمد فريد فى المنفى (١٩١٩) بعد أن ظل منفياً سبع سنوات ، وحيث ظل يحمل على الاستعمار ويطالب بالحرية لبلاده .

مهر قارة الفكر :

والى جانب مصطفى كمال ومحمد فريد ، هناك شخصيات أخرى لعبت دوراً لا يمكن اغفاله في الدفع بالحركة القومية في تلك المرحلة . فهناك عبدالله نديم (١٨٤٥ - ١٨٩٦) الذى اسهم في حركة الجهاد ضد الاستعمار في هذه الفترة ، فيما بين سنتي ١٨٩٢ ، ١٨٩٣ ، وذلك بعد اختفائه عشر سنوات عقب فشل الثورة العرابية . وأخرج النديم مجلة ، الأستاذ ، فكانت حدثاً في الصحافة المصرية . جعلها أول الأمر للاصلاح الاجتماعى فتبارى فيها الكتاب والشعراء وأشاعت في الأوساط الأدبية حركة نشيطة . ولكن النديم استطاع بمقالاته فيها أن ينبه الأفكار الى موضوعات الساعة وأن يوقظ رأى العام من سباته وأن يدعو المصريين - وقد أذلهم الاحتلال - الى النهوض للعمل من أجل مصر . وعن طريق « الأستاذ » أخذ عبدالله نديم في مناهضة الاحتلال ومخاصمته والتنديد بجرائمه وآثامه . فعادت للناس الذكرى وتحركت النفوس للثورة . ولكن ذلك أفرع كرومر فنفى النديم وأغلق مجلته « الأستاذ » (١) . وقد أخذ مصطفى كامل عن عبدالله نديم الكثير من أسرار الثورة العرابية . ولا شك أنه أفاد من روحه واستمع اليه وهو يتحدث وقرأ له « الأستاذ » .

وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ - ١٩٠٢) كان له دور في بحث النهضة القومية وغرس فكرة الحرية في الشعوب العربية . والكواكبي مفكر عربى من سوريا ، نشأ في حلب وكافح ظلم الحكيم التركى وفاضل ضد الاستعمار . أصدر صحفا عطلتها الحكومة التركية فهاجر الى مصر حيث التقى بزعماء الدعوة الى مذهب التحرر الاسلامى مثل رشيد رضا وعلى يوسف صاحب « المؤيد » . وفي

(١) الدكتور على المدينى : عبدالله النديم ص - ١٨ - ١٩ .

« المؤيد » نشر الكواكبي مجموعة من المقالات أصبحت فيما بعد مادة لكتابه طبائع الاستبداد وفيه حل على ظلم الحكام وعلى الاستعمار . كذلك يؤلف الكواكبي كتابه (أم القرى) وفيه يدعو إلى اتحاد الشعوب الإسلامية عن طريق تنظيم دول . وفي ذلك ينهج الكواكبي منهجا قصصيا ويتحدث عن جمعية إسلامية تعقد في مكة (أم القرى) يحضرها ممثلون من كل الاقطار الإسلامية وكذلك ممثلون للمسلمين في البلاد الغير إسلامية او عربية . وتجتمع هذه الجمعية لبحث في أسباب الضعف الذي أصاب الشعوب الإسلامية . ولعلاج ذلك يقترح الكواكبي انشاء جمعية دائمة تعنى باصلاح الدول الإسلامية وتشرف على تنفيذ برامج الاصلاح . وتعمل الجمعية من أهم أهدافها تعميم التعليم في البلاد الإسلامية وتوحيد مناهجه . وهو يضع كذلك قواعد لاقامة هذا التنظيم الدولي الجديد ويشترط للمضوية شروطا معينة منها شرط الامام باللغة العربية كتابة وقراءة . ورغم أن هذه الجمعية تبدو غير سياسية في مظهرها إلا أنه كان من أهدافها تحويلها في المستقبل من تنظيم ديني ثقافي إلى تنظيم سياسي . ولا شك أن أفكار الكواكبي كانت بذرة طيبة في العالم الاسلامي انبتت فيما بعد نبثا مشمرا تمثل في تتابع المؤتمرات الإسلامية وكان آخرها المؤتمر الاسلامي الرابع (١٩٥٤) . هناك أيضا محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) . وقد حكم عليه بالنفي ثلاث سنوات بعد فشل الثورة العرابية . ولم يلبث أن دعاه استاذة جمال الدين الأفغاني ليوافيه الى باريس حيث اشتركا سويا في اخراج مجلة « العروة الوثقى » (١٨٨٤) للنهوض بالشرق وتقوية الصلات بين الأمم الإسلامية . وكانت هذه الصحيفة أول صحيفة تقاوم الاحتلال في عهده الاول وتدعو الأمم الشرقية الى مناهضة الاستعمار . وكانت رواؤها جمعية سرية منبثة في جميع الاقطار الإسلامية وأعضاؤها من المسلمين المثقفين والمخلصين^(١) . ولكن الصحيفة استجبت بمسند

(١) انظر احمد أمين - زعماء الاصلاح في العصر الحديث ص ٨١ .

ثمانية أشهر بعد أن نجحت إنجلترا في اضطرارها (١). فرجع محمد عبده إلى بيروت حيث خلق هناك حركة عليية . وكان يهاجم الخديوى توفيق وهو في المنفى ويقول عنه : « أننا لا نريد خوثة وجوههم مصرية وقلوبهم انجليزية » . ولكن جهاد محمد عبده ضد إنجلترا يقف عند هذا الحد . إذ يعود إلى مصر وغم أنف توفيق وتحت ضغط اللورد كرومر لإرجاعه . وفي مصر يتولى مناصب القضاء والاقتصاد ، ويعزل السياسة العليا بالمعنى الذى كان يمارسها به من قبل . ويتجه إلى الإصلاح الدينى والاجتماعى فى ظل المهادنة مع إنجلترا وعملا بسياسة الأمر الواقع . وقد حرصه ذلك لعداء الحزب الوطنى ولكنه مع ذلك كان وفيا لأمته ومخلصا ونزيها . وقد تزعم محمد عبده زمنا أنصار المحافظة على القديم وذلك فى غمار اليقظة الاجتماعية والثقافية التى ظهرت فى ذلك الوقت . وكان يخشى ضياع الدين الإسلامى والتراث العربى فى حماس التجديد والأخذ بأساليب الحضارة الأوروبية ، ويرى الرجوع إلى القديم الإسلامى الذى يختلف كثيراً عما علق بالدين من مستحدثات وخرافات وشوائب . ولذلك عمل محمد عبده على رد الدين الإسلامى إلى بساطته الأولى وبين أن مبادئه هى مبادئ كل عصر . فهى تحارب الظلم والتناهى بالحرية والشرى والعدالة الاجتماعية . وقد ناصره فى هذه الدعوة عبدالرحمن الكواكى وعبدالله نديم .

وفى ذلك المجال ينبغى أن نذكر أيضا قاسم أمين (١٨٦٣ - ١٩٠٨) . وكان قاسم من أنصار الجديد فى معركة النزاع بين القديم والجديد . وتزعم حركة تحرير المرأة والمطالبة بالسفور فى كتابه (تحرير المرأة) ، (المرأة الجديدة) .

(١) بقرار مجلس الوزراء فى مصر مثلاً (مايو ١٨٨٤) منع الجريدة من دخول مصر . وحفظاً للنظام العمومى . ومعاقبة كل من يحورها بترامة تصل إلى خمسة سنوات . ألتار : عبدالرحمن الرافى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال - ١٩٤٨ - ص ١٦١

وهو إلى جانب ذلك قد خدم الحركة الوطنية واتصل بجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وانضم إلى جمعية العروة الوثقى وكانت له جولات مشقة مع ممثلى الاستعمار فى مصر . وقد ردد قاسم أمين الفكرة القائلة بأن الاستبداد أصل كل فساد فى الأخلاق . وردد هذه الفكرة غيره مثل الكواكبي . وهى فكرة على أية حال كانت معروفة من قبلهما فى أوروبا . وقد كتب قاسم أمين سلسلة من المقالات جمعت فيما بعد تحت عنوان (أسباب ونتائج وأخلاق وموانعظ) نشرت فى جريدة المؤيد متتابعة حتى عام ١٨٩٨ . وفى هذه المقالات يسرد قاسم خواطره عن بعض نواحي الإصلاح الاجتماعى الذى هو أساس لكل إصلاح سياسى (١) .

(١) هناك ملخص لهذه المقالات يضمه كتاب قاسم أمين الدكتور ماهر حسن فهمى (ص ١١٦-١٣٣)

الحركة القومية والاحتلال الإنجليزي (٢)

الحماية السافرة (١٩١٤ - ١٩٢٢)

مصر أثناء الحرب

قامت الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها أعلن الانجليز الحماية على مصر (١٨ ديسمبر ١٩١٤) . أو بمعنى آخر فرضوها بالقوة على مصر نتيجة لقيام الحرب واشتراك تركيا — صاحبة السيادة على مصر — في الحرب ضد انجلترا وفرنسا والروسيا. وهكذا ضارت الحماية سافرة بعد أن ظلت مقنعة منذ الاحتلال الإنجليزي حتى قيام الحرب . وبأعلانات بريطانيا لحمايتها على مصر وإعلان زوال سيادة تركيا عليها ، — تتخلص مصر من تلك السيادة بعد أن ظلت مفروضة عليها مدة أربعة قرون لم تحرز مصر في ظلها — فيما عدا النذر اليسير في فترات من القرن التاسع عشر — أى تقدم في النواحي السياسية والاجتماعية ، بل زادت فقرا وبؤسا وسوءا . وانحطت فيها كما انحطت في كل البلاد الخاضعة للدولة العثمانية الحياة الثقافية والفنية والأدبية وتأخرت مصر عن العالم الأوروبي المجاور بمدة تقرب من الأربعة قرون.

ولكن إذا كانت مصر قد تخلصت من السيادة العثمانية ، فهي في الواقع قد استبدلت ، أو أريد لها أن تستبدل ، استرقاقاً باسترقاق . فقد سجدت الحماية البريطانية لتقيدها بقيود الحماية لمدة سبع سنوات . وكانت قيود الحماية السافرة أشد من قيود الحماية المقنعة . والاحتلال في انتهاكها لحرمة مصر وكرامتها . فإزداد اشراف الانجليز على الأمور الداخلية والخارجية وأقطوا أنفسهم حق التمتع بممتلكات البلاد ، وشحروا كل مواردها لخدمة الحرب وخدمته مصالحهم الخاصة وأهدافهم الاستعمارية . وانحلت مصر قاصدة

لعمليات الانجليز الحربية في الشرق الأوسط وتحولت البلاد إلى معسكر هائل حشدت فيه أخطار أجناس من قوات الامبرطورية. وأصبحت مصر قاعدة للغزو والسياسة وتحركت منها حملة جاليوبولى لاقتحام مضيق الدردنيل والاستيلاء على القسطنطينية كبرى القواعد الاسلامية، والحملات نحو الشام شرقا وليبيا غربا، وتحركت من مصر أيضا حملات المخابرات والدعاة لاثارة العرب على تركيا وحملات التضليل والحداد الكبيرى. وأرهقت مصر خلال فترة الحرب في سبيل امداد القوات الانجليزية بالمواد الغذائية وبالايدى العاملة. وجمندت انجلترا ما يزيد على المليون من الشعب المصوى وسيقوا قسرا الى معارك الشام، بعد أن أطلقت عليهم لفظ متطوعين أمام رأى العام العالمى. كذلك استولت بريطانيا على المحصولات الزراعية بضمن بطنس وتحكمت في أسواق الأقطان. واشتدت السلطات البريطانية في جمع المواد الغذائية والدواب وارتفعت أثمان الحاجيات. واستخدمت المرافق العامة كالسكك الحديدية واستعملتها لدرجة العطل كما حولت مباني المدارس الى مستشفيات. وزاد الشعب شقاء خصوصا طبقة الفلاحين والعمال والموظفين (١) وقد استطاعت انجلترا أن تكبد المصريين طوال هذه الفترة ففخت أصواتهم خلال مدة الحرب. وشددت الرقابة على الصحف لصالح الحلفاء واختفت في ظل الرقابة الصحافة الوطنية صحيفة بعد صحيفة. وصارت الاجتماعات محظورة وقامت حركة اعتقالات ونفى وتشريد بمجرد الشبهة أو الوشاية. وكانت مصر خاضعة لانجلترا رأسا ليس لها أمر في أداء شئونها الداخلية أو الخارجية وأصبح الحكم البريطانى هو المشرف على كل شئ. وفي ظل هذه الاجراءات وفي ظل الحكم العرفى انطوى المصريون على آلامهم وأحزانهم. ورغم السخط الذى كان يعتل في النفوس لم تحدث خلال الحرب موجات من التذمر ولم تتدلع

١ - أظفر: مصر المحاصرة لصفوت: ص ٩٣، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية لهانيق غريال: ص ٤٦، ثورة سنة ١٩١٩ لرافعى ص ٥٦.

ثيران الثورة . . فالتدابير العسكرية التي كانت قد اتخذتها القيادة العسكرية عملت
بشدتها على مجابهة تلك الاحتمالات . ثم أن فشل القوة التركية التي أرسلت الى
مصر في عبور قناة السويس (فبراير ١٩١٥) وارتدادها على أعقابها أمام
الانجليز ساعد أيضا على بقاء مصر هادئة طوال فترة الحرب . ومع اطمئنان
السلطات العسكرية في مصر الى الموقف ، فقد ظلت ساهرة معتمدة على الاحكام
العرفية لقمع أقل اتجاه الى الثورة . فتبدأ مثلا حركة تطهير ، للعناصر المعادية
لانجلترا في مصر ، عقب فشل الحملة التركية ، سواء كانوا من أنصار الحديوي
المخلوع (مثل الشاعر أحمد شوقي) ، أم من الحزب الوطني (مثل عبد الرحمن
الرافعي) وذلك بالنفي والاعتقال . ويروي محمد حسين هيكل في مذكراته أنه
كلما زادت الاحوال العالمية تعقيدا وكلما زاد الموقف حرجا بالنسبة للانجليز
اشتدت السلطات العسكرية البريطانية في مطالبة أهل الريف المصريين بغلاتهم
ودوابهم ، واشتدت الرقابة على الصحف وتعطل كل مظهر من مظاهر الحرية ،
وبقى المصريون سجناء في بلادهم سواء منهم المعتقل وغير المعتقل (١)
كذلك تحرم انجلترا على مصر الاتصال باعداء الانجليز أو التعاون معهم .
وهي في خلال الحرب تتفاوض مع العرب على مصير بلادهم وتعطيهم وعودا
ما كانت تنوى تنفيذها وتعطي اليهود وعودا حرصت على تحقيقها ، وتعقد من
المعاهدات السرية ما شاءت لتقسيم البلاد العربية بينها وبين حليفها فرنسا .

ومن حيث نظام الحكم تقضى انجلترا على نظام الحديوية وتلغيه ، وكان ذلك
نظاما أقرته تركيا لمصر في عهد اسماعيل ، وتعمل انجلترا محله نظام السلطنة . وقد
فضلت انجلترا الابقاء على حكم أسرة محمد علي ورأت الاستفادة من كل النظم التي تخدم
مصالحها . فما كانت مثلا لتتقدم على ادخال النظام الجمهوري الى مصر مع أنه أقرب الى
نفوس الشعب . بل ونجدها تظهر استعدادها لتولية أمير هندي عرش مصر اذا لم

تجدد من يتعاون معها من أسرة محمد علي . ولذلك توجد إنجلترا نظام السلطنة في مصر وفيه يستمد السلطان سلطته من ممثل الحكومة الانجليزية في مصر . وتخضع الخديوى عباس ، فهي لم تكن تعلم ان اليه ولم تنس مواقفهم كرومر ونزعتهم إلى الحكم المطلق . وأحلت محله حسين كامل (أخا توفيق) الذي يقبل المنصب في ظل الحماية والتعاون مع الاحتلال . ولما مات حسين كامل وضعت إنجلترا أخاه فؤاد . ولم يكن لكن السلطانين في ظل الحماية نفوذ حقيقي . فالأحكام العسكرية البريطانية كانت هي السائدة في البلاد ، ولم يحاول أحدهما الإصطدام بممثل إنجلترا في مصر أو انتهاك الفرص واتراخ وعد من إنجلترا بخصوص مستقبل مصر وحقوقها . ولم يطلب حسين كامل أو فؤاد من إنجلترا إعادة النظر في الحماية والعلاقة بين البلدين في نهاية الحرب . ولذلك لا يمكن إعفاء كلا من حسين كامل وفؤاد من مسئولية إثبات حقوق مصر في ذلك الوقت . ولم يفهم هؤلاء الناس أن الحكومة الانجليزية كانت في ذلك الوقت في حاجة ملحة إلى قيام حكومة شرعية في مصر ، ولذا فكان يمكنها اتراخ وعد من الانجليز بأن الحماية لإجراء مؤقت . ولم يقف الأمر بإنجلترا عند هذا الحد بل نجدها تشرع في وضع مشروع قانون نظامي مصر ينزل بها إلى مرتبة المستعمرات . ويتلخص هذا المشروع في إنشاء مجلس نيابي مصري استشاري . بجانبه مجلس شيوخ يملك وحده السلطة التشريعية يتكون من خليط من المصريين والأجانب من الرسميين كالوزراء المصريين والمستشارين والموظفين البريطانيين ، وأعضاء منتخبين من المصريين والأجانب ويختبون بطريقة كثيرة القيسود والشروط بحيث تكون الأغلبية في ذلك المجلس للأعضاء الرسميين والأجانب ، والأقلية للمصريين المنتخبين ويقدم الإنجليز هذا المشروع إلى رشدي باشا رئيس الحكومة في أواسط نوفمبر ١٩١٨ ولكن رشدي حمل حملة صادقة على المشروع وأعلن استنكاره له . هذه الأمور لم تجمعه كانت من أسباب تفجير الثورة المصرية عام ١٩١٩ ،

كانت أيضا من أسباب الهدوء الذى بدأ عليه الشعب المصرى طوال سنى الحرب. ويمكن القول أن ذلك الهدوء كان إنما الهدوء الذى يسبق العاصفة الآتية لا محالة لوجود عواملها . وربما كان المصريون - كما كان المتطرفون منهم - يعتمدون على انتصار ألمانيا فى الحرب وهزيمة إنجلترا كوسيلة يحققون بها الجلاء والاستقلال . وقد كانت هزائم الإنجليز فى الحرب على أية حال مبعث رضى للجانب الأكبر من الشعب ، ومتنفسا لما كان يلاقيه الشعب من الضيق . ثم أن مصر فى هذه الفترة كانت تنقصها الزهامة الحقة والقيادات الحكيمة الأمر اللازم لحركة كهذه مضادة ومعركة للعمل الانجليزى فى مصر . مصر قد أقبلت على هذه الفترة الحرجة من تاريخها وتاريخ العالم مفككة الروابط . ويود البعض أن يقول - دفاعا عن شعب مصر عموما وعن قادة الرأى فيها خصوصا - إن الشعب لو علم فى عام ١٩١٤ ما ستزله إنجلترا بيلادهم أثناء الحرب وبعد الحرب ، ولو علم القادة مبلغ استعداد الشعب المصرى للتضحية فى سبيل حريته وكرامته كما حدث عام ١٩١٩ ، لو حدث ذلك لسجل التاريخ فى عام ١٩١٤ موقفا للشعب وزعمائه غير الذى سجل (١).

انتهاء الحرب وقيام الثورة

وتنتهى الحرب وتتعقد الهدنة بين ألمانيا والحلفاء (١١ نوفمبر ١٩١٨) ويحين الوقت لحساب الإنجليز لاسيما بعد أن أعلنت مبادئ الرئيس الأمريكى ولسون الأربعة عشر وفى مقدمتها حق تقرير الإيم لمصيرها . ولهذا يقتبط البعض ويتفائل خيرا بصحوة الضمير فى بعض الدول الكبرى . ولكنهم لا يلبثون أن يصدموهم بالواقع الذى يميز تغلب روح الجشع والمطامع الذاتية للدول الكبرى ، فلا يعنون

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية لبريطانية ج - ١ - ص ٤٥ .

قليلا أو كثيرا بتطبيق ذلك المبدأ على منطقة الشرق الاسلامى وغيرها من البلدان المستضعفة. على أى حال يتألف الوفد المصرى (١٣ نوفمبر ١٩١٨) فى هذه الظروف وكله أمل فى إبلاغ صوت مصر إلى الانجليز والعالم . وقد تألف الوفد المصرى فى أول الأمر هيئة تتكلم باسم الشعب المصرى وتسعى إلى الاستقلال حيثما وجدت السعى سبيلا . ولكنها تطورت فيما بعد وأصبحت حزبا سياسيا . وقد تكونت تلك الهيئة من مجموعة من أعضاء الجمعية التشريعية وصحفى هو لطفى السيد وذلك برئاسة سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية. وحتى ذلك الوقت وقيل حدوث ثورة عام ١٩١٩ لم يكن سعد زغلول بالوطنى المتطرف بل كان من فريق المعتدلين الذى يود التمسك مع الانجليز حتى يمكن المضى فى طريق الإصلاح الضرورى لتقديم البلاد. ويتقدم سعد زغلول وزميلاه على شعراوى وعبد العزيز فهمى عضوا الجمعية التشريعية إلى المعتمد البريطانى (ونجت) فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وذلك للتحديث اليه فى مطالب البلاد واطلب التراخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض تلك المطالب . ودار حديث بين الوفد وونجت يسوده الاعتدال والتساهل من الجانب المصرى . فبعد اعتراف لونجت بأن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية ويعترف لها بالأعمال الجلية التى باشرت بها فى مصر . ويطلب الوفد الاستقلال ويبين أن مصر مستعدة — متى اعترفت انجلترا بهذا الاستقلال — أن ترتبط مع انجلترا بمعاهدة صداقة ولكن صداقة الحر لحر لا العبد للعبد، وأن مصر مستعدة لضمان مصالح انجلترا فى الطريق الحيوى إلى الهند .

هذا هو يوم ١٣ نوفمبر الذى اعتبرته مصر يوم الجهاد . على أية حال كانت هذه المقابلة من الشراوات التى أطلقت عنان ثورة سنة ١٩١٩ من عقابها . فأنبأ مقابلة سعد للمعتمد البريطانى سرعان ما سرت فى البلاد باعثة الأمل فى نفوس المصريين بعد ما قاسوه طوال فترة الحرب . وهم لذلك يعتقدون آمالهم على الوفد

وقد وجدوا فيه القيادة التي تتكلم باسمهم وتعبّر عن آمالهم. ويلتف الشعب حول الوفد رغم وجود منظمات أخرى نافست الوفد أمر المطالبة بالاستقلال وأمر النيابة عن الشعب مثل الحزب الوطني أو مثل ذلك الحزب الذي كونه جماعة من الشباب وأطلقوا عليه اسم الحزب الديمقراطي . وتتابعت بعد ذلك الظروف والأحداث متلاحقة لتقوى من مركز الوفد أمام الشعب وتزيد الشعب التفاقا حوله. ولكن يلاحظ أنه يبدو أن خطة الوفد لم تكن تعتمد على ثورة أو نضال شعبي يحقق للبلاد سيادتها واستقلالها بل كانت تقوم على التفاهم مع الانجليز وإلا ترك لرشدي باشا ورجال الحكومة أمر التحدث إلى انجلترا . كذلك يبدو أنه كان هناك تفاهم بين رئيس الحكومة — رشدي باشا — والقادة على أن يكون هناك مسعيان : أحدهما رسمي يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة الانجليزية والآخر شعبي يشد أزر الرسميين لدى الشعب المصري نفسه ولدى الرأي العام في انجلترا وفي غيرها من الدول وأمام ممثلي الدول في مفاوضات الصلح .^(١)

وتحس الحكومة الانجليزية بخطر الحركة الجديدة التي يترجمها سعد ، وترفض له التصريح بالسفر إلى الخارج لعرض قضية مصر . وكان ذلك الرفض شرارة أخرى ساعدت على اشعال نيران ثورة عام ١٩١٩ . وغير هذا الرفض من خطة الوفد وجعل من الوفد والانجليز خصمين يصعب التفاهم بينهما . وبدأ الوفد في الاتصال بمعتمدى الدول الأجنبية في مصر يعلمهم بتأليف الوفد ويوضح لهم برنامج الأمة في ست نقاط على رأسها طلب الاستقلال التام والحكم الدستوري . وهذا برنامج أيضا ينطوي على اعتدال وتسامح إلى حد كبير. فهو يعلن عزم مصر على الاستفادة بنوى العلم من أهل البلاد الغربية في تنفيذ برنامج اصلاحى شامل وعزمها أيضا

(١) انظر مذكرات في السياسة المصرية ١٩٥٦ ج١ ص ٨٢ ؛ وكذلك تاريخ المفاوضات

أيضا على احترام الامتيازات وتعهدها بالبحث في وضع ضمانات خاصة بالالتزامات المالية والمحافظة على حياد قناة السويس . ويوالى الوفد الهجوم على السياسة الانجليزية في مصر ويعلن سعد أن الحماية الانجليزية باطلة لوجود لها قانونا، بل كانت ضرة من ضرورات الحرب انتهت بنهايتها لاسيا وأنها تمت من جانب واحد فقط ودون رضا الجانب الآخر (٧ فبراير ١٩١٩). ويؤيد رئيس الحكومة وقتئذ (حسين رشدي) موقف الوطنيين فيتم استقالته ويلج في قبولها ، وذلك بعد أن أبلغته الحكومة الانجليزية رفضها الترخيص للوفد بالسفر ورأيها أن يؤجل هو أيضا سفره لعدم مناسبة الوقت ولانشغال وزير الخارجية الانجليزية. وتقبل استقالة رشدي في أول مارس ١٩١٩ .

وتوجه السلطات البريطانية انذارا إلى الوفد المصري (٦ مارس ١٩١٩) بأن يبطل عرقلة سير الإدارة في ظل الحماية ولا تعرض الوفد للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية . وهذا يعني تمسك الحكومة الإنجليزية بالحماية على مصر وعدم نيتها الاعتراف بالحقوق الوطنية . ولكن الوفد صمد للانذار . وفي يوم ٨ مارس يلقي القبض على سعد وبعض من أعضاء الوفد وتقلهم في اليوم التالي بإخرة إلى جزيرة مالطة وعلى ذلك تنفجر الثورة في اليوم التالي (٩ مارس) . وكانت ثورة ضد الحماية البريطانية وما اتصل بها من نظام سياسي واقتصادي وفي سبيل التحرر والاستقلال . وهكذا نرى أن كل الظروف الداخلية والخارجية تؤدي وتمهد لقيام الثورة لاسيا بعد ما عرف عن مبادئ الرئيس ولسون المشهورة وما عرف عن ثورة روسيا التحررية الكبرى ضد القيصرية ، ثم ما عرف عن تحرر شعوب وسط أوروبا من الحكم القيصري والنمساوي وانهيار الدولة العثمانية وانهيار سيادتها على مصر . فانفجرت الثورة بين طبقات الشعب المصري وقامت المظاهرات العنيفة واصطدمت بالقوات البريطانية وأذهمت أرواح بريئة طاهرة.

وقامت حركات الإضراب واشتركت فيها طوائف الشعب المصري وقواه العاملة . وخرجت السيدات في مظاهرات المشهورة (١٦ مارس ١٩١٩) وتعرضن لهن الجنود الإنجليز بخشونة وغلظة . وقال الشاعر حانظ أبياته يهنيء فيها الجيش الإنجليزي بانتصاره على مظاهرات السيدات ويسخر منه . وحارب الشعب بكل سلاح وجد تحت يديه وقطعت السكك الحديدية ودمرت المحطات وأسلاك التليفون والبرق وهوجمت مراكز الحكومة . وتحولت الحركة القومية من حركة سلمية إلى حركة عنيفة وقتل من الشعب المصري في الثورة حوالى الثلاثة آلاف .

وقاومت بريطانيا ثورة الشعب باستخدام القوة ، كما لجأت إلى سياسة الاعتقالات والإخضاع والانتقام . وعينت الجنرال « اللبى » مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان وكلفته بأن يتخذ ما يرى لإعادة القانون والنظام . ووصل اللبى إلى القاهرة يوم ٢٥ مارس ليحبل على إعادة الأمن والنظام إلى مصر ، أي ليقوم بقمع الثورة المصرية . ولكن كلما زاد القمع وزاد عدد الضحايا غلبت مراجل الوطنية . وبدأت إنجلترا تنسك في تعديل موقفها من الوفد ، والحد من صلتها وكبرياتها والسماح لسعد زغلول وأصحابه بالسفر إلى أوروبا (٧ أبريل ١٩١٩) ، ولكن بعد أن اتخذت إنجلترا عدها لكي يرفض مؤتمر الصلح الاستماع إلى مطالب مصر . وتعترف الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل بحماية بريطانيا على مصر ، وفي معاهدة فرساي (مايو ١٩١٩) تعترف ألمانيا بتلك الحماية أيضا . وبعد أن تم كل ذلك تعلن الحكومة الإنجليزية عزمها على إيفاد لجنة خاصة برئاسة اللورد ملتر إلى مصر .

لجنة ملتر:

ويبدو من ذلك أن بريطانيا كانت تريد دراسة المسألة المصرية وتحلها بالطريقة

التي تراها . وتألفت اللجنة برئاسة ملتر وزير المستعمرات البريطاني وهو من قدامى رجال الاحتلال في مصر . وبعد كتابة (إنجلترا في مصر) من المراجع الهامة في سياسة الاحتلال ، فملتر من الانجليز المتخصصين في الشؤون الاستعمارية بصفة عامة وشئون مصر بصفة خاصة . جاءت اللجنة إلى مصر لتحقيق في أسباب الثورة المصرية وتقديم تقرير عن الحالة بمصر ووضع دستور لمصر يعمل في ظل الحماية ويعمل على توسيع نطاق الحكم الذاتي في مصر وعلى حماية المصالح الأجنبية بها . ولكن اللجنة وجدت مقاطعة تامة من كل الهيئات . فنشرت بياناً في الصحف (٢٩ ديسمبر ١٩١٩) تبين فيه أنها جاءت موفدة من الحكومة البريطانية لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر وتهيب بالهيئات الممثلة للأمة المصرية وبالأفراد أن يتبادلوا واللجنة آراءهم ، ومع ذلك استمرت المقاطعة وانصرف الناس لتنظيمها وتفننوا فيها . فالصحف المصرية والشباب المصري رأوا في البيان خدعة قصد بها فشل المقاطعة بعد نجاحها . وردت لجنة الوفد مطالبة بالاستقلال التام ، . ورد الحزب الوطني منادياً بسياسة د لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، . واجماع طبقات الأمة على المقاطعة والاستقلال التام دفع بعض الأمراء إلى إصدار بيان يؤيدون فيه مطالب الأمة .

وذلك لم يمنع أعضاء اللجنة على أية حال ، معتمدين على أنفسهم من الإتصال سرا ببعض قوى الرأي الذين اجتمعوا على أن مصر لن تقبل الحماية . واستطاعت اللجنة بوسائل متعددة أن تقف على رأى مجموعة من مختلف طبقات الشعب (١) . وبذلك تمكن اللجنة كما تقول خلال الأشهر الثلاثة التي قضتها في مصر من معرفة الأفكار والشعور وسر غور الاتجاهات والترعات ، وتخرج بنتائج أهمها أنه

(١) مذكرات ميكل - ج - ١ - ص ١٠١ - ١٠٣ .

لا يمكن الوصول إلى تمام قبل إلغاء نظام الحماية ، وأن « كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضا لا يرضى ولا يفي بالغرض ، وأن المحكمة تقتضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان بفقد معاهدة بين البلدين . . . » والشروط التي يقترحها ملنر ولجنته لعقد مثل هذه المعاهدة تغل يد المصريين في شئون التشريع والإدارة وتعتبر قيда على سيادة مصر واستقلالها وتؤكد مضمون الحماية وتضمن لإنجلترا مصالحها في نفس الوقت . فيقول تقرير اللجنة أنه على إنجلترا أن تتعهد بالدفاع عن سلامة مصر واستقلالها وفي مقابل ذلك تسترشد مصر ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقا معينة في الأراضي المصرية . أما هذه الحقوق فهي إبقاء قوة عسكرية بريطانية في أرض مصر ويكون لإنجلترا نصيب من المراقبة على التشريع المصري والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب . ويقول التقرير أن ذلك لا يتنافى مع كرامة مصر ولا يتعارض مع استقلالها ١١ . (١)

وعادت اللجنة إلى لندن بعد إخفاها (مارس ١٩٢٠) وكان ملنر قد أدرك وهو في مصر ضرورة الاتصال بالوفد المصري الذي كان موجودا بباريس وطمح إلى أن الوفد يملك وقتئذ مفتاح التفاهم ، رغم أن اللجنة أبدت ما يشمر بالنقيض من ذلك تماما (٢) . وفي أواخر إبريل (١٩٢٠) زار هنري باشا يكن باريس وأقنع سعد زغلول بالسفر مع زملائه إلى لندن لمحادثة اللجنة . وغادر الوفد المصري باريس إلى لندن في يونيو لذلك الغرض . وفي لندن قدم مشروع انجليزي صرف وآخر مصري . وانتهت المباحثات إلى مشروع قال ملنر عنه أن الفريقين ارتاحا إليه ، وفيه رأت إنجلترا إرضاء القومية المصرية ببعض الشيء بتعديل العلاقات بين إنجلترا ومصر . فالمشروع مع اعترافه باستقلال مصر يمنح إنجلترا حقوقا وامتيازات .

(١) شفيق غربال - تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية - ج ١ - ص ٦٤ - ٦٥

(٢) هيكس - مذكرات في السياسة - ج ١ - ص ١٠٣ والمرافق ثورة سنة ١٩١٩ - ج ٢ (١٩٥٥)

تصيانة مصالحها ومصالح الأجانب . ولتحقيق ذلك يقترح المشروع عقد محالمة مع إنجلترا وتمنح مصر إنجلترا حق ابقاء قوة عسكرية في مصر لحماية وصيانة مواصلاتها الإمبراطورية وتتعهد مصر أن تتبع سياسة في المجال الدولي لا تتعارض والمصالح البريطانية ولا تعقد مع أية دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح الانجليزية . أما موضوع السودان فقد استبعد عن المشروع . ويلاحظ أن ذلك الاتفاق لم يحزم موافقة كل أعضاء الوفد المصرى في المفاوضات ، إنما تم الاتفاق على عرض ما وصل إليه الطرفان من مباحثات على رأى العام المصرى لسبرخوره . وهنا ظهرت بوادر الانقسام بين قادة الأمة . فالحزب الوطنى رفض المشروع وله كل الحق في ذلك . وحيد البعض ذلك المشروع وأشار فريق ثالث بتعديله . وحدث خلاف حول المشروع حتى بين صفوف الوفد أنفسهم . ويقول سعد عن المشروع أن ظاهر الاستقلال وباطنه الحماية . وسرعان ما لمحت إنجلترا الاختلاف والتنافس بين الساسة المصريين وسارعت الى استغلال الموقف لصالحها الخاص ومناهضة الجوهر الذى يسمى اليه المصريين وهو الاستقلال الحقيقى .

وتعددت المباحثات وتعددت مشروعات الاتفاق . وعاد الوفد الى لندن في أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٠ ولكن الطرفين لم يصلوا الى اتفاق . وقدم ملتر تقريره الى اللورد كيدزون ، وزير الخارجية (٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠) وبذلك تنتهى المباحثات بين الوفد المصرى ولجنة ملتر وينعقد الوفد إنجلترا . وتكشف لنا هذه المباحثات عن وجهة النظر الانجليزية التى أصر عليها الانجليز حتى حققوها أخيرا في معاهدتهم مع مصر عام ١٩٣٦ ، والتي بها ترغم إنجلترا مصر على معاهدة صداقة وتحالف تقوم عليها علاقات مصر وإنجلترا ، والتي تعترف باستقلال مصر على أن يكون لإنجلترا مركز خاص في مصر وأن ترابط قوات انجليزية بها .

المفاوضات وانقسام القادة — نكسة الثورة :

أخذت الحكومة البريطانية عن تقرير ملزفكرتين . أولا : ضرورة أبدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وإنجلترا تبعث على رضا المصريين . ثانيا : أن قادة مصر يثقاوتون استعدادا لقبول جوهر التسوية . ويبدو أن مقام به عدلى يكن من وساطة بين لجنة ملز والوفد المصرى قد رشحه في نظر الحكومة الانجليزية ليكون الوعيم المصرى الذى يقبل التسوية في جوهرها . وتتألف وزارة عدلى يكن (١٧ مارس ١٩٢١) على أثر تبليغ الحكومة الانجليزية للسلطان أحمد فؤاد (٢٦ فبراير سنة ١٩٢١) باعتبار الحماية علاقة غير مرضية ودعوة مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية للوصول إلى أبدال الحماية بعلاقة أخرى . وباتصال عدلى بسعد بشأن الاشتراك مع الوزارة في تلك المفاوضات تبدأ حلقة أخرى من الخلافات بين القادة في وجهات النظر ليس حول موضوع المفاوضات فحسب بل حول تأليف وفد المفاوضات أيضا . ويختلف الوفد مع رئيسين . الحكومة فيمن يرأس وفد المفاوضات عدلى أم سعد ويتقسم أعضاء الوفد أنفسهم . ويستقيل ستة أعضاء من الوفد من بينهم على شعراوي وأحمد لطفى السيد ومحمد محمود . فسعد قد تشبك برئاسته لوفد المفاوضات بينما رأت أغلبية هيئة الوفد عدم اشتراكه في المفاوضات مع عدم محاربة الوزارة فيها (١) .

وتشتد الحصومات ويتخول الأمر من كفاح ضد إنجلترا إلى مفارك بمخضوط . رئاسة وفد المفاوضات . وتقوم المظاهرات في كل مكان تعلن السخط العنيف ضد الحكومة وتقابل الحكومة من جانبها هذه المظاهرات بالعنف . وبلى كل ذلك

(١) الرافى — ل أعقاب الثورة المصرية — (١٩٥٩) — ١٣ — ص ١٠ .

تراقب إنجلترا بجند اختلاف المصريين فيما بينهم وبين بعض وتتدخل القوات الانجليزية في قمع حركات الاضراب في الاسكندرية .

وفي مثل هذا الجو تحدث محادثات عدلى - كيرزون - وينساد - الوفد الرسمي برئاسة عدلى البلاد (أول يوليو سنة ١٩٢١) . ولكن هذه المفاوضات تفشل . فمشروع كيرزون (١) يقرر شرعية الاحتلال كما يمتنح حقوق مصر في السودان . ومن المؤسف ان الساسة المصريين لم يوحّدوا صفوفهم في هذا الظرف وازاء تعنت الانجليز ، بل انصرفوا الى الشتائم واثارة روح الاختلاف والبغضاء . واتخذت الحكومة الانجليزية من ذلك الخلاف وسيلة لعدم التسليم بمطالب البلاد وادعت ان حالة الاضطراب في البلاد تستلزم اتباع إنجلترا لسياسة التحفظ والتريث .

ويعود الوفد الرسمي من لندن ويقدم عدلى استقالته (٨ ديسمبر ١٩٢١) ، ويدعو سعد الأمة الى مواصلة الجهاد وتصفه السلطات البريطانية (٢٣ ديسمبر) بعد انذارها له وينفى سعد وأمه حابه الى جزر سيشيل في المحيط الهندي (٢٩ ديسمبر ١٩٢١) . ويقوم الوفد بتنظيم حركة لعدم التعاون والمقاطعة ، وتقع حوادث اعتداء واغتيال لبعض البريطانيين في مصر .

وظل مركز الوزارة خاليا بعد استقالة عدلى أكثر من شهرين وأحجم الكثيرون عن تأليف الوزارة بعد التبليغ البريطاني (٣ ديسمبر ١٩٢١) الذي فهم منه مبلغ اصرار الحكومة البريطانية على ابقاء سيطرتها واحتلالها . ولكن ثروت باشا وضع شروطا لقبوله الوزارة ، وهي شروط تعتبر في مجموعها حسنة في ذلك الوقت وتتضمن الغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ولكنه أخفل أهم المطالب وهو الجلاء . واقنع اللورد النبي بأن شروط ثروت هي أقل ترضيه

(١) انظر خلاصة المشروع في المرجع السابق ص ٩ - ٢٠

للأمة المصرية في ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال ، وسافر الى لندن لاقتناع حكومته بقبولها . وهكذا يجرى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المشهور . وهو اعلان من جانب الحكومة البريطانية بانتهاء الحماية واستقلال مصر بتحفظات أربعة تتعلق بمواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر ، والدفاع عنها ، وحماية المصالح الاجنبية والاقليات ، والسودان .

وهكذا تنتهى ثورة عام ١٩١٩ بعد أن أجبرت الانجليز على تغير موقفهم بشكل ما ، من القضية المصرية . ومع ذلك يمكن القول بأن ثورة عام ١٩١٩ قد فشلت — رغم الظروف المواتية ، ورغم كثرة عدد الضحايا الذين قدمتهم قربانا على مذبح المطالب القومية ورغم استعداد الشعب للسير الى النهاية بعزم وتصميم لتحقيق آماله — رغم كل ذلك قد فشلت الثورة في تحقيق الاملات الحقيقية للأمة . وقد أجمل الميثاق أسباب ذلك الفشل في نقط ثلاث . فالصفوف التي تراصت في عام ١٩١٩ تواجه الطغيان لم تلبث الا قليلا حتى شغلها الصراع فيما بينها . ولم تستطع القيادات الثورية أن تفعطن الى الاساليب التي واجه بها الاستعمار ثورات الشعوب في ذلك الوقت . ولم تستطع أن تفعطن الى أن الاستعمار كشف أن القوة تزيد ثورات الشعوب اشتعالا كما تريد من تكتل الأمة . ويقدم الاستعمار تنازلات شكلية : يقدم من الاستقلال اسمه دون مضمونه . ويختلف القادة هل يقبلون العروض أم يرفضونها ، أم يعدلون بها . وبذلك خلط الزعماء بين تلك التنازلات وبين الجوهر الحقيقي . هدفهم من الثورة . و زاد الأمر خطورة ذلك الحكم الذاتي الذي منحه الاستعمار والديمقراطية الزائفة التي أتت بها . فوق الوطن باسم الدستور في محنة الخلاف على الغنائم . وكانت النتيجة أن استنفذ النزاع الحزبي الطاقة الثورية فيما لا طائل له .

نلاحظ ثانيا أن القيادات الثورية قد أغفلت مطالب التغيير الاجتماعي ولم

تقتضي إلى أهمية الدعوة إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية وذلك إلى جوار الدعوة إلى تقصير بعض أوجه النشاط المالي وتحقيق انشاء مصرف مصر مثلاً ، ولم تستطع هذه القيادات أن تبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا توصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

من ناحية ثالثة نلاحظ أن قادة ثورة عام ١٩١٩ لم يأخذوا من تاريخ الأمة العربية وكفاحها عبراً ودروساً يستفيدون منها في غمار كفاحهم ضد الاستعمار . فلم يمدوا أبصارهم عبر سيناء ولم يربطوا بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية ولم ينتخبوا إلى خطوة وعد بلفور ، وبذلك حرم النضال العربي من العلاقة الثورية المصرية . وتعامل الاستعمار مع أمة عربية نموذجية وأنشأ أقطاراً فيها يوزع مناطق نفوذه هنا وهناك دون اعتبار للمشاعر القومية . وهكذا تنعكس ثورة عام ١٩١٩ (١)

الاستقلال الوهمي في ظل الاحتلال (١)

(١٩٢٢ - ١٩٣٦)

دستور عام ١٩٢٣

بصدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تكون إنجلترا قد خدعت مصر .
وتشجع إنجلترا بعدئذ في إثارة عوامل الاختلاف بين العناصر المختلفة وتنجح في أن
تقيم مصالح السراي ومن التفت حول السراي ، وهي مصالح لا ترتبط كثيراً بمصالح
الشعب . وتتم الشهرة بعد تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ، وحتى تأليف وزارة
الشعب برئاسة سعد زغلول (٢٨ يناير ١٩٢٤) تميز فترة هامة في تاريخ مصر .
ففي هذه الفترة تم وضع بناء للنظام المصري ، هذا البناء الذي أدى إلى الخلافات
الأساسية في حياة مصر السياسية بعدئذ . وفي هذه الفترة تمت تسوية بعض
مشاكل العلاقات المصرية البريطانية على خير ما تشتهي بريطانيا ، وفيها يعقد
مؤتمر لوزان (أكتوبر ١٩٢٢ - يوليو ١٩٢٣) لوضع شروط الصلح مع
تركيا بعد أن نجحت بقيادة مصطفى كامل في تمزيق معاهدة سيفر التي كان الحلفاء قد
أملوها على حكومة السلطان العثماني . وفيها أيضاً يتألف حزب الأحرار الدستوريين
قبل صدور الدستور ، وتتألف بعدئذ أحزاب أخرى عن طريق الانفصال عن
جماعة الوفد أو جماعة الدستوريين .

فبعد أسبوعين من تأليف وزارة ثروت يعلى السلطان فؤاد استقلال البلاد
(١٥ مارس عام ١٩٢٢) ويتخذ له لقب « صاحب الجلالة ملك مصر » . وتصریح [٢٨
فبراير قد صادف هوى من نفس السلطان أحمد فؤاد . ولم تكف الحكومة
الانجليزية تعلمه حتى قابله بكثير من الارتياح . وأصبح يحكم دولة مستقلة ذات

سيادة من الناحية النظرية ، ولذا يعمل على أن يتمتع بأكثر قدر من الحقوق .
فقواد كان ميالاً إلى جمع السلطة في يديه . ولذلك فهو لم يقف موقفاً معارضاً
لحركات انجلترا الهادفة إلى الوقوف أمام تيار القومية الجارف . وهو لذلك أيضاً
لا يحتج على موقف انجلترا من اعتقال سعد زغلول ، زعيم الشعب وقتئذ . ومنذ أن
أصبح قواد ملكاً بدأت توجد هوة بين السراى والشعب ، الأمر الذى لا يمكن
معه أن تستقيم الحياة الديمقراطية النيابية كما تمخض عنها دستور البلاد الذى وضع
في ظل الملكية الجديدة . فهذا النظام — كما ينبغي أن يكون — يقوم على أساس
من الثقة بين الشعب ممثلاً في حزب الأغلبية الذى يتولى الحكم ، وبين الملك .
ولكن سياسة قواد كانت تستند إلى العمل على الحكم المطلق بقدر ما يستطيع .
وهكذا زاد قواد أوتوقراطية كلما زادت الهوة اتساعاً بين الملكية والشعب
وفسدت الحياة السياسية .

وألقت وزارة ثروت لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب تجمع
صفوة من رجال القانون والعلماء والرؤساء الروحانيين والأعيان تتكون من
حوالى الثلاثين عضواً ويرأسها حسين رشدى . وبذلت « لجنة الثلاثين » جهداً
صادقاً ووضعت مشروعاً لدستور على أحدث المبادئ العصرية . ولكن الملك
قواد لم يرض عن اتجاهات اللجنة كما تدخل الانجليز لتعديل الدستور المقترح .
وطرح الخلاف على مشروع الدستور بوزارة ثروت (٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) .
وقد نجحت هذه الوزارة بالسير بوزارات الحكومة خطوة في سبيل تحريرها
من نفوذ المستشارين والموظفين الأجانب . ومع ذلك فركزها كان حرجاً إذا
الشعب ، فقد تألفت في وقت أقصى فيه زعماء الأمة عن البلاد بحكم القوة .
وتألفت وزارة توفيق نسيم التى أخذت في تعديل مشروع الدستور . وفي عهدها
يتم هذا التعديل كما أراد الملك وكما أمر الانجليز . فالمندوب السامى الانجليزى

يقتدخّل لتعديل بعض نصوص الدستور وحذف ما كان خاصاً منها بالسودان .
ولما لم تستجب الحكومة لمطلبه بسرعة قدم إنذاراً بأنه إذا لم تقبل وجهة نظر
الحكومة البريطانية في أربع وعشرين ساعة فإنها تسترد كامل حريتها في العمل
وتلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسباً . ثم تستقيل وزارة نسيم وتبني
وزارة ابراهيم يحيى ويصدر الملك الدستور في الشهر التالي من تأليفها
(١٩ أبريل ١٩٢٣) .

ورغم أن ذلك الدستور قد أكد بعض حقوق الشعب إلا أنه أعطى
الملكية سلطات كثيرة . ورغم أن الدستور نص على أن الأمة مصدر السلطات
فإن السلطات التي منحها للملك من ناحية ، ثم العلاقة بين الملك والانجليز من
ناحية أخرى ، كل ذلك جعل الملك والمندوب السامي البريطاني هما المصدر الحقيقي
للسلطات في كثير من الأحيان . فالدستور قد أعطى للملك حق حل مجلس النواب
وتأجيل انعقاده وإصدار المراسيم في غيبة البرلمان وتعيين الوزراء وإقالتهم
وتعيين خمس الأعضاء في مجلس الشيوخ كما أنه يقترح القوانين . كذلك نص
الدستور على أن ذات الملك مصوقة لا تمس . وكانت هذه الحقوق يساء استعمالها
غالباً ضد مصلحة الشعب . كذلك أوجد الدستور ثغرة للحزبية والأحزاب تنبثق
التفكك والانحلال للجبهة الداخلية في وقت كانت الأمة أحوج ما تكون فيه إلى
الاتحاد . والاقسام المتمثل في تعدد الأحزاب — وهذه كانت المنافع الشخصية
وليست المصلحة العامة راتدها — بدأ بصورة واضحة بعد تصريح ٢٨ فبراير
١٩٢٢ . ويتكون حزب الأحرار الدستوريين (أكتوبر عام ١٩٢٢)
وحزب الاتحاد (يناير ١٩٢٥) وهو حزب ملكي النزعة والمولد ، وحزب
الشعب (١٩٣٠) وهو حزب بعيد كل البعد عن روح الشعب والحزب السعدي
(بعد عام ١٩٣٧) وحزب الكتلة (إبان الحرب العالمية الأخيرة)

وفي عهد هذه الولايات الثلاث (ثروت وتوفيق نسيم ويحيى) واثت مصر فرصة لاختراج العلاقات المصرية البريطانية إلى نطاق دولي وذلك أثناء اجتماع مؤتمر لوزان ، ولكن عناصر الحياة السياسية في مصر عطلت بعضها البعض الآخر وكان ذلك مما ساعد على ضياع تلك الفرصة . فلم يشترك رسميون أو غير رسميين في المؤتمر وهكذا تعطل صوت مصر . وجاء مؤتمر لوزان في النهاية هزيمة لمصر على يد أبنائها . فمن أهم ما جاء بمعاهدة لوزان خاصا بمصر هو تحرير مصر من كافة التعهدات المتعلقة بالديون العثمانية فيما عدا التعهدات الخاصة بالديون العثمانية المضمومة بالجزية المصرية وتدفع مصر هذه القروض كجزء من مدفوعات الدين المصري العام ١١ (١) على أية حال كان المؤتمر يمثل السياسة الجديدة لتركيا الحديثة وهي تخليها عن شعوب الدولة العثمانية وعنايتها بمصلحة تركيا فقط مؤثرة العمل السياسي إلى جانب أوروبا على نصرة الشعوب .

وزارة الشعب (١٩٢٤)

وعاد سعد إلى مصر (سبتمبر ١٩٢٣) (٢) واستعدت مصر لمرحلة أخرى من تاريخها . وأجريت الانتخابات . ولما كانت وزارة يحيى قد راعت الحياد إبان الانتخابات فقد كان من الطبيعي أن تسفر عن فوز يكاد يكون تاما للمرشحي الوفد المصري . وقبل سعد تأليف الوزارة (٢٨ يناير ١٩٢٤) وهو يعلن في نفس الوقت أن قبوله تشكيل الوزارة لا يعني اعتراف الوفد بأية حالة أو حق سبق أن استنكره . وهو كذلك يكرر عدم الارتباط بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

(١) مادة ١٨ من معاهدة لوزان . انظر : الرافعي - في أعقاب الثورة المصرية . ج ١ ص ٨٧ .
(٢) كان سعد قد نفي إلى سيشيل (ديسمبر ١٩٢١) ثم نقل إلى جبل طارق (أغسطس ١٩٢٢) وأفرج عنه في مارس ١٩٢٣ وظل في أوروبا للاستشفاء ثم عاد إلى مصر .

وقد قايلت وزارة سعد الصعوبات . فالإنجليز يخشون الشعب الذي اجمع على وزارته . والوزارة لم تكن تتمتع بثقة الملك الذي كان يرى في الحكومة أداة تستلهم حكمها من إرادته . والشعب منذ عام ١٨٨٢ كان قد ألف أن تكون الوزارات تابعة للنفوذ الإنجليزي وعاش طويلا ينظر إلى الحكومة نظرتة إلى خصم يدبر السكيد له ، وليس إلى وكيل أمين يرضى مصالحه ويسعى إلى خيره . فكان على الوزارة الجديدة أن تضاعف الجهد القضاء على هذه الأفكار وتكون عند حسن ظن الأمة بها . ثم أن روح العصر صارت بعيدة عن الوثام والاتفاق . وكانت حكومة الوفد تحارب الحكومات التي تسبقها وتستنكر أفعالها وتبرأ منها . وكان الوفد في تنظيمه الحزبي وسياسته يتجه إلى نظام وأهداف الحزب الواحد . وكان يعتقد أن معارضيهِ لا يملكون وسيلة مشروعة الا الاذعان لكلمة الأمة التي أيده في الانتخاب وتأييد الوفد بالتالي . فاذا ألح معارضو الوفد في الخصومة حقت عليهم الشدة . فسمد كان يضيق ذرعا بالمعارضة التي كانت تسبب له الإحراج أحيانا . وإلى جانب هذه الصعوبات تصادف وزارة الشعب خيبة الأمل . فقد تردت — أولا وقبل كل شيء — في خطأ الوم بأن صدقت أن مصر حقيقة مستقلة . (١)

في هذه الظروف تقوم العلاقات الجديدة بين مصر وإنجلترا في عهد وزارة الشعب . وأعلن سعد استمداد حكومته للدخول مع الحكومة البريطانية في مفارضات « لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان ، أي لتسوية الأمور المعلقة بين مصر وبريطانيا بما يحفظ لمصر حقوقها ويتم استقلالها . ووصل سعد إلى لندن (٢٣ سبتمبر) حيث قابل رمزي مكندونالد رئيس أول حكومة العمال في بريطانيا . وكان مركز حكومة ماكدونالد حرجا كما كان رئيس الوزارة مشغولا

(١) محمد شفيق خريبال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية . ج ١ - ص ١٢٩ .

بالانتخابات . فهذه الحكومة قد جاءت معتمدة على حزب الأحرار إلى حد كبير . وارتطمت بكثير من الصعاب جعلتها مهددة بالسقوط . ولذا فلم تبذل من جانبها مجهوداً جدياً لعلاج المشكلة المصرية . وفي هذه المفاوضات القصيرة الأمد طلب سعد سحب القوات البريطانية من مصر وسحب المستشار المالي والمستشار القضاة و زوال السيطرة البريطانية على الحكومة المصرية ولاسيما ما يتعلق بأمر علاقات مصر مع الدول ، ووضع حد لما تدعيه بريطانيا من حماية للأجانب والأقليات في مصر ومن حق الاشتراك في حماية قناة السويس . وفي هذه المفاوضات يكرر سعد أيضاً ما سبق أن أعلنه عن حقوق مصر في السودان . ولكن المفاوضات تفشل . فكل من الفريقين المتفاوضين كان يتفاوض لهدف يتعارض مع الآخر : كانت مهمة المفاوض المصري أن يحمل من الإستقلال حقيقة ومهمة المفاوض الإنجليزي . أن يسوى أمر التحفظات الأربعة (الواردة بتصريح ٢٨ فبراير) بما يتفق ومصلحة إنجلترا ووجهة نظرها وعلى أساس اعتراف مصر بذلك . ولهذا كان من المستحيل التوفيق بين الجانبين ولهذا أيضاً ظلت المفاوضات تفشل .

ورجع سعد إلى مصر (أكتوبر ١٩٢٤) بعد فشل مفاوضاته في لندن مع مكدونالد ليجد له خصوما من المصريين مجدين في محاربته بالشغب تارة والديسة تارة أخرى . أما في إنجلترا فتستعد الحكومة الإنجليزية لمواجهة ما قد ينجم عن انقطاع المفاوضات . وتتأمر الحكومة الإنجليزية لإجلاء المصريين عن السودان تماماً . كذلك تعمل إنجلترا على قطع الطريق على مصر حتى لا تستخدم عصبة الأمم ميداناً دولياً لرفع قضيتها والمطالبة بحقوقها ولدفع العدوان عنها . وتتاح الفرصة لإنجلترا لتضرب ضربتها : ففي ٩ نوفمبر ١٩٢٤ يغتال سيرلي ستاك سردار الجيش المصري في القاهرة . ويوجه المندوب السامي البريطاني والنبي ، إنذاره إلى الحكومة المصرية بلهجة مهينة لمصر وحكومتها وشعبها ، ومنطوية على الرغبة في التشفى والانتقام .

ففى ذلك الانذار تلويح باستخدام القوة . وفيه تطالب انجلترا أيضا بالاعتذار ومعاينة الجناة وحظر المظاهرات وطلب التعويض وسحب القوات المصرية من السودان ، وحرية حكومة السودان فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة قطنًا ، كما تطالب انجلترا أيضا بالعدول عن كل معارضة لرغباتها فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية . ويقدم فى نفس اليوم إنذار ثان للحكومة المصرية مفصلا لبعض النقاط التى جاءت بالانذار الأول . وهى فى مجموعها تكون نقطا مضادة للمطالب التى طلبها سعد زغلول فى مفاوضاته مع ماكدونالد . وتتمادى انجلترا فى ادلال مصر . فلا تكتفى بقبول الحكومة المصرية لبعض هذه المطالب فى الحال بل مصر على المطالب كاملة وتحتل قواتها جمارك الاسكندرية بالقوة . وتجد انجلترا من الدول الاستعمارية نصيرالها فى عدوانها وتذهب احتجاجات مصر لعصبة الأمم وبرلمانات العالم أدراج الرياح .

نلاحظ أن مصر بعدئذ لاتنكب فقط بصلاتها بانجلترا ، هذه الصلات التى تحددها بريطانيا على هوى منها ووفقا لمصالحها ، بل تنكب أيضا بأزمات الحياة النيابية فى مصر وأزمات التنافر الحزبى واتباع شتى الوسائل فى ضمان هذا النزاع ، والوصول فى ذلك إلى حد خنق الحريات وأفساد الذمم والأخلاق وإفساد الحياة السياسية بوجه عام . ويمتص هذا النشاط الضار بمصالح الأمة الجانب الأكبر من مجهود القادة بدلا من تجميعه لصالح العام ولتقضية البلاد . وبذلك صار الاختلاف بين الفرق والأحزاب جوهرها فى حد ذاته بدلا من أن يكون وسيلة لغاية هى خير الأمة .

وزارة زيور وما بعدها :

وجاءت وزارة زيور (نوفمبر ١٩٢٤ - يونيه ١٩٢٦) عقب استقالة وزارة

سعد (٢٤ نوفمبر) . وهي وزارة وجمعية انشأتها السراى ، لتسند الملك في تلك الأزمة ولتنكل بالشعب وتحرره من مكاسبه التي أفلقت كلى السراى والانجليز ، فسلم تسليما كاملا بمطالب الانجليز وتعتبر الحكم النيابى في مصر مشولا عن انذارات الانجليز . وفي عهد وزارة زيور يستقيل اللبى ويحل محله جورج لويدي وكان من غلاة الاستعماريين وتدريب على وسائل الاستثمار في الهند . واعتمد في تنفيذ سياسته في مصر على الانقسام بين الزعماء المصريين الى حد كبير . وفي عهد هذه الوزارة يحل مجلس النواب (٢٤ ديسمبر ١٩٢٤) . وكان البرلمان بمجلسيه قد قرر الاحتجاج على التصرفات الانجليزية لما فيها من اعتداء واضح على سيادة مصر واستقلالها (٢٤ نوفمبر) وإبلاغ الاحتجاج الى برلمانات العالم وإلى عصبة الأمم . ولكن لم يكن لذلك نتيجة تذكر . وحكومة زيور من جانبها لم تحاول إثارة هذا الموضوع . وكذلك لم تحاول أية دولة من بين الدول الأعضاء في العصبة عرض النزاع المصرى البريطانى على المجلس . فالدول لم تبد العطف على مصر في هذه الحنة بل أيد معظمها الحكومة البريطانية في مطالبها . ونجد صحافة فرنسا تنحس أوروبيا إلى التكتل لقضاء على النزعات الاستقلالية لدول الشرق .

وتجرى انتخابات جديدة . وتعلن الوزارة أن الأحزاب غير الوفدية نالت أغلبية في الانتخابات . ولكن عند انتخابات رئاسة مجلس النواب يفوز سعد زغلول بأغلبية كبيرة . وحينئذ يقدم زيور استقالته معتبرا اختيار المجلس لسعد لرئاسته روحا عدائية ولكن الملك يرفض الاستقالة ويحل مجلس النواب . ويذكر اسماعيل صدقى في مذكراته أن ذلك الاجراء اتخذ لتحقيق الهدوء ورعاية للمصلحة الوطنية العليا ١١ وأن ذلك الاجراء كان مصريا بحتا ولم يكن للانجليز يد فيه (١) . وفي الواقع كل ذلك الاجراء ضروريا لتحقيق وزارة السراى الهدف

(١) اسماعيل صدقى - مذكراتى - ١٩٥٠ - ص ٣٢

الذى جاءت من أجله . وتعالى الأصوات بعودة الحكم النيابي الى مصر ويظهر ضعف وزارة زيور واضحا . ولكن انجلترا لانحرك ساكنا ويقف لويد يتفرج على المعركة الدستورية دون أن يتدخل رغم ضعف الوزارة الظاهر . فانجلترا تريد الاحتفاظ بوزارة زيور لتنفيذ مطالبها لم تتحقق بعد وكانت تود ان تراع موافقة مصر على نزولها عن واحة جنجوب لإيطاليا . ويتم ذلك بالفعل في ديسمبر عام ١٩٢٥ . وبذلك لم تكتف وزارة زيور بالإذعان تماما للطلاب البريطانية ، وحل مجلس النواب الأول ثم الثاني ، وتعطيل الحياة الدستورية ، وإفساد أداة الحكم ، بل تلمى في أرضاء انجلترا التي أرادت أن تجاهل إيطاليا على حساب مصر . وتوقع وزارة زيور - في غيبة البرلمان - اتفاقية مع إيطاليا تتنازل مصر فيها عن واحة جنجوب . وبعدئذ يبدأ اللورد لويد في التدخل والانتصار للحكم النيابي . ويتودد لويد إلى الشعب بأن يقتصر له إزاء تدخل السراي في شئون الحكم وتعطيلها للحياة الدستورية . وبنفوذ لويد يقصى رئيس الديوان الملكي بالنيابة من منصبه (حسن نشأت) ، وكانت الشكوى قد عمت من استفحال نفوذه في دوائر الحكومة وكان هذا إيذانا بسقوط حزب الاتحاد ، الحزب الملكي ، وسقوط الوزارة والتمهيد لعودة الحكم الدستوري .

وأخذت الأحزاب المعارضة للحكومة في تنظيم معركة الانتخابات والإعداد لها . وفي ذلك اتفقت كلمة الأحزاب (الوفد ، والحزب الوطني ، والاحرار الدستوريين) . وظهرت روح طيبة من التعاون بين القادة وجاء المجلس الجديد وفديا في أغلييته فكان من الطبيعي أن يدعى سعد زغلول لتأليف الوزارة الجديدة . ولكن تدخل لويد حال دون ذلك . فجاءت وزارة عدلي الائتلافية وتلتها وزارة ثروت وهي أيضا ائتلافية (أبريل ١٩٢٧ - مارس ١٩٢٨) . وفي عهدهما هادت المفاوضات مع انجلترا . فالعهد البرلماني الجديد بعد سقوط زيور كان

مثقلا بموقف معقد سببه موقف انجلترا التمسنى وانذاراتها وخطة المندوب السامى (لويده) فى تطبيق تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وادام العهد ضيقا ليس فقط بقيود بريطانيا بل بالقيود الدولية المتمثلة فى الامتيازات الاجنبية ومطالب الدول . واد من شدة هذه القيود أن مصر فى هذه الفترة كانت مقبلة على تطور علمى واجتماعى واقتصادى . فرأت مصر فى المفاوضات مع بريطانيا منفذا قد يودى بها الى الخلاص وتحقيق بعض الآمال . ولكن المفاوضات تفشل وتسقط وزارة ثروت . وفى خلال هذه المفاوضات يتوفى سعد زغلول (٢٣ أغسطس ١٩٢٧) ويقتخب مصطفى النحاس رئيسا للوفد .

نلاحظ أنه منذ الوقت الذى فيه أرغم المصريون الانجليز على أن يظهروا استعدادهم للاصغاء الى مطالبهم للتحرر والاستقلال، وذلك فى خمار تلك الثورة التى أعقبت الحرب العالمية الاولى ، وحتى عام ١٩٣٦ ، كانت انجلترا طوال هذه الاثناء ترغب حقيقة فى عقد معاهدة يقبلها حزب الاغلبية فى مصر ، معاهدة ترضى مطالب المصريين من الناحية النظرية ولا تتعارض مع مصالح انجلترا ومطالبها من الناحية العملية . لذلك ظلت محاولات الانجليز تفشل فى هذا الصدد ولهذا أيضا كانت انجلترا تقوم بالاجراءات الانتقامية عقب كل فشل من هذا القبيل . وتتدخل انجلترا فى صميم شئون مصر الداخلية فى عهد وزارة النحاس التى أعقبت وزارة ثروت . فتنشط الهيئة البرلمانية قد أفرع لويده . وتثقم انجلترا بافذار الى الحكومة مطالبة لنفسها بحق التدخل فى التشريع المصرى الداخلى . ولا يسمع الملك فؤاد سوى اقالة وزارة الاغلبية البرلمانية متجاهلا بذلك المبدأ الدستورى القائل بأن الأمة مصدر السلطات (يونيه ١٩٢٨) .

وتتعدد محاولات الوصول الى اتفاق بين الجانبين المصرى والانجليزى ولكنها تفشل . كان ذلك مصير محادثات محمد محمود - هندرسون (صيف عام ١٩٢٩)

ومحادثات النحاس - هندرسون (١٩٣٠) (١) . وهذه المحادثات الأخيرة تتمش
عند تناول مسألة السودان رغم تساهل الفريق المصرى الى حد هدم التمسك الفعلى
فى الادارة . وبعدئذ يجرى صدقى ، خصم الوفد ، الى الوزارة . وتبدأ معركة
الدستور (يونيه ١٩٣٠ - سبتمبر ١٩٣٣) . فيعمل صدقى على القضاء على
المعارضة الوفدية ، ويقضى على دستور عام ١٩٢٣ ويسند السلطة كلها الى الملك
ويضع دستور عام ١٩٣٠ الذى يمنح الملك سلطات واسعة ويشل حركة
المجلس التشريعى ويجعل للهيئة التنفيذية حق التشريع . ويقول صدقى أنه أراد
بذلك أن يعالج عيوب دستور عام ١٩٢٣ الذى بنى على نمط الدستور البلجيكى .
وينقد ذلك الدستور (١٩٢٣) بأنه منقطع الصلة بالماضى وأنه طفرة كبرى فى
حياة أى نظام نيابى لا تتحملها حالة مصر وقتئذ . ولهذا وضع لها هذا الدستور
الذى يناسب الاحوال بها (٢) ١١

وقد احتجت الهيئات السياسية على ذلك . ولكن صدقى لم يكثرث لرغبة
الشعب أو ثورته لارجاع الدستور ، بل لجأ الى التنكيل باعدائه ومعارضيه .
وهو لذلك يؤلف حزبا جديدا (حزب الشعب) بعد أن تخلى عنه حزب الأحرار
الدستوريين ، ويسمى هذا الحزب أول الأمر حزب الإصلاح وقد ضمن لصدقى
أغلبية فى برلمانه . كذلك يمتاز عهد صدقى بحوادثه الدامية . ويفشل صدقى فى علاج
أمور السياسة فى مصر كما يفشل فى علاج الحالة الاقتصادية بها . وفى هذه المعركة ،

(١) أنظر مشروعات الاتفاقات التى نجحت عن هذه المفاوضات فى الجزء الثانى من (١)

أعقاب الثورة المصرية) — ١٩٤٩ — لرافعى ص ٨٣ - ٩٥ ، ص ١٠٤ - ١٠٨ .

(٢) مذكرات صدقى — ص ٤٢ - ٤٥

معركة الدستور ، تشترك إنجلترا أيضا اذ تلوح بأنها مستعدة لأن تشير بعودة الدستور اذا وافقت مصر على معاهدة عام ١٩٣٠ . كذلك تتدخل إنجلترا أيضا في هذا الأمر في عهد وزارة توفيق نسيم (١٩٣٤ - ١٩٣٦) .

وقد ألغت وزارة نسيم هذه دستور عام ١٩٣٠ (١٩٣٤) . وبدأ أنه لم يعد لدى الملك مانع لاعادة دستور ١٩٢٣ . فالسراى بدأت تشعر بالخطر المحقق بمستقبلها بعد فشل تجربة صدقي ، والوفد يقرر ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ . ولكن إنجلترا تشير بعدم عودة ذلك الدستور ويسندو ذلك في تصريح لوزير الخارجية الانجليزية . وقد أساء هذا التصريح كثيرا الى مشاعر المصريين وقامت المظاهرات في القاهرة وفي انحاء البلاد احتجاجا . ويحمل الشباب العبء الأكبر في مظاهرات نوفمبر وديسمبر عام ١٩٣٥ . وعلى أثر ذلك يكون الوفد والاحرار جبهة وطنية تعمل على الاتفاق مع إنجلترا وعلى عودة دستور عام ١٩٢٣ . وترفع الجبهة عرضتها الى الملك مطالبة باعادة الدستور (١٢ ديسمبر ١٩٣٥) . وفي نفس اليوم يبلغ المنسذوب السامى توفيق نسيم بعدم معارضة إنجلترا في اعادة الدستور ، وفي المساء يصدر أمر ملكي باعادة الدستور . وبذلك تنتهى معركة الدستور بانتصار الشعب بعد صدور إنجلترا عن موقفها المعاند على أمل منها في الوصول الى اتفاق مرضى مع مصر .

معاهدة ١٩٣٦

أما بخصوص الاتفاق مع إنجلترا فتتكون لذلك هيئة رسمية ائتلافية من الزعماء يرأسهم مصطفى النحاس (١٣ فبراير ١٩٣٦) . وذلك باستثناء الحزب الوطنى الذى لم يقبل الاشتراك في المفاوضات لخالفها لسياسة الحزب التقليدية . لا مفاوضة إلا بعد الجلاء . . وفي خلال ذلك كانت قد تكونت وزارة برئاسة

على ما مر لاجراء الانتخابات . ويموت الملك فؤاد في هذه الاثناء (٢٨ أبريل ١٩٣٦) وتجرى الانتخابات وينال الوفد أغلبية كبيرة ويتولى الوزارة (١٠ مايو ١٩٣٦) . وفي عهد هذه الوزارة تجرى المفاوضات مع انجلترا بعد أن يهيء لها رئيس الوزراء جوا وديا ومشجعا للانجليز يتجلى في خطاب تأليفه الوزارة الذي دفعه إلى الأوصياء على العرش . ففيه يذكر أن وزارته ستقدم إلى البرلمان برنامجها وجاعلة نصب عينيها تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة . وتتوالى الجلسات ويصل الطرفان إلى معاهدة على خير ما تشتهى انجلترا (٢٦ أغسطس ١٩٣٦) . ويوقعها عن الجانب المصري ، لفيف من الرعما منهم مصطفى النحاس وأحمد ماهر ومحمد محمود واسماعيل صدقي وحافظ عفيفي .

ومن أم ما يلاحظ على هذه المعاهدة أنها جعلت الاحتلال البريطاني لجزء من بلادنا أمرا مشروعا . وانجلترا من جانبها تعمل على مساعدة مصر على التخلص من نظام الامتيازات الأجنبية وقبولها عضوا في المنظمة العالمية التي كانت معروفة باسم عصبة الأمم ، وذلك في مقابل فرض ارادتها على مصر وحمل حزب الأغلبية ومعظم الرعما الآخرين على الاعتراف بشرعية احتلال انجلترا لمصر ، الأمر الذي كانت انجلترا متمسكة به منذ أن منحنا الاستقلال الوهمي . وفيما يتعلق بالسودان ، قرر المعاهدة العمل باتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو عام ١٨٩٩ اللتين ضيعتا السودان وفصلتاه عن مصر ، وكاتتا قد انتزعتا قسرا من الحكومة المصرية . من ناحية أخرى تترك المعاهدة الباب مفتوحا لمباحثات في المستقبل ترمي إلى تعديلها .

وبمقتضى هذه المعاهدة لاتضمن انجلترا مصالحها في مصر فحسب ، بل وتكفل أيضا ضم مصر إلى جانبها وشدها الى عجلتها تماما في هذه الفترة التي تكهرب

فيها الجو الدولي . فهناك مادة مثلا تنص على تعهد كل من الطرفين المتعاهدين
بألا يتخذ في علاقته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم
معاهدات تتعارض مع أحكام المعاهدة . وهناك نص حول ما تقدم مصر من
مساعدة في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها
وتشمل هذه المساعدة استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات ، مع اتخاذ
الحكومة المصرية لجميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي تكفل فاعلية هذه
المساعدة ، مثل اعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة على الأنباء . . . الخ ومن
المفهوم أن أنجلترا ، وهي الجانب الأقوى في التحالف ، هي التي ستعين الحالات
التي تقدم فيها المساعدة ولا سيما قيام « الحالة الدولية المفاجئة » .

والبعض يعتبر أن معاهدة عام ١٩٣٦ هذه قد أنهت ثورة عام ١٩١٩ . فالذي
جمع الوفد حتى هذا التاريخ كان الاتفاق على مقاومة النفوذ البريطاني ومحاولة التخلص
منه . وعلى ذلك فبعد اختفاء هذا الهدف تظهر الانفصالات والاتقسامات في
حزب الوفد (١) . وهذه المعاهدة على أية حال قد سطرت نهاية حزب الوفد
كهيئة تعبر عن آماني الشعب التي تتلخص في التحرر والاستقلال الحقيقي . وعلى
ذلك يكون حزب الوفد ، كما عرفته مصر منذ قيام ثورة ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٦
قد أنهى . ولعل أبلغ ما قيل عن هذه المعاهدة هو رأي الدكتور هيكل في
مجلس النواب حين قال أن المعاهدة قد سجلت وجهة النظر المصرية الخاصة
بالاستقلال تسجيلاً نظرياً ثم قيدتها من الناحية العملية بأثقل القيود . أما وجهة
النظر الانجليزية والخاصة بتوفير الضمانات الخاصة بمصالح بريطانيا وأولاً ما هو
وجود قوات الاحتلال في مصر ، الأمر الذي كانت تصر عليه بريطانيا منذ أيام
مفاوضات عدلي - كيزون (١٩٢١) ، فإن المعاهدة قد سجلتها تسجيلاً عملياً . (٢)

(١) أنظر : محمد زكي عبد القادر : عنده المستور ص ١٢٢

(٢) شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية - الانجليزية ص ١٠ ص ٣١٣

الاستقلال الوهمي في ظل الاحتلال (٢)

والإعداد للثورة (١٩٣٦ - ١٩٥٢)

مبدأ منقباد والحرب العالمية :

هذه فترة مهمة في تاريخ كفاحنا القومي ، بنهايتها وصل الكفاح إلى أوجه ووصلت اليقظة القومية إلى الذروة بقيام الثورة المجيدة يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ . وفي هذه الفترة أيضا تم التمهيد لقيام الثورة ، وفيها حدثت أحداث عظام لعبت دورها بالنسبة لخطوات ذلك التمهيد .

تبدأ هذه الفترة بعد عقد معاهدة عام ١٩٣٦ . ولم تكن الأوضاع السياسية في مصر حينئذ تسير سيراً مرضياً رغم أن مركز مصر الدولي كان قد تحسن ، عن ذي قبل ، إلى حد ما . ففى مؤتمر تبدأ المباحثات حول إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر (أبريل ١٩٣٧) . ويوقع مندوبو مصر والدول المهتمة إتفاقية مؤتمر التي تعلن إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر تماماً وخضوع الأجانب في مصر للتشريع المصري (٨ مايو ١٩٣٧) . وهذا بلا شك كسب كبير للقضية القومية . ومساعدة إنجلترا الفعالة للحصول على هذه النتيجة ، بالإضافة إلى دخول مصر في عصبة الأمم (٢٦ مايو ١٩٣٧) ، هي في الواقع الكسب الأوحـد لنا في صفقه عام ١٩٣٦ مع إنجلترا .

ومنذ عقد معاهدة عام ١٩٣٦ والنحاس ، رئيس الوفد ، يميل إلى الحكم المطلق الذي يستند إلى تأييد البرلمان الوفدي له . وأمعن الوفد في سياسة الإستثناءات والمحسوبيات وحشد أنصاره في المراكز الهامة في الدولة ، الأمر الذي أدى إلى

ارتفاع الأصوات المعارضة حتى داخل الوفد نفسه . وضاق النحاس ذرعا بهذه الأصوات فكان أن أقصى بعض أعضاء الوفد ومنهم النقراشي . في نفس الوقت يتولى فاروق سلطنة الدستورية وتنتهى مهمة مجلس الوصاية (٢٩ يوليو ١٩٣٧) . وفاروق كان يريد أن تكون له الكلمة العليا في تعيين كبار الموظفين ومنح الأوسمة والألقاب . ويتولد التناحر بين السراي والوفد ويزداد ، وتنشط المعارضة . وفي هذا الجو تدبر المظاهرات من أنصار الوفد ومن خصومه ، وتمتد الحريسة إلى شباب الجامعة والأزهر . وتنتهر السراي هذه الفرصة وتقبل وزارة الوفد (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) وذلك بسبب دجائفات لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وصيانتها . ويشير كتاب الاقالة بذلك إلى بعض الأمور الدستورية المعقدة التي تتمسك كل من الوزارة والسراي بحقوقها فيها وإلى سلوك جماعات القمصان الورداء الوفدية . وتجيء وزارة محمد محمود التي تحصل مجلس النواب وتجري انتخابات جديدة لم تكن حرة . وفي عهد هذه الوزارة يتم تأليف الهيئة السعدية من المشقين على الوفد .

في هذه الظروف تبدأ القصة ، قصة التمهيد للثورة . تبدأ هذه القصة في منقباد بصعيد مصر وفي عام ١٩٣٨ . فهناك أرسل الملازم جمال عبدالناصر وقد تخرج في الكلية الحربية في نفس العام . وكان حينئذ شابا في العشرين من عمره حديث عهد بهذه السنوات القليلة التي عاشتها مصر قبيل عقد معاهدة عام ١٩٣٦ ، ومظاهرات الطلبة التي اشترك فيها وجرح لإبانها (١) والتي كانت تقوم احتجاجا على تحدى الانجليز لمشاعرنا الوطنية . وفي منقباد كن جمال يتابع مع زملائه من الضباط الصغار اخبار العاصمة عن طريق الصحف ويراقب عن كثب سياسة الملك والاحزاب

(١) انظر : جورج فوشيه - جمال عبدالناصر في طريق الثورة - ١٩٦٠ - ص ٩٩

وهناك أيضاً كان جمال يقيم على مسافة كيلو مترات من مسقط رأسه (بنى مر)
ويشاهد صوراً صادقة للحياة البدائية التمسح التي كان الفلاح المصرى لا يزال يعيشها .

وفي منقباد تلتقى مجموعة من الضباط الصغار ، تجمعهم مشاعر واحدة من
المرارة للأوضاع التي كان عليها الجيش المصرى وقتئذ . فقد وجدوا أنفسهم
مثلاً ياتمرون بامرة أقواد مصريين لا عمل لهم إلا إذلالهم والخضوع المطلق
للانجليز . وهناك يقول الملازم جمال عبد الناصر لأصدقائه أن الانجليز هم أصل
كل البلاء في مصر (١) . وكان جمال بذلك إنما يحدد لأصدقائه رسالة كبرى . وتشهد
منقباد عهداً مقدساً يربط بمجموعة من الضباط الصغار بفكرة معينة ، كانت نقطة
البداء لحركة من أهم حركات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حركة قلبت التوازن
في منطقة الشرق الأوسط لمصلحة العرب في المنطقة وعلى حساب الامبريالزم الغربى
والاستغلال الاستعماري في العالم . وهكذا تبدأ فترة التمهيد الأول للثورة
(١٩٢٨ — ١٩٤٥) . ويبدأ الضباط الصغار في جمع أنصار لفكرتهم . وفي
هذه الفترة يقوم نشاط الضباط على أساس أكثره عاطفى . وفيها أيضاً كانت الظروف
والأحداث عاملاً أساسياً في تحديد خطوات الضباط . والطريقة التي سار بها
الضباط في هذا الطور من التمهيد والتي ساروا عليها حتى قيام الثورة وما بعدها
إنما تكون سرّاً من أسرار نجاح قيام الثورة ونجاح المحافظة عليها . فهذه المجموعة
من الضباط قد اجتمعت على مبادئ اعتنقتها وتعصبت لها . من ناحية ثانية كان
الضباط مخلصين لبعضهم إخلاصهم لمبادئهم فلم تتعرض الجماعة للجدل والانشقاق ثم
الانهيار . ومن ناحية ثالثة لم تتأثر هذه الجماعة بالتيارات الحزبية التي كانت
تعصف بمصر في تلك الفترة (٢) .

(١) ألتار : أنوار السادات صفات مجهولة - ١٩٥٤ - ص ٢٤ - ٢٨ .

(٢) نفس المرجع ص ١٦٤ ، وكذلك : عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ٢٣ يوليو

ومعهم : الحرب
القطر وفي السودان لم يكن يعنى زوال الفكرة ، بل ظل الضباط حينما كانوا
يعملون للفكرة . وفترة الحرب هذه لاشك عطلت أو أجمت القيام بدور فعال .
فالقوات المتحالفة كانت مهيمنة على كل مرافق البلاد واحتلت قواعدنا وطرق
مواصلاتنا بل ووجد الجيش المصرى نفسه يحارب إلى جانبهم أحيانا أيضا .
وفي السنين الأولى للحرب لم تسكن مصر قد حدثت موقفها تماما . ومع ذلك لم
يكن الأمر في يد المصريين بقدر ما كان بأيدي الانجليز . فلم يكن بوسع مصر أن
ترسم لنفسها سياسة أكثر وضوحا . كانت هناك قيود تفرضها عليها معاهدة
عام ١٩٣٦ من ناحية ، وسيطرة الانجليزية تامة على البلاد من ناحية أخرى .

ولأنكاد تقوم الحرب حتى تعلن الأحكام العرفية بناء على طلب الحكومة
البريطانية . وتعلن حكومة على ماهر (١٩٣٩ - ١٩٤٠) ، التي جاءت عقب إقالة
وزارة محمد محمود ، أن سياسة الحكومة هي تجنب مصر ويلات الحرب . وتسقط
وزارة على ماهر بعد أن تظهر بريطانيا عدم استطاعتها التعاون معها . وتجيء
وزارة حسن صبرى (١٩٤٠) وفي عهدها تناقش مسألة اشتراك مصر في الحرب
وتقوم أصوات تنادى بذلك . ولكن معظم السياسيين يعارضون هذه الفكرة
فيلشب الخلاف بين أعضاء الوزارة بسبب هذه المسألة . ويموت حسن صبرى
في هذه الأثناء وتجيء وزارة حسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ - فبراير ١٩٤٢)
ولكن العلاقات تفسد بينها وبين السراى وتسوء الحالة الاقتصادية إلى حد خطير .
وتظهر انجلترا تبرمها وضيقها بحكومات الأقلية التي ينقص حكمها الاطمئنان
والاستقرار في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الامبراطورية ، ولهذا تقر انجلترا
أن يتولى الوفد - حزب الأغلبية وقتئذ - الحكم .

وكانت طريقة فرض الانجليز للوفد لحكم البلاد مهينة للشعب والجيش والملك ،

رأس البلاد ودمر كرامتها حينئذ . وكان فاروق لا يزال في أعين الشعب ذلك الملك الشاب المحبوب الذي توسم الخير على يديه بعد أن قدم إليه . لمسكا مستقيما وطنيا لاسيما وقد تزوج في سن مبكرة من ابنة أحد كبار الموظفين من غير أفراد العائلة المالكة (١٩٣٨) . وتأزمت الأمور بين الوفد والسراى التى كانت ترى تأليف حكومة قومية ولكن الوفد كان يرفض ويصمم على وزارة وفدية بحته . وهنا يتدخل الممثل الانجليزى فى مصر (٤ فبراير ١٩٤٢) ويرسل إنذاره المشهور : « إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى إلى تأليف وزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يقبل نتائج ذلك » (١) . وفى ذلك الإنذار تهديد بالخلع . وجاءت الدبابات البريطانية تحاصر قصر عابدين تأييدا للإنذار . وهكذا تقوم وزارة وفدية لا يفرضها الشعب على الملك كما ينبغي أن يكون الوضع بل تفرضها إنجلترا ، خصم الشعب .

وينفرد الوفد بالحكم ما بقى من مدة الحرب . وطوال هذه المدة لم تهم وزارة الوفد بأى مجهود ظاهر يكسبه مصر حقوقا أثناء الحرب . فالوفد ينشئ أغصاب إنجلترا ولم يحاول الوفد بث عراقيل خطيرة أمام إنجلترا . بل بات واضحا أن حكومة الوفد قد عازمت على التسليم بكل ما يطلبه الانجليز منها . وأنضمت مصر اقتصادها وكل مرافقها لخدمة المجهود الحربى للحلفاء . والوفد يبتهر هذه الفرصة لخدمة انتصاره وكسب أنصار جدد . وفى تلك الفترة يعرف رأس المال وما يسمى بالاقطاع طريقهما إلى الوفد بانضمام بعض ممثليهما إليه . فالأهواء الحزبية والمنافع الشخصية كانت تسير الأحزاب إلى حد كبير سواء كانت فى الحكم أم خارجه . فالوفد مثلا فى عهد وزارة على ماهر يجاهر

(١) انظر : عبد الرحمن الراعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ - ١٩٠١ - ص ١٠٢

بضرورة ضمان مصالح ومطالب مصر بعد الحرب (أبريل ١٩٤٠) . وكذلك في خلال حكم الوفد أثناء الحرب تنتهز الممارضة الفرصة لتكسب نصرا داخليا وتطالب بنفس المطالب تقريبا . هذه الأحداث كلها كان لها أثرها في توجيه الضباط الأحرار . وهذا هو الاسم الذي عرفت به جماعتهم بعد تنظيمها فيما بعد . وفي تطوير الوسائل التي تعمل على تحقيق فكرتهم . وكان لكل ذلك أثره أيضا في استقلال الضباط الأحرار داخل الجيش عن كل مؤثر خارجي وعن كل قيادة خارجية . ومرت الأيام لتزيد الضباط إيمانا بصواب فكرتهم في العمل وتنير الطريق لهم .

كانت حكومة الوفد - يساندها الانجليز - تتحدى الملك ، وكان الملك يتحين الفرص لإفالتها . وكان فاروق قد سيطرت عليه حالة من الرعب بعد اقتحام الانجليز لقصره بالديابات . وصار يخشى على عرشه من الضياع كما ضاع عرش اسماعيل وهيباش من قبل بسبب التدخل الانجليزي . ويأتي فاروق في تلك الفترة من الأعمال ما يمس كرامة عرشه وكرامة مصر بالتالي . فهو يزور تشرشل في دار السفارة البريطانية ، ويحول قصر رأس التين الى مستشفى عسكري للانجليز ، وهو يرتقى في أحضان جنود أمريكا وضباطهم يلهو ويقضى السهرات معهم . وبعد عام ١٩٤٤ يوغل الملك في تغييره وبذلك يفقد كل ما كان يرجوه المصريون فيه من معاني الوطنية . وصار فاروق يمثل عنصرا من عناصر الخيانة في مصر بعد أن كان - حتى حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ - عنصرا من العناصر الوطنية . فحينئذ كان الاعتداء على قصره اعتداء على مصر حتى أن الضباط الأحرار يحاولون الدار لهذا اليوم بتدبير عملية لآبادة الجنود الانجليز في مصر . ولكنه النظام الملكي الرجعي أولا وقبل كل شيء . وفي ظروف مثل ظروف مصر كان هذا النظام دائما

حائلا دون أى تقدم حقيقى للبلاد . ووجد الضباط الاحرار أنه لا بد من القضاء على ذلك النظام حتى يمكن التفرغ بعدئذ لمشكلتى الاقطاع والاستعمار .

مصر بعد الحرب العالمية :

بعد ذلك تبدأ الفترة الثانية من فترة التمهيد الطويل للثورة (١٩٤٥-١٩٥٢) وهذه الفترة مشحونة بأحداث جسام حدثت معالم الطريق للضباط الاحرار وعجلت بقيام الثورة . ففيها تحدث حرب فلسطين التى تكشف عن مخازى الملكية وقصور أداة الحكم فى مصر وخيانات الرجعية فى العالم العربى . وفيها يتضح موقف كل من الملك وحزب الأغلبية ازاء المصالح الحقيقية للشعب . وفيها يصل السكفاح ضد الانجليز فى منطقة القناة إلى ذروته ، ولكن سرعان ما يصاب بالنكسة عقب حريق القاهرة . ثم لا يلبث أن يزداد النزاع بين السراى والضباط الاحرار حثفا وشدة ويصير أكثر سفورا عن ذى قبل ويوقع الضباط بالسراى هزيمة ساحقة ابان معركة انتخابات نادى الضباط . وفى غفلة صحوة الموت التى تحاول فيها الملكية عبثا لم شعشها يضرب الضباط ضربتهم وتقوم الثورة .

وبانتصار الانجليز فى الحرب العالمية الثانية يستغنون عن وزارة الوفد ، فقد أدت مهمتها بالنسبة اليهم على خير ما يشتهون . وهنا تلتقى مصالح الملك الذى كان ينتظر ذلك اليوم الذى يتخلص فيه من حكومة الوفد ، ومصالح الاحتلال الذى خشى مناورة الوفد له والمطالبة بالجلاء عن مصر . ويسرع الملك إلى إقالة وزارة الوفد (اكتوبر ١٩٤٤) ، وتجيء وزارات السعديين أحمد ماهر ، ثم النقراشى . وكان من رأى هذا الحزب انضمام مصر إلى الحلفاء مما أودى بحياة رئيسه أحمد ماهر (٢٤ فبراير ١٩٤٥) . وجاء بعده النقراشى ، وفى عهده تعلن مصر الحرب على المانيا واليابان قبيل حوالى الشهرين من انتهاء الحرب العالمية

الثانية . وتبدأ الحكومة في أن تخفف من بعض القيود التي فرضتها الحرب وذلك بعد التسليم النهائي لليابان (٢ سبتمبر ١٩٤٥) . فرفع الأحكام العرفية وتبدى الحكومة استعدادا طيبا لتبني القضية الوطنية وتطالب بالدخول في مفاوضات مع بريطانيا لإعادة النظر في معاهدة عام ١٩٣٦ (ديسمبر ١٩٤٥) . والرد البريطاني ولو أنه يقبل مبدأ المفاوضة إلا أنه جاء مخيبا للآمال . فقامت المظاهرات الشعبية في القاهرة والاسكندرية بعنف ضد الانجليز . وانطلقت المظاهرات بعد طول كبت في فترة الحرب . ويقتل في تلك المظاهرات بعض الطلاب ويصاب فيما الكثيرون منهم . وهكذا تستقيل وزارة النقراشي وتجيء وزارة اسماعيل صدقي (١٧ فبراير ١٩٤٦) .

وكان لتلك الأحداث أثرها في أن تغير الحكومة البريطانية موقفها بعض الشيء ونقلت لورد كيلرن — وكان من غلاة الاستعماريين — وأحلت محله سير رونالد كامبل وكانت له دراية بشئون مصر . وفي عهد صدقي تقوم مفاوضات صدقي — بينين التي انتهت إلى مشروع وقع بالأحرف الأولى من أسماء المتفاوضين . (أكتوبر ١٩٤٦) . ولكن ذلك المشروع قوبل بالسخط . فرغم أنه ينص على وجوب الجلاء عام ١٩٤٩ إلا أنه يربط مصر بعجلة بريطانيا بصورة دائمة . فهو يدعو إلى الدفاع المشترك كما أنه يكسب بريطانيا نوعا من الوصاية فيما يخص بالأمور التي يتعاون فيها الجانبان المصري والانجليزي . وفي مذكراته يتخبط صدقي في ذكر عوامل فشل ذلك المشروع . فتارة يذكر أنها الحزبية في مصر وأخرى يقول إنها مساعي إحدى الدول الشيوعية الكبرى التي عملت على افشال كل محاولة للتقارب بين مصر وانجلترا ، وثالثة يرجعها إلى دسائس دوائر حكومة السودان الانجليزية وبعض دوائر وزارة الخارجية البريطانية نفسها (١) .

(١) انظر مذكرات صدقي: ص ٦١ - ١٤٢

على أى حال تسقط قوة الرأى العام حكومة صدق وتعود وزارة النقراش
(ديسمبر ١٩٤٦) . ويجلو والانجليز عن القاهرة والاسكندرية وبعض
المواقع ولستهم لا يعيدون مطالب المصريين اكتر اثنا كبيرا . وتضطر
الحكومة الى عرض القضية على مجلس الأمن ، ولكنها لا تنجح . فالحكومة
المصرية تطلب الجلاء ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . وفى ذلك لم
تكن الدول من رأى مصر . فهناك معاهدة صداقة تربط مصر بالانجلترا وتجعل
وجود هذا الاحتلال أمراً مشروعاً ، والمندوب الانجليزى يشير الى قبول
انجلترا لفكرة الجلاء فى مشروع صدق - بين الذى رفضته مصر . ثم أن
الدول الأعضاء فى المجلس لم تكن كلها دولا ملكية حتى تكن بعض العطف على
مسألة التاج المصرى السودانى . من ناحية أخرى لم يكن ذلك المطلوب يتمشى مع
الاتجاه السائد فى العالم حول حق تقرير المصير للشعوب . ولو تمسكت مصر وقفت
بحق كل من السودان ومصر فى تقرير مصيره لتغيرت غالباً نظرة الدول الى المطالب
المصرية . ولا يجب أن ننسى أيضاً أن الخلافات الحزبية فى مصر والعوامل
الشخصية قد أضعفت مركز مصر أمام العالم ، بينما كان مركز بريطانيا الدولى
عام ١٩٤٧ أقوى منه عقب انتهاء الحرب . بعدئذ تتوالى السكوارث على مصر
والعالم العربى . فيظهر وباء السكوليرا بمصر فى أواخر عام ١٩٤٧ ويحوى قرار
الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) . ويتأزم الموقف يهاج الرأى
العام العربى وتصريح بريطانيا بجلائها عن فلسطين فى موعد غايته ١٩٤٨ .

هذا ما كان من الموقف فى مصر عقب انتهاء الحرب . ولا شك أن هذه
الاحداث قد أثرت على حركة الضباط الاحرار . فبانتهاى الحرب وزوال قيودها
لاحت للضباط فرصة العمل المنظم . وكانت الأوضاع قد تبلورت ولم تعد هناك

فروض تسمح بتفسيرات هذا أو ذاك لاتضية الوطنية . ووضع الضباط نصب أعينهم أنه لم يعد هناك سوى العمل من أجل مصر أو العمل ضد مصر . وهكذا بدأ جمال عبد الناصر ينظم خطوطه ويحدد أعوانه ويمد العدة لمركة مصر المرتقبة . كانت مشكلة انزال الجيش عن الشعب أولى المشاكل التي اعترضته . كان الحاجز بين الشعب والجيش كبيرا وليس من السهل تحطيمه . فالجيش كان الوسيلة التي يستخدمها الحكم ضد الشعب كلما ثار ومضط . وهذه هي صورة الجيش كما رسمها الانجليز للشعب وشاركهم في اظهارها القصر والأحزاب . وهكذا انعدمت الثقة بين الجيش والشعب وانزل عن قضاياء .

والى جانب ذلك كانت هناك عقبات أخرى أمام الضباط . فهناك الملك الذي كان متحالفا مع الرجعية وأحزاب الأقلية ويعمل بوحى من الاستعمار أولصالحه الخاص . وهناك الأحزاب . فأحزاب الأقلية كانت تصل إلى الحكم بأية طريقة خلاف الانتخابات النزيقة . وقد وجدت هذه الأحزاب فرصتها بعد حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ للدعاية لنفسها في المجال القومى . أما حزب الأغلبية فقد بدأ ينحرف عن تمثيل الشعب تمثيلا صحيحا بعد أن ضم إليه الرأسماليين والانتهازيين وربط مصيره بمصالحهم وبعد أن أنهى كفاحه ضد الانجليز . كذلك كانت هناك عناصر الرجعية . وكانت هناك الأمراض الوراثية التي يعانيها شعب مصر ، وهي أمراض خلقية نتيجة لتلك الحقبة الطويلة التي رسخ الشعب تحتها يئن من الفقر والظلم والاهمال ، فكانت أمراض التردد والخوف والنفاق والاستسلام . . . الخ . وعلى هذا الضوء بدأ جمال عبد الناصر يحدد أعداء الوطن تحديدا واضحا (١) . وكانت الروح التي سادت الجيش قد بدأت تبشر بنجاح كبير خلال أحداث عامى

(١) أظن : أنور السادات : صفحات مبهولة : ص ١١٧ - ١٢١

١٩٤٦ - ١٩٤٧ . فالضباط الأحرار كانوا قد بدأوا في خلق رأى عام واسع بين ضباط الجيش منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وذلك حتى يستطيع هذا الرأى أن يحرك الجيش كله نحو هدف واحد وبصورة منظمة . وازداد السخط بين صفوف الجيش وأحس الملك وقادة الجيش والسياسيون بذلك وعملوا على إرجاع الجيش إلى ما كان عليه من سلبية . وبدأت حركة ترقيات الضباط تنشر متتابعة في الصحف وذلك كوسيلة لإرضائهم من جانب ولإيقاع الفرقة بينهم وبين طوائف الشعب من جانب آخر . ولكن الأحداث جاءت سريعة متلاحقة فكشف الغطاء عن الوجه الحقيقى للجميع وتوجه الجيش نحو المعركة الكبرى .

١-٢-١ فلسطين

ألمبت اعتداءات اليهود على عرب فلسطين مشاعر الشعب العربى في مختلف البلاد وقرر الشباب العربى خوض المعركة . ولم تستطع الحكومة منع الجماعات الثائرة منهم من خوض الحرب كمتطوعين . واستقر رأى الضباط الأحرار على مساعدة المقاومة في فلسطين ، فهم كانوا يؤمنون بأن رفح ليست آخر حدود بلادنا وأن سلامتنا تقتضى أن ندافع عن حدود اخواتنا . ووافقت الحكومة بعد تردد على اشتراك الضباط كمتطوعين في القتال الناشب في فلسطين (١) . وفى تلك العمليات لمس الأحرار مدى فساد الاداة الحكومية والفساد فى الجيش نفسه . وتعلن مصر الحرب (١٥ مايو عام ١٩٤٨) وذلك فى الوقت الذى يتدهور فيه مركز مصر الخارجى كما يزداد مركز الوزارة ضعفا على ضعف يتحدى الانجليز لآمال مصر ولسياستها فى السودان . ولم تكن مصر مستعدة استعدادا للحرب لاسياسيا ولا حرييا . فلم يكن لديها السلاح أو الاصدقاء الذين يقفون إلى جانبها

(١) المرجع السابق ص ١٧٧ وكذلك فلسفة الثورة ص ٦٣-٦٤ .

في تلك المحنة . انما كانت الحرب على أية حال فرصة لتحويل الرأي العام في مصر عن مناقشة الأمور الداخلية (١) . وكان على الجيش أن يخوض المعركة كأشجع وأشرف ما يكون . وفي الميدان اتضح الحقيقة المرة ، وهي حقائق كانت - كما يقول ضباط اشتركوا في حرب فلسطين ثم اشتركوا في ثورة ٢٣ يوليو - كفيلة بتثبيط أى أهمية . ففي أرض المعركة لم يكن يوجد شيء يصلح للحرب من سلاح أو عتاد أو ذخيرة أو مواصلات . وكان الجيش يحارب في فلسطين وقيادته الفعلية في القاهرة . ويرى الضباط أن عدم وجود قيادة حقيقية للجيش هو سبب الهزيمة . فراد السخط على القيادات وعمل الأحرار على تغييرها وتغيير الأوضاع الشاذة في البلاد من أساسها . وفي الواقع كان الجيش - كما يقول الرئيس جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة (٢) - يحارب في فلسطين وأحلامه في مصر ، وقلوبه تنفخ في الوطن الذي تركه الذئاب ترعاه . وفي الخنادق في أرض المعركة كانت خلايا الضباط الأحرار تجتمع وتدوس وتبحث . وكانوا متفقين تماما على أن مصر هي ميدان جهادهم الأكبر ، وانها « فالوجة » أخرى على نطاق واسع . فالشعب في مصر قد ضرر به وحاصرتة المشاكل والأعداء ولعبت بأقداره مؤمرات ومطامع وشهوات .

وما حدث في فلسطين بالنسبة للشعب المصري حدث بالنسبة للشعوب العربية الأخرى . فهذه الشعوب قابلت الحرب في فلسطين بنفس الدرجة من الحماس . فهناك مشاركة في الشعور وفي التقدير لحدود سلامتها . فهي أيضا كانت تحس أن حدودها ليست هي التي تفصلها عن جيرانها العرب ، بل أن حدود الشعب العربي في كل مكان هي حدودها وسلامة هذه الحدود فيها سلامتها . ثم خرجت تلك الشعوب

(١) محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة ص ١٦٢ .

(٢) ص ١٢/١٣ .

من الحرب بنفس المرارة والخيبة . فشكلها تعرضت لنفس العوامل ونفس القوى التي ساقتها جميعا إلى الهزيمة . وبات واضحا أن الذي يحدث في فلسطين من تشريد للاهالي واغتصاب للحقوق يمكن أن يحدث في أى بلد عربي في المنطقة مادام مستسلما للعوامل والعناصر والقوى التي أسهمت في اخراج مأساة فلسطين إلى حيز الوجود ، وعلى رأسها الاستعمار وأذناؤه في المنطقة .

وانتهى التدخل في فلسطين بالهزيمة ومدة رودس الدائمة . وكان واضحا أن الدول العربية - للعوامل التي ذكرت - لم تتضامن مع مصر بالقدر الذي كان مفروضا أن يؤدي إلى النصر . ومن الميدان عاد الجيش وعاد الضباط الأحرار إلى مصر لبدأوا العمل فورا . وكان الوقت مناسباً كما كانت الأحداث في الداخل تتطور بسرعة . ففي الداخل ظهرت قوة الإخوان المسلمين بشكل رأته الحكومة خطرا على سلطاتها وعلى مركزها فتعل هذه الجماعة (ديسمبر ١٩٤٨) . ويدفع النقراشي حياته ثمنا لذلك في أواخر العام نفسه . وجاءت إلى الحكم وزارة سعدية أخرى هي وزارة إبراهيم عبد الهادي ، وهذه شغلت بالموقف الداخلي وبخصوصها وفي عهدها نشط القسم السياسي وأهدرت الحقوق والحريات . ويؤلف حسين سري وزارة ائتلافية ثم وزارة محايمة تمت في عهدها عملية الانتخابات . وهكذا كانت الأحوال في مصر تتخبط وظهر التناحر الحزبي بأجلى معانية .

آفة مكرمة لاوفر - الكفاح في القناة

عاد الوفد إلى الحكم (يناير ١٩٥٠) إثر الانتخابات التي أجرتها وزارة حسين سري ، وعقب هذه الفترة الطويلة التي ظل فيها بعيدا عن الحكم والتي ناله فيها خصومة بكثير من الاضطهاد . لذلك يرى الوفد في تلك المرة أن يستفيد من دروس الماضي وأن يحارب خصومه عن طريق التقرب إلى السراى - السلاح

التقليدى للأحزاب . وكان لتخاذل الحكومة الواضح أثره فى تمادى الملك فى غيبه
وتدخله فى شئون الحكم، بعدما كان متخوفا من وزارة الوفد التى بدأ أن الشعب
قد فرضها عليه هذه المرة . ويتمادى الوفد بالتالى فى اعتياده فى سياسته على الرضاء
السامى ، وتظهر بدعة جديدة فى التدخل فى شئون الحكم تباركها الحكومة
وتسميها « بالتوجيهات الملكية » . وكانت تلك التوجيهات فى الواقع بمثابة
أوامر ملكية واجبة التنفيذ . وغالبا ما كانت الوزارة تتخذها حجة للتخلص
من مسئوليتها الوزارية مخالفة بذلك روح الدستور . وهكذا وجدت هذه
« التوجيهات » طريقها إلى مختلف الوزارات ، وصارت السراى تسيطر على جهاز
الدولة . وامتد هذا الطغيان إلى الأداة التشريعية والقضائية . فلا تكاد تثار مسألة
التحقيقات الخاصة بصفقات الأسلحة الفاسدة التى أمد بها جيش مصر بفلسطين
فى مجلس الشيوخ حتى تصدر المراسيم التى تعصف بكيان مجلس الشيوخ وتخرج
منه عددا كبيرا من المعارضين (مراسيم ١٧ يونيه ١٩٥٠) (١) . وتشل حركة
النائب العام خلال تحقيقات هذه الصفقات بأمر الملك (٢) . ويعتظر كبار الموظفين
إلى الاستقالة إذا لم يجوزوا الرضاء السامى . وأصبحت سمعة الحكم المصرى
مضغة فى الأفواه فى الداخل والخارج مما حدا بأقطاب المعارضة إلى إرسال كتاب
لفاروق يطلبون فيه وضع حد لهذه المفاسد . ومن أصدق ما جاء بذلك الكتاب
هذه الفقرة التى تقول « واقع يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله
وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون » .

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعى . مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ص ٢٠٠ - ٢١٢

(٢) المرجع السابق . أنظر أيضا : محمد حسين هيكل - مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢

في هذه الظروف كانت جماعة الضباط الأحرار تعمل في صمت بعد عودتهم من فلسطين . وكان ذلك وقتا مناسباً للعمل وأمر طبيعياً أيضاً . فغالبا ما تحدث الثورات نتيجة لحروب فاشلة . والفشل في الحرب لا شك يزلزل قواعد الحكم ويقوض أركان النظام الذي في عهده قامت الحرب الفاشلة . فالفشل بلا ريب يدعو إلى الشك في مقدرة القائمين بالأمر وصلاحيه نظام الحكم بالتالي . كان تنظيم الضباط الأحرار قد لحقته خسائر كبيرة أبان معركة فلسطين . ولكنهم بدأوا يعملون على إعادة الاتصال من جديد . وتكونت في أواخر عام ١٩٤٩ هيئة تأسيسية للضباط الأحرار توطئة للسيطرة على الجيش تماما . وفي يناير عام ١٩٥٠ أجريت انتخابات رئاسة الهيئة التنفيذية وانتخب جمال عبد الناصر رئيسا لها بالاجماع . وبذلك بدأ تقليد جديد للجموعة وهو انتخاب رئيس جديد كل عام . وتم انتخاب جمال رئيسا أيضا في يناير ١٩٥١ ، ١٩٥٢ (١) . وفرغ الضباط من وضع أساس للتنظيم كله وأفروا التنظيم العام للتشكيل السري داخل الجيش . ومضى الضباط يعدون للمعركة الكبرى ، وخرجت المنشورات السرية لتتض مضاجع قادة الجيش والقصر والحكومة . وكانت منشورات ثورية تعكس أهداف الشعب وأمنيته وتنادى بالعدالة الاجتماعية والقضاء على الاستعمار وأذناه به وتندد بالأحلاف العسكرية والدفاع المشترك وتكوين جيش وطني قوي وإيجاد حكم نيابي سليم . وقد قدر الضباط في عام ١٩٥٠ فترة خمسة سنوات استعدادا للقيام بالاضربة الحاسمة . ولكن الظروف السياسية ، وتطور الأحداث في البلاد بشكل سريع ومثير جعلتهم يقصرون من أمد هذه الفترة .

وفي أكتوبر عام ١٩٥١ يقع حدث هام في تاريخ مصر القومي . إذ تعلن

(١) أنظر : أنور السادات في صفحات مجهولة (ص ٢٠٤) ؛ وقصة الثورة كاملة (ص ٤٨) -

الحكومة المصرية الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي يناير ويوليه عام ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان . وتقدم الحكومة على ذلك أمام الضغط الشعبي المتزايد ونمو الوعى القومى ونقض انجلترا المتكرر لمعاهدة عام ١٩٣٦ ، وبعد أن يتبين للحكومة الوفدية بجلاء عدم جدوى المحادثات الدائرة بينها وبين الحكومة الانجليزية رغم التساهل الذى أبداه المتفاوضون المصريون . كذلك قدرت حكومة الوفد أن هذا الإجراء سوف يوطد مركزها إزاء الشعب ويصرف الناس عن الحديث عن انحراف الوفد وتهاونه ويرضى هذه الفئة المتحمسة من الشباب الوفدى التى لم يرضها دخول العناصر الرأسمالية إلى الوفد وهبشها بمصالح الشعب . وقد كان لذلك الاعلان فى الواقع نتائج خطيرة لم تكن الحكومة مقدرة لها ، كما لم تكن قد أعدت لكل شيء عدته كما سبق أن أعلنت للشعب . فالامر لم يتعد تنفيذ بعض الإجراءات المترتبة على الإلغاء ، وكتابات حماسية حول الغاء المعاهدة .

وكما كان الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ بداية طيبة لمرحلة جديدة من مراحل كفاح الشعب ضد الاستعمار فقد كان ذلك فرصة أيضا لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة . ولكن الوفد لم يقدم على تلك الخطوة واستمر فى سياسته الحزبية . والأحزاب من جانبها ، بالإضافة إلى الظروف الداخلية والخارجية ، لم تسهل مهمة الوزارة الوفدية . وهكذا ترك الشعب يخوض المعركة ضد قوات الاحتلال فى القنساء . وتبدأ حركة الفدائيين وكانت تهدف إلى تدمير مستودعات العدر ومخازنه وقطع خطوط مواصلاته وتموينه وجعل وجوده فى منطقة القناة مستحيلا . ورغم أنه لم تكن هناك قيادة موحدة لكتائب الفدائيين فقد حدث تكتل بين فئات الشعب . واشترك الضباط الأحرار فى النشاط ، والتحق بعضهم بفرقة الفدائيين التى انطلقت إلى فلسطين بقيادة أحمد عبد العزيز ، وذلك بعد إحالتهم إلى الاستيراع

مطلبهم (١) ، وقاموا بتمرين الطلبة والعمال والفلاحين وامتدادهم بالأسلحة . وانسحب العمال المصريون من القاعدة بالقناة وهذا أصاب الانجليز بالأضرار . وقامت المعارك بين المصريين والقوات المحتلة في مدن القناة . واحتل الانجليز معظم المناطق الهامة هناك وأقاموا فيها الحكم العسكري وشلوا حركة النقل والإجراءات الصحية . وشهدت الأيام في أواخر عام ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢ أحداثا واشتباكات خطيرة في منطقة القناة .

ويتجلى الانجليز في اعتداءاتهم في منطقة القناة ويزيلون حيا بأكمله من أحياء السويس كان يسمى كفر عبده (٨ ديسمبر ١٩٥١) ويشردون نحو ألفين من سكانه . وقد قوبل ذلك بالإجراء بالاستنكار في أنحاء العالم وأراد الأمانة المصرية البريطانية استحقاقا . وتبلغ مصر أمر ذلك العدوان إلى هيئة الأمم المتحدة ولسكنها لاتعير احتجاج مصر أهمية كبيرة ، فلم يكن لمصر حيثئذ أصدقاء أقوياء يؤيدون سياستها . وفي نفس الوقت تقرر الحكومة المصرية سحب سفيرها - عبد الفتاح عمرو - من لندن (١١ ديسمبر عام ١٩٥١) احتجاجا على الاعتداءات البريطانية المتكررة . كذلك تقرر الحكومة الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز في المصالح الحكومية واستصدار تشريع بمعاقبة كل مصري يتعاون مع السلطات العسكرية الأجنبية وتشريع يمكن المصريين من حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم وبلادهم .

وفي هذه الأثناء يكشف فاروق عن وجهه الحقيقي . فسياسته لم تكن تعمل على التقرب من الشعب بحال ، ويتنكر للشعب في أبان كفاحه ضد الانجليز ويعين حافظ عفيفي - وكان معارضا في الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ - رئيسا للديوان الملكي ، كما يعين عبد الفتاح عمرو وكان معروفا بميله الانجليزية مستشارا للديوان

الملكي في الشؤون الخارجية. ويفاجأ الشعب بكل ذلك كما تفاجأ به الوزارة الوفدية. ولكن الوزارة تلوم الصمت رغم ما في ذلك من تعد على حقوقها الدستورية . وبدأت المظاهرات العدائية ضد فاروق تسير في الشوارع. ودوت الاحتفالات بسقوطه وسقوط أسرته يطلقها الطلبة والعمال وطوائف المواطنين . وكانت تلك الاحتفالات العدائية ضد الملك في الشوارع ظاهرة جديدة في الحياة السياسية في مصر . وتمعلت على أثرها الدراسة في الجامعات والمدارس . وتكرر هذه الاحتفالات عندما يضرب طلبة المدارس الثانوية بعدئذ بمناسبة مولد ولي العهد أحمد فؤاد في أواسط يناير ١٩٥٢ . وتتماز هذه الاضرابات بطابع العنف مع رجال البوليس في الوقت الذي كان رجال البوليس يقفون إلى جوار الشعب في كفاحه بالقناه . وكانت الحياة السياسية في مصر في الواقع تتدهور تدهوراً سريعاً وكان الموقف يغلت من يد الحكومة يوماً بعد يوم . كانت حكومة الوفد تظن أنها بمهادنتها السراي قد اطمأنت الى مركزها فتمضى في سياستها الحزبية والتعسفية . وهي تعي الشعب في نفس الوقت الذي تسير فيه السراي ، وكل من الشعب والملك ناغم على الآخر وحائق عليه . ويستمر تدهور الحياة السياسية . وفي غمار ذلك يحدث حريق القاهرة وتتوالى الوذارات بسرعة .

حريق القاهرة وما بعده :

وكان حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) هو رد الفعل الذي انشاق إليه الشعب المضلل في القاهرة نتيجة لمذبحة الاسماعيليه في اليوم السابق . ففي هذه الممركة احتسب خمسون شهيدا من رجال البوليس وجرح نحو ثمانين منهم (١). وكان ذلك الاعتداء البريطاني تعديا صارخا على حقوق السيادة التي تتمتع بها

(١) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ص ٩٢

الدولة المستقلة كما كان ينطوى على استهتار البريطانيين بالسلطة المحلية واحتقارهم لها . وكانت هذه الحادثة لعلمة لمركز الحكومة وسلطتها وعملت على نقصان هيبتها وضعف ثقة الناس بها . فقامت المظاهرات في القاهرة في اليوم التالى للمعركة . ولم تلبث المظاهرات أن انتقلت إلى اضطرابات سيطر فيها الغوغاء على العاصمة ، وهؤلاء وراحوا يضرمون النار فى الممتلكات البريطانية وبعض الممتلكات الأوربية والأمريكية .

واحراق القاهرة بالصورة التى تم بها ، فضلا عن أنه عمل إجرامى ، فقد أنهى كفاح الأحرار فى القناة وكاد يقضى على كثير من الآمال . وكثر اللغط حول مسئولية هذه الأعمال والحساب من تمت . وتوجهت الأنظار متهمة إلى الشيوعيين والأخوان المسلمين (١) وإلى السراى والانجليز ، فن المفروض أن هؤلاء هم الذين سيفيدون من هذه الاضطرابات التى كلفت البلاد غاليا . فانبجرتا مثلا خرجت من هذه الأحداث بفوائد سياسية وعسكرية عظيمة . وهناك احتمال كبير بأن عملاءهم فى مصر قد أسهموا فى هذه الأحداث بقصد التقليل من قيمة الحركة القومية وإعطائها صبغة عنصرية وتوجيهها ضد الأقليات . . يؤكد البعض بأن منظمى « اخوان الحرية » - التى تأسست بأشراف الأجهزة البريطانية الخاصة لتصرف الشباب المصرى عن قضية البلاد وتشغله بالتسكتل ضد الشيوعية - قد اشتركت فى الأعمال التخريبية فى ذلك اليوم وخاصة هذه الموجهة إلى محلات اليهود ومعايدهم . ومنهما قيل عن مسئولية هذه النكسة ، فلا يمكن انكار

(١) هناك من يعتقد بوجود علاقة وثيقة وتعاون بين الناصر وبوليسه السياسى من جهة وبين كلا من الشيوعيين والأخوان رغم كل شيء . . . انظر : جورج فوشيه - جمال عبد الناصر فى طريق الثورة - بيروت ١٩٦٠ - ص ٣٠٩

(٢) المرجع السابق - ص ٣١١

مسئولية الحكومة وتهاونها ومسئولية الملك ومسئولية الانجليز على الأقل فيما يتعلق بعدوانهم في الاسماعيلية .

ولم ينقذ القاهرة إلا نزول الجيش بالمدينة فعاد الأمن وتوقفت حوادث الحريق وأعلنت الأحكام العرفية. وتوقفت الدراسة في الجامعات والمدارس وتوالى الأوامر العسكرية بمنع التجول والتجمهر . ونشط الضباط الأحرار وأصدروا منشورا يقول : إن الخوثة الموجودين بين المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم للوصول إلى أهدافهم . أنهم يعتبرونكم آلة للقمع والقتل ، آلة لاجبار الشعب على قبول نظام لا يريد . فليفهم هؤلاء الخوثة أن الجيش مسئول عن تحرير البلد وحمايته . لقد نزل الجيش إلى شوارع القاهرة ليضع حدا لمؤامرة الخوثة . ولكنه لن يقبل أن يقوم بدور السفاكين ، لسفك دماء الشعب . ولن نطلق حتى ولا رصاصة واحدة على المظاهرات الشعبية ، ولن نوقف أحدا من هؤلاء الوطنيين المخلصين .. أيها الضباط ... إن البلد في خطر ويجب أن نحذر من المؤامرات التي تحاك ضده وضدكم ... الخ (١) .

وأقال الملك وزارة النحاس في اليوم التالى وتوالى بعدئذ وزارات المستقلين (على ماهر - الهلالى - حسين سرى - ثم الهلالى) . وفرض هذه الوزارات لم يكن يتجاوب مع الشعب ، فهذا كان يعنى عودة الحكم المطلق بصورة أخرى . وهكذا كانت الأمور في البلاد تسير من سوء إلى أسوء كان حريق القاهرة حافزا لبريطانيا لأن تتسبك بموقفها من قضية البلاد لاسيما بعد أن ضعف مركز مصر في الداخل والخارج . وكثر تدخل السراى في شئون الوزارة ووضع العقبات أمامها : تستقيل وزارة على ماهر ويحىء الهلالى ليستقيل هو الآخر حينما يحس بأن السراى تميل إلى التغيير ، ويؤلف حسين سرى الوزارة في جو من عدم

(١) نفس المرجع السابق ص ٣١٣

الاستقرار واستتار من الملك لتظل في الحكم حوالى الأسبوعين (٢-٢٠ يوليو).
وفي غمار أزمة الجيش يستقبل حسين سرى وتبجى. وزارة الهلال الثانية لتسكت في
الحكم بضعة ساعات ثم تقوم الثورة .

وفي غمار هذه الأحداث ظهرت الروح العدائية للملك في الجيش بوضوح .
فالضباط الأحرار كانوا قد وضعوا الملك منذ زمن في قائمة أعداء الشعب وجاءت
الأحداث تؤكد صواب هذا الحكم . وبات واضحاً أن ولاء الجيش للملك
أصبح مشكوكاً فيه . واتضح هذه الحقيقة أكثر للأجانب الذين قدروا نتائج
ذلك الوضع أكثر مما قدر الملك نفسه ، وحتى بات شائعاً في الدوائر الأمريكية
- في أواخر عام ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢ - أن أمريكا قد عدلت عن سياسة
الاعتماد على الملوك في الشرق الأوسط (١) . وأظهرت معركة انتخابات قاذى
الضباط (ديسمبر ١٩٥١ - يناير ١٩٥٢) مدى قوة الضباط الأحرار في معركة التحدي
مع السراى . فادارة الجيش ومخبرات القصر يلزمان تكتل الضباط الأحرار لاسقاط
مرشحي القصر في انتخابات مجلس إدارة النادي . وتصدر رئاسة الجيش أمراً
بالغاء الانتخابات . ولكن الضباط يجتمعون في الميعاد ويرغمون رئاسة الجيش على
الاستجابة لمطالبهم . وتجرى الانتخابات وتسفر عن فوز مرشحي الضباط
الأحرار وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب كرئيس للنادى . ويسقط في الانتخابات
الضباط المعروفون بأنهم صنائع السراى .

وكانت الصدفة العابرة - كما يقول أنور السادات (٢) - هي التي جعلت اسم محمد
نجيب يتردد على ألسنة الضباط . فالأمر كان قد صدر بنقل محمد نجيب من سلاح

(١) أنظر رواية محمود عزى عن حديثه بهذا الصدد مع أحد الساسة الأمريكيين . محمد حسين
حيكل - مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ٣٧٣

(٢) قصة الثورة كاملة ص ٥٧ - ٦٠

الحدود إلى سلاح المشاة وتعيين أحد عملاء السراى مكانه دون مبرر . وبذا بدأ محمد نجيب في محنة . فوقف الضباط الأحرار إلى جاتبة على أساس اقناعه بعدم تقديم استقالته والاحتفاظ به لجولة أخرى ضد السراى . وكانت معركة انتخابات نادي الضباط . وهكذا جاء ترشيح محمد نجيب لتولى قيادة الثورة . وظل نجيب - كما يقول أنور السادات أيضا - يجهل أمر قيام الضباط الأحرار بتدبير ثورة وإتقلاب أو أن بالجيش تنظيما سريا يعد لقلب نظام الحكم ، أو أمر اختياره قائدا للثورة إلا في الصباح المبكر من يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (١) . كذلك لم يتعرف محمد نجيب إلى الأعضاء البارزين في اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار إلا عقب نجاح الثورة (٢) . على أية حال ، يمتضى الضباط الأحرار في خطتهم بعد انتخابات النادي وقد زادوا ثقة بأنفسهم وبقرب خلاص هذا البلد مما يمانيه . ثم يفاجا الجميع بأحداث القاهرة وحريقتها . ويكون ذلك حافزا للجمعية على الإسراع بالقيام بحركتهم .

وجاء شهر يوليو عام ١٩٥٢ بأحداثه التي مرت سريعة متلاحقة : تألف وزارة حسين سرى بعد هرو وعيث من الملك بتأليفها وفرض كريم ثابت وزيرا بها . وتتأزم الامور بين الوزارة والملك على أثر حل مجلس إداره نادي الضباط (١٥ يوليو ١٩٥٢) وتدهور الموقف السياسى فى مصر ، وتخبط الوزراء والمسؤولين فى اقتراح حلول للموقف . وفى غمان هذا التخبط يضرب الأحرار ضربتهم . وتبدأ مرحلة التحول العظيم فى تاريخ مصر الحديث .

(١) أنظر : الرجع السابق : صفحات ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٨٧

(٢) - ورج فوشيه - ص ٣١٧

الطريق إلى الديمقراطية السلمية والاشتراكية العربية

الاشتراكية العربية

الديمقراطية نظام من نظم الحكم . وهي اصطلاح سياسى مأخوذ من كلمة انغريكية تعنى حكم الشعب . والاغريق القدماء هم أول من عرف هذا النظام فى الحكم . فكان أهل الوحدة السياسية حينئذ - من غير العبيد - يجتمعون جميعا لمناقشة شئ أمور الوحدة. ويتبارى الخطباء والمتكلمون فى عرض وجهات النظر والجدل والنقد ثم تتخذ القرارات بعد أن يدلى كل بصوته إزاءها . ومن الطبيعى أن يسفر هذا النظام عن صالح الوحدة كجماعة وأن يمنع انتشار فرد أو أفراد بالسلطة لغير مصلحة الوحدة ومع تطور شكل هذه الوحدة بالاتساع وزيادة عدد السكان ، واستحالة اشتراك أهلها كلهم فى الحكم بأنفسهم ، فقد عرف العالم بعدئذ نظام التمثيل أى البرلمانات فى الحكم . ومعكذا تطورت فكرة الديمقراطية مع مرور الزمن .

وإذا تغير التطبيق الديمقراطى أو مفهوم الديمقراطية لاعتبارات معينة ، فإن روح الديمقراطية وجوهرها لا يمكن تغييرها . فالديمقراطية أولا وقبل كل شئ هي حكم الشعب بنفسه ولصالحه. ولذا يحدد الميثاق الوطنى الذى قدم الرئيس جمال عبد الناصر مشروعه إلى القوى الشعبية (مايو ١٩٦٢) وأقره المؤتمر الوطنى (يونية ١٩٦٢) - يحدد الميثاق مفهوم الديمقراطية فيقول أنها هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا ، وهى تؤكد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه. ولا شك أن ذلك لا يتأتى إلا باتاحة الفرص المتكافئة لجميع أفراد الشعب .

ولكى تطبق الديمقراطية بهذا المفهوم فلا بد من تحرير الشعب اجتماعيا فى

نفس الوقف. فالديمقراطية مع العوز والحاجة والجهل والمرض لا معنى لها . فهي لا تحمل حينئذ من المعنى سوى اسمه، ومستظل حينئذ فئة معينة تحكم وتسيطر وتستغل باسم الديمقراطية . ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى تطبيق نظام اجتماعي جديد يكفل السعادة للجميع ، فجاءت الاشتراكية العربية .

وقد تعددت الآراء والأقوال فيما يتعلق بالاشتراكية بشكل عام . كذلك تعدت مذاهبها ونظمتها ومدارسها . وهناك تفسير مبسط لها بأنها « نظريات أو حركات اجتماعية (وبالتالي اقتصادية وسياسية) تهدف إلى تنظيم مجتمع يقوم على صالح الغالبية من الشعب وذلك عن طريق الملكية الجماعية والرقابة الجماعية لعناصر الإنتاج والتوزيع..... »^(١). وبعبارة أخرى هي سلسلة من التنظيمات والاجراءات التي تحقق الوصول إلى المثل الاشتراكية وأهمها سعادة الجماعة دون النظر للصالح الذاتية الفردية . وقد حدد الميثاق مفهوم الاشتراكية فقال أنها هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً تقديمياً . وهي إقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الإنتاج ومجتمع الخدمات . وعلى ذلك جاءت الاشتراكية العربية لتكون تعبيراً عن رغبات الشعب وتحقيقاً لأمانيه . وهي اشتراكية دعت إليها حاجتنا وتمشى مع ظروفنا . وفي تطبيقها نستفيد من التجارب الاجتماعية في العالم ولكن لا ننقلها . وهي اشتراكية دعت تعاليم الدين الاسلامي إلى معانيها ومفهومها . وهي بذلك تختلف عما هو متطرف من الآراء الاجتماعية الأخرى . وهي اشتراكية لا تعتمد على حكم طبقة واحدة بل على التعاون بين أفراد الشعب أجمع ، وتتيح للجميع فرص العيش الكريم ، وتقبل

(١) د. يحيى عويس - الاشتراكية - ص ٦٤

الملكية الخاصة والفرديّة الغير مستغلة . (١)

والديمقراطية والاشتراكية من ذلك التصوير تصبّحان امتداداً واحداً للعمل الثوري. فالديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية. وهما - كما يقول الميثاق - لا يمكن الفصل بينهما . وعلى ذلك تسير الثورة السياسية جنباً إلى جنب مع الثورة الاجتماعية . وقد بدأ الرئيس جمال عبد الناصر يتكلم عن الاشتراكية ويدهر لها عام ١٩٥٧ بصد فشل المدوان الثلاثي على مصر . ومنذ ذلك الحين أخذت الثورة في رفع شعار إقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني . وبدأت تركز على ذلك الشعار وتسقط الأضواء على معركة العدالة الاجتماعية والكفاية والتوسع في الانتاج في كل نواحيه . كذلك يبين الرئيس في خطبته في ذلك العام الحاجة إلى عدالة التوزيع وأن يكون الدخل القومي موزعاً بطريقة عادلة بين أبناء الأمة . ويبدأ التحول الاشتراكي طريقه في اتجاهات أربع في وقت واحد ، وهي بمثابة الدعائم التي ارتكز عليها المجتمع لتحقيق هذا التحول . هذه الدعائم هي : أولاً ، تأكيد سيطرة الشعب على جميع أدوات الانتاج . ثانياً ، وضع أسس اشتراكية تقوم عليها العلاقات الاجتماعية بين القوى المنتجة في المجتمع . ثالثاً ، ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للواطنين . رابعاً : وضع تخطيط اشتراكي شامل لتحقيق مضاعفة الدخل القومي وتنويع الاقتصاد القومي وتحقيق النمو المتوازن السليم بين قطاعات اقتصادنا المتعددة (٢) .

(١) انظر : الاشتراكية - من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر - كتب قوية - ١٩٦٤ - ص ٤٦

(٢) انظر : على صبي - التطبيق الاشتراكي في مصر - ١٩٦٤ - ص ٢٩ .

وتحس إذا تتبعنا النمو الديمقراطي الاشتراكي منذ قيام الثورة حتى الآن لتبين لنا أن الثورة — من أول الأمر — كانت تعمل على إقامة قواعد واسطة لبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني . فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ كان أمر إقامة حياة ديمقراطية سليمة من أهداف الثورة الستة التي أعلنتها فور قيامها وهي : (١) القضاء على الاستعمار وأعوانه . (٢) القضاء على الاقطاع . (٣) القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . (٤) إقامة جيش وطني قوي . (٥) إقامة عدالة اجتماعية . (٦) إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

وعلى ذلك فالثورة — فور قيامها — تفرض ارادتها على الملك وحكومته توطئة لطرده . ويتخاذل الملك تحت تصميم الشعب الممثل في جيشه . تفرض الثورة قائدا عاما جديدا للقوات المسلحة ويسكت فاروق بعد أن يرى جدية الحركة وخطورتها لوقاومها وتذعن حكومته بالتالي . ويظهر رئيسها ، نجيب الهلالي — ولم يكن قد مضى على تأليفه للحكومة سوى ساعات — استعدادا لاجابة طلبات الجيش ولكن الثورة تفرض تغيير الوزارة ، ويستقيل الهلالي في نفس اليوم ويقبل فاروق الاستقالة . وهكذا تأتي وزارة علي ماهر (٢٤ يوليو) التي فرضها الجيش على فاروق . وفي اليوم التالي تزحف قوة من الجيش إلى الاسكندرية لاملأ رغبات الشعب التالية على الملك . وفي الاسكندرية تنضم قوات الجيش والبحرية بها إلى الثورة . وهناك يطلبون من الملك إبعاد ستة من حاشيته ويذعن فاروق لذلك الطلب . وفي اليوم التالي (٢٦ يوليو) يوجه الجيش انذارا إلى فاروق بالتنازل عن العرش لولي عهده الأمير أحمد فؤاد وذلك بسبب ما دلاقت به البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع مرافق البلاد نتيجة لسوء تصرفكم كذلك يشمل ذلك الانذار أنه وقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك ، وأنه قد تجلّت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح

الأسلحة الفاسدة. وأخيرا يطلب الانذار من فاروق مغادرة البلاد قبل السادسة من مساء نفس اليوم .

والجيش يقدم هذا الانذار باسم الشعب إلى الملك المستبد العايب ، معلنا بذلك كلمة الشعب في نوع من الحكم برم به وفي حاكم انحراف فحق عليه الاقصاء . وجاء ذلك الانذار في الواقع معبرا عن رأى كل فرد في ذلك البلد يؤمن بحقه في الأخذ بنصيب حقيقى في حكم بلاده ، وبحقه في أن ينال نصيبا عادلا من ثروتها وخيراتها .

ولم يجد فاروق بدا من التسليم والتوقيع على الوثيقة التى أعدها الجيش لذلك ، واتى فيها يقرر فاروق أنه ينزل عن العرش نزولا على إرادة الشعب . وكان ذلك ، من الناحية الفعلية ، بمثابة انتهاء لحكم أسرة محمد على في مصر . وهكذا تحدث الثورة ، وهكذا يتم هذا التغير الخطير في تاريخ مصر الحديث إذ يوضع الحاكم لإرادة المحكوم ويستمد إرادته من إرادته . وهذا هو حجر الأساس في التطور الديمقراطي . ثم يسير الركب في الطريق الديمقراطي .

وكان العبء على الثورة ثقيلا . فقد ورث النظام الجديد مجتمعا كان يعيش هذا مغلبا من عهود حياته ، ويعانى الكثير من المشكلات . فهناك مشكلة التخلف الاقتصادى التى كانت تستحكم يوما بعد يوم بسبب التزايد المستمر في عدد السكان دون أن يقابل ذلك نمو مقابل في الدخل القومى . وكان الاقتصاد القومى في حالة تبعية كاملة للخارج ، تسيطر عليه القوى الاستعمارية والإحتكارية الأجنبية لمصلحتها . وكانت تلك القوى تتخذ من هذه السيطرة سلاحا لكبت كل محاولة حقيقية للتحرر . وكانت هناك مشكلة الجود في التوسع في الرقعة الزراعية . وكان القطن هو المادة الأولية التى يعتمد عليها اقتصادنا القومى ، وكنا تصدر القطن ونستورد التخلف بدلا منه . وبذلك نمنح العمل والرخاء للغير ونستبقى أسباب

البطالة والفقر لأنفسنا . فالصناعة لم يكن لها سوى نصيب ضئيل في الاقتصاد القومى . إلى جانب ذلك كانت هناك مشكلة التفاوت الشاسع في توزيع الثروة الوطنية والدخل القومى بين الطبقات . وهذا أدى إلى مشكلة أخرى أشد خطراً ، ألا وهى ترابط المصالح بين الاستعمار في الخارج وقوى رأس المال المستغل في الداخل . وأخيراً كانت هناك موجة التضليل الذى كان الشعب المصرى غارقاً فيها ، وذلك بقصد الإبقاء على هذا النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، وحق يستكين الشعب ويرضى . وقد تسربت هذه الموجة إلى شتى مرافق حياتنا في الثقافة والتعليم والأدب والفن ... الخ (١) .

الاصلاح الزراعى

وبدأت الثورة تسير في الاتجاه الأول في الطريق إلى التحول الاشتراكى ، وبدأت في اخراج سيطرة الشعب على وسائل الانتاج إلى حيز الوجود . واتخذت لذلك أساليب متنوعة في مختلف القطاعات . ففياً يتعلق بقطاع الزراعة مثلاً بدأت الثورة بتحديد الملكية الزراعية وأصدرت قانون الاصلاح الزراعى . والثورة باصدارها هذا القانون - ولما ينقضى شهران على قيامها - كانت إنما تضع الأسس السليمة لتطبيق أكثر من هدف من أهدافها .

وجدت الثورة أن على ماهرلم يتجاوب معها في أول مشروع اصلاحى تقدمت به وهو تحديد الملكية الزراعية . وبدأ لها أنه يضع العقوبات في سبيل صدوره . فهو يجتمع بكبار الملاك من معارضى هذا القانون . وهم يتسكتلون لاحتياط المشروع . وكان يسانداهم في ذلك رجال الأحزاب من كان يهمهم بث العقوبات

(١) أنظر على مبرى - نفس المرجع - ص ١٧-٢٢

في طريق الثورة لزعة مركزها . وينتهي الأمر بعلي ماهر إلى الاستقالة (سبتمبر ١٩٥٢) وبذلك تتولى الثورة الحكم وتجتمع السلطة في محيط واحد . وهذا مما يسهل السير قدما في طريق الثورتين السياسية والاجتماعية في وقت واحد . وفي ذلك يقول جمال عبد الناصر في إحدى خطبه : « لقد جئنا بعلي ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الأملاك تطالب بالقضاء مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية بكل جرأة وبكل صراحة ، فرأينا أن حكم هذا البلد لا يمكن أن يقوم على طبقة تحترق السياسة وتحترق الحكم ، (١) .

وكان أول عمل لأول حكومة للثورة بعد وزارة علي ماهر هو إصدار قانون الإصلاح الزراعي وقانون تنظيم الأحزاب السياسية (٩ سبتمبر ١٩٥٢) . وأهم ما جاء بقانون الإصلاح الزراعي أنه حدد الملكية الزراعية بما لا يزيد عن المائتي فدان للشخص الواحد (تعدل ذلك في عام ١٩٦١ فصار الحد الأقصى للملكية الزراعية مائة فدان) . ولكن ذلك لا يرسى على الشركات والجمعيات التي تستصلح الأراضي لبيعها أو الشركات الصناعية التي تمتلك الأراضي للاستغلال الصناعي . وقدر ثمن الفدان من الأراضي المستولى عليها بعشرة أضعاف القيمة الإيجارية . وقدرت القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة المفروضة على الفدان . وتوزع الأراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين بحيث تكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة . ويؤدي المالك الجديد ثمن الأرض على أقساط طويلة الأجل . وفي ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ وقع رئيس الجمهورية قانونا بإعفاء الملاك الجدد من ثلاثة أرباع ثمن الأرض التي وزعت عليهم طبقا لقانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ . وبذا صار فلاح الإصلاح الزراعي

لا يدفع غير ربع ثمن الأرض ويعفى من جميع الفوائد ويحتسب له كل مادفعه من الثمن المنخفض للأرض .

وهكذا يرى هذا للشروع النور في عهد الثورة بعد أن باءت الجهود في هذا السبيل في العهد البائد بالفشل . فقد بذلت محاولة عام ١٩٤٥ لتحديد الملكية الزراعية إذ اقترح أحد أعضاء مجلس الشيوخ حينئذ عدم جواز زيادة الملكية الزراعية على ١٠٠ فدان مع عدم سريان القانون على الملاك الموجودين وقت صدوره ولا على ورثتهم . ولكن الاقتراح لقي معارضة شديدة في مجلس الشيوخ وانهى به الأمر إلى الرفض والاختناق .

وبتطبيق قانون تحديد الملكية في عهد الثورة يتسع نطاق طبقة صغار الملاك ، ويقضى أو يكاد أن يقضى على طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية ، وكانوا مع قلة عددهم بالنسبة لمجموع الملاك يمتلكون ٢٠٪ من الأراضي الزراعية (١) . وقد كانت أملاك بعض أفراد هذه الطبقة من الضخامة وكان لهم من النفوذ والسلطان على عمالهم الزراعيين ومستأجري أراضيهم بحيث أطلق عليهم لقب الاقطاعيين نسبة إلى ذلك النظام الذى كان معروفا في أوروبا في العصور الوسطى والذي كان من أهم ما يميز الجحالة والإظلام بالنسبة لهذه الحقبة من تاريخ أوروبا . وبذلك يساعد قانون الإصلاح الزراعى على إيجاد نوع من التوازن الإجتماعى فى المجتمع الزراعى يمهّد الطريق للعدالة الإجتماعية والحياة الديمقراطية السليمة ، فضلا عن تحرير الفلاح المصرى وإرجاع أرضه وكرامته إليه .

هل الأحزاب

وتعتمد الثورة إلى مجموعة من القرارات لتأمين أهدافها وتحقيقها : فهى تقرر

(١) كان هناك ٢,١٣٦ أقطاعى يملكون وحدهم حوالى ١٢٠٠,٠٠٠ فدان .

أنظر : على صبرى - نفس المرجع - ص ٢٢

حل الأحزاب السياسية (يناير ١٩٥٣) لتعارض وجودها بأوضاعها حينئذ مع الحياة الديمقراطية السليمة ، وبعد ما بدا من هذه الأحزاب من إصرار على موقفها وعزم على أن تظل دائما كما هي : تحالفا من الاحتكار والاقطاع ورأس المال المستغل . فالجيش كان قد دعا الأحزاب فور قيام الثورة إلى تطهير صفوفها كما فعل الجيش ، وأن تعلن برامجها محدودة واضحة المعالم . كذلك يحمل رئيس الحكومة وقتئذ (على ماهر) على الأحزاب ويدعوها إلى تطهير صفوفها حتى يمكن إقامة حياة نياينة سليمة . ويشير بصراحة إلى أن الأحزاب في مصر هي قوة تركز للتدخل الأجنبي بدلا من أن تكون قوة تركز للوحدة القومية .

ولكن يبدو أن الأحزاب لم تكن تفكر في ذلك الأمر تفكيرا جديا . ومن المرجح أنها كانت تعتقد أن ثورة ٢٣ يوليو ليست سوى انقلاب قصير العمر محدود الأمد . وظلت تترقب الفرص للتخلص من الثورة والعودة إلى الحكم . وموقف الأحزاب هذا دعا الجيش إلى تكرار الإنذار والتهديد بالتدخل وقت اللزوم إذا لم يتم تطهير الأحزاب تماما . ولكن الأحزاب تمادت في ضيها . وبدا واضحا أن الحزبية والأحزاب التي سبق أن أفسدت ثورة عام ١٩١٩ ونسكتها ، تعود مرة أخرى لتعمل على التفرقة بين صفوف الشعب . بل أن بعض العناصر بها لم تتورع عن الاتصال بدول أجنبية بما أُنذر بعودة الفساد . وهكذا يؤدي موقف الأحزاب بالجيش آخر الأمر إلى حلها . ويعلن القسائد العام للقوات المسلحة حل الأحزاب السياسية (١٧ يناير ١٩٥٣) ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب ، وإعلان فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى تتمكن البلاد من إقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم .

ولقد دلت التجارب كما دلت الأحداث فيما بعد على أن الجيش كان على حق في موقفه من الأحزاب . فالضباط الأحرار كانوا قد قرروا — قبيل الحركة —

أن يقوموا بالثورة ثم يسلبوا البلاد للمدنيين في اللحظة التي يفرغ فيها الجيش من عمله الكبير . كذلك قرروا إعادة برلمان الأغلبية المحلول وترك الحكم لحزب الأغلبية يصرف الأمور في البلاد ريثما تجري الانتخابات . وكان الجيش بذلك يريد ضرب المثل للسياسيين وأن يكون قدوة للعمل في سبيل الوطن والحكم الصالح النزيه دون اعتبار لرغبات أو مطامع شخصية (١) . ولكن الجيش أخطأ التقدير . وفي ذلك يقول الرئيس جمال عبد الناصر : « لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها ، تحفزة متأهبة ، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تتحطم أمامها السور ، فتندفع الأمة وراءها صفوفًا متراسة منتظمة تزحف زحفًا مقدسًا إلى الهدف الكبير ... ثم فاجأني الواقع بعد ٢٣ يوليو .. قامت الطليعة بمهمتها ، واقتحمت سور الطغيان ، وخلعت الطاغية ، ووقفت تقتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراسة المنتظمة إلى الهدف الكبير ... وطال انتظارها .. . لقد جاءت بها جموع ليس لها آخر .. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال ! كانت الجموع التي جاءت أشياء متفرقة ، وفلولا متناثرة ، وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير ... وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة ، وإنما من هذه الساعة بدأت .. (٢) »

فبعد أن ضرب الجيش ضربته وقام بالثورة يوم ٢٣ يوليو ، توافد أصدقاء الضباط على القيادة يعرضونهم ويؤدونهم بالنصائح بينما قبع رجال السياسة في بيوتهم ولجأوا إلى الترقب والحذر وانتظار ما يأتي به الغد . ولم يبدأ الساسة من جميع الاتجاهات في التوافد إلى مقر القيادة إلا بعد أن عرف في منتصف يوم

(١) أنور السادات : صفحات مجهولة - القاهرة ١٩٥٤ - ص ٢٣٤-٢٣٥

(٢) فلسفة الثورة ص ٢٠-٢١

٢٦ يوليو أن فاروق قد وقع التنازل وأنه وافق على مغادرة البلاد في الساعة السادسة من نفس اليوم . وهنا بدأت الهيئات السياسية تعد نفسها للمعركة السياسية الجديدة . واتضح أن الحكم كان هدف هذه الأحزاب . بل أن البعض منها تمادى إلى حد التظاهر بفرض وصايتها على الثورة واعتبار ذلك وضعاً طبيعياً ومسالمة مسلماً بها . . واتضح تماماً أن الثورة كانت في واد ، ورجال السياسة في واد آخر .

الجمهورية

وإلى جانب إلغاء الأحزاب ، تعتمد الثورة إلى الغاء بعض الأوضاع التي كانت سائدة في العهد البائد وتميزه . وهي إجراءات لا بد منها لإقامة الحياة الديمقراطية السليمة . فالدستور عام ١٩٢٣ مثلاً لم يكن يتيح للأمة بشكل جدي وعمل أن تكون مصدر السلطات كما كان ينص عليه . بل كانت به ثغرات أتاحَت للملك أن ينفذ منها إلى طريق الاستبداد والطغيان . ويعلن على ما هو أن ذلك الدستور لم يكن يساير الديمقراطية الحرة في تطورها . وعلى ذلك تعلن الثورة سقوط ذلك الدستور (ديسمبر ١٩٥٢) . توطئة لوضع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة .

وتكونت لذلك لجنة من خمسين عضواً يمثلون مختلف الهيئات والطوائف (يناير ١٩٥٣) . واشترك في تلك اللجنة وفديون ودستوريون وسعديون واخوان مسلمون وأعضاء من الحزب الوطني . وانتخبت هذه اللجنة من بينها لجنة من خمسة أعضاء لبحث نظام الحكم . وأجمعت هذه اللجنة على أن نظام الحكم يجب أن يكون جمهورياً على أن يستغنى الشعب في ذلك الأمر . وقد استندت اللجنة في هذا القرار إلى أن النظام الملكي يقوم في الأصل على أساس من

إنكار لسيادة الشعوب وأن نظام الوراثة في الحكم نظام فاسد لا يتفق ومصلحة الشعب ويحجر في آخر الأمر إلى أوجم العوائق . وعلى ذلك فهناك تعارض وجفاء لاشك فيهما بين النظام الملكي والحكم الديمقراطي . كذلك تستدل اللجنة في بيانها بسايات تاريخية تظهر فساد النظام الملكي وعدم مساييرته للعصر الحديث واتخاذ كثير من الدول للجمهورية نظاما للحكم وهجرانها النظام الملكي الذي تدل الدلائل على أنه في طريقه إلى الزوال . كذلك تشير اللجنة إلى ملاقته مصر من محن في ظل النظام الملكي الذي فرضته أسرة محمد علي والدول الأجنبية على مصر .

ويتبع ذلك إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية . ففي يوم ١٨ يونيه عام ١٩٥٣ أعلن الثورة - باسم الشعب - إلغاء النظام الملكي مع إلغاء الألقاب من أسرة محمد علي التي انتهى حكمها . وإعلان الجمهورية على أن يكون الشعب الكلمة الأخيرة في نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس . ويشير ذلك القرار التاريخي بإعلان الجمهورية إلى أن فاروق كان « حجر الزاوية الذي يستند إليه الاستعمار ، وإلى أن تاريخ أسرة محمد علي في مصر كان سلسلة من الخيانات التي ارتكبت في حق الشعب . وهكذا ينتهي حكم أسرة محمد علي الذي بدأ في مايو ١٨٠٥ . وهكذا أيضا ينهي الشعب المصري حكم هذه الأسرة بعد أن رفع الشعب نفسه مؤسسها - محمد علي - إلى منصب الولاية بإرادته ورغبته . ويصير يوم ١٨ يونيه عيداً وطنياً رسمياً باسم « عيد الجمهورية » .

وفي نفس الغام تقرر الثورة ، صادرة أموال الملك السابق وممتلكاته لصالح الشعب (سبتمبر ١٩٥٣) . ومن هذه الممتلكات ٤٨ ألف فدان من الأراضي الزراعية . كذلك تقرر الثورة استرداد أموال الشعب من أسرة محمد علي وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة ، ولأسباب بعد أن تبين أن الكثيرين من أفرادها يقومون بتهريب أموالهم إلى الخارج . وقد كانت الثورة كريهة في معاملتها لهم . فقد منحت من يستحق منهم مرتبات شهرية كما سمحت لهم بالبقاء في قصورهم .

ونتهى فترة الانتقال ، التي سبق أن تحدت بثلاث سنوات ، في ١٦ يناير ١٩٥٦ .
وعلى ذلك أضع الثورة دستورا جديدا يعلنه الرئيس جمال عبد الناصر . وكان
برنامجا هو برنامج الثورة . وأهم ما احتواه ذلك الدستور أنه جاء تعبيرا عن
إرادة الشعب . كذلك يقرر الدستور في المادة الأولى أن مصر دولة عربية مستقلة
ذات سيادة وأنها جمهورية ديمقراطية وأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية .
وبذلك يكون ذلك الدستور أول دستور مصري يقرر أن الشعب المصري جزء
من الأمة العربية . وهكذا تخرج فكرة القومية العربية إلى الوجود بصورة
عملية ورسمية ، لا سيما وقد نص الدستوران السوري (١٩٥٠) والأردني (١٩٥٢)
على ذلك الأمر أيضا . ويختار الدستور النظام الجمهوري الرئاسي نظاما للحكم .
ويكفل ذلك الدستور الحرية والأمن والطمانينة وتكافؤ الفرص لكل المصريين .
ويعمل على التوافق بين النشاط الإقتصادي الخاص والنشاط الإقتصادي العام .
كذلك يعترف بالملكية الخاصة ويضع على تشجيع الدولة للإدخار والتعاون . وبما
يميز هذا الدستور أيضا أن المرأة في مصر تكتسب لأول مرة حق الانتخاب وحق
عضوية المجلس النيابي . ثم يستفتى الشعب على الدستور وعلى رئاسة الجمهورية
(٢٣ يولييه ١٩٥٦) ويسفر الإستفتاء عن شبه إجماع من الشعب على الدستور
واتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية .

خطوة أخرى تخطوها الثورة في طريق الاشتراكية والحرية الإجتماعية وهي
مقدمة كما رأينا ولازمة لمسارسة الحرية السياسية ، وهي القضاء على الإحتكار
ويتمثل ذلك في عملية التمييز ، والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات وحفظ
كرامة المواطن وسحقه في الحياة وصدور قوانين يوليو الاشتراكية .

تمهيد الاقتصاد القومي — قوانين يوليو الاشتراكية :

بعد تأميم قناة السويس وشن الدول الإستعمارية حربا اقتصادية ضدنا ظهر

جليلاً مدى الخطورة التي يتعرض لها الإقتصاد القومى من جراء السيطرة الخارجية عليه . وظهر واضحاً مدى حاجة البلاد إلى سيطرة أبنائها على مراكز التحكم فى اقتصاديات بلادهم . وعلاوة على تجميد أرصدتنا ، بعد التأمين ، بهذه الدول كإجراء انتقامى ووسيلة من وسائل الحرب الاقتصادية التى شنوها علينا ، تعتمد الدول إلى الإيعان فى الأضرار بأقتصادياتنا وترسل التعليمات أعمالها ومؤسساتها والبنوك الأجنبية فى مصر بالعمل على عرقلة الإقتصاد المصرى . وبالفعل تمتنع هذه البنوك عن تمويل محصول القطن أو التمويل الصناعى والتجارى وتعتمد إلى مثل حركة المعاملات التجارية وزعزعة مركز مصر الإقتصادى وإشاعة الذعر فى الداخل والخارج .

وعلى أثر العدوان الثلاثى على مصر فرضت الحراسة على مؤسسات وأموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين فى مصر . وتسلم الحراس المصريون بنوك وشركات ومؤسسات الأعداء فى مصر ومنها شركات التأمين والبترول والتعدين والمياه والكهرباء وبلغ عددها ١٥٠٠ مؤسسة . وخلال فترة الحراسة تبين بوضوح مدى تغلغل السيطرة الأجنبية حقاً فى شتى مرافق الحياة الإقتصادية فى بلادنا ومدى خطرها . وعلى ذلك فبعد اخفاق العدوان الثلاثى على مصر تصدر قوانين تمهيد الإقتصاد القومى وتحريره من السيطرة الأجنبية ويتمنح عن ذلك :

١ - إنشاء المؤسسة الإقتصادية (١٣ يناير ١٩٥٧) لثنية الإقتصاد القومى ووضع سياسة استثمار أموال المؤسسة - التى تتكون من أنصبة الحكومة فى رؤوس أموال الشركات المساهمة ومزرووس أموال المؤسسات العامة التى تتبع المؤسسة الاقتصادية - وذلك بما يحقق مصلحة الإقتصاد القومى .

٢ - تمهيد البنوك . ويتم ذلك فى اليوم التالى (١٤ يناير ١٩٥٧) وبهذا

تقوم بأعمال البنوك في مصر شركات مساهمة مصرية يملك المصريون أسهمها كما يتولى مصريون إدارتها . وقد اتضح أن البنوك الأجنبية في مصر لا يزيد رأسمالها عن ٥٠٢ مليون جنيه ولكنها كانت تتحكم في نحو مائة مليون جنيه من جملة ودائع البنوك التجارية ، وأن البنوك الفرنسية والانجليزية كان لها رأسمال مستغل في مصر لا يزيد عن ٢ مليون جنيه ولكن ودايع المصريين فيها كانت تقرب من ١٠٠ مليون جنيه .

٣ - تمصير شركات التأمين . ويصدر بذلك قانون بنفس اليوم . وهذه الشركات في الواقع جهاز هام يساعد على إيجاد استقرار اجتماعي في البلاد وذلك بتشجيع الأفراد على الإدخار ومواجهة مخاطر الحياة في اطمئنان . كذلك تملك هذه الشركات أموالا كثيرة تكون جزءا كبيرا من المدخرات القومية التي يمكن إستغلالها في الأسهم في تمويل نهضة البلاد الإقتصادية . ومن المعروف أنه حتى عام ١٩٥٤ كانت تمارس أعمال التأمين في مصر ١٣٥ شركة منها ١٢٣ شركة غير مصرية تملك في مصر أموالا تبلغ نحو عشرين مليون جنيه من مجموع أصول شركات التأمين التي تبلغ ٣٨ مليون جنيه .

٤ - تمصير الوكالات التجارية . ويصدر قانون بذلك مع قانون تمصير شركات التأمين . وهذه الوكالات لها أهميتها في النشاط الإقتصادي للبلاد . فهي التي تمد الأسواق المحلية بما تحتاج إليه من الخارج من معدات وآلات ودواء وتموين الخ وكانت هذه الوكالات بطبيعة الحال تتحكم في أسعار الحاجيات الضرورية المستوردة كما كانت وسيلة تهريب النقد إلى الخارج تحت ستار العمليات التجارية .

وأخيرا فيصدر قوانين يوليو الإشتراكية عام ١٩٦١ يبدأ مجتمعنا الإشتراكي

يستكمل ملامحه الأساسية وتكون الثورة الاجتماعية قد وصلت إلى مداها المطلوب، ويحسم الميثاق هذه المعاني فيقول : « إن قوانين يوليو عام ١٩٦١ ، بالعمل الاشتراكي العظيم الذي حققته تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت إليه قوة الدفع الثورة في المجال الاقتصادي . . . ان هذه القوانين — إمتداد لمقدمات سبقتها — كانت جسراً عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير . . . ان القوانين يوليو المجيدة والطريقة الحاسمة التي تمت بها والجهود الموقفة الشجاعة التي بذلها مئات الآلاف من أبناء الشعب العاملين في المؤسسات التي انتقلت ملكيتها إلى الشعب بهذه القوانين في الفترة المرحلة التي أعقبت عملية التحويل الواسعة المدى قد مكنت من حفظ السكفافية الإنتاجية بهذه المؤسسات ودورها . . . »

ومن أم ما جاء بهذه القوانين تأميم جميع البنوك وشركات التأمين ، واشتراك الدولة في رأس مال ٩١ شركة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ ، وتحديد ملكية الفرد في رأس مال ١٥٩ شركة بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيه . كذلك تنظم هذه القوانين توزيع أرباح الشركات على أساس ٧٥ ٪ من الأرباح للمساهمين ، ٢٥ ٪ تخصص للموظفين والعمال بها ، وتحم اشتراك العمال والموظفين في مجالس إدارة الشركات بعضوين في المجلس عن طريق الانتخاب بالاقتراع السري وعلى ألا يزيد أعضاء المجلس عن سبعة أعضاء . وتحدد هذه القوانين الحد الأعلى للمرتبات . فلا يجب أن يتجاوز المرتب في أي مؤسسة أو شركة ٥٠٠٠ جنيه في العام للفرد . وتحدد الحد الأدنى لأجور العمال بحيث لا يقل أجر العامل اليومي عن ٢٥ قرشاً كما تحدد ساعات العمل للعمال في المؤسسات الصناعية (٢ ساعة أسبوعياً) . وتتناول هذه القوانين أيضاً أمر الحد من الدخول المرتفعة فتفرض ضرائب تصاعدية تبلغ ٩٠ ٪ من مجموع الإيراد الكلي العائلي إذا زاد عن عشرة آلاف جنيه .

التنظيمات الشعبية

ويبدأ إقامة حياة ديمقراطية سليمة تلجأ الثورة إلى تكوين تنظيمات شعبية تمثل إرادة وآمال الشعب وتؤكد سيادته ، على أن تتجمع السلطة العليا في يدها ويتم تكوينها بالإنتخاب المباشر الحر . وسارت التجربة الجديدة في خطوات متتابة . وكان علينا أن نستفيد من أخطاء أو مرايا كل خطوة ، حتى وصلت التجربة إلى مرحلة النضج بتكوين الإتحاد الاشتراكي العربي .

وكخطوة في هذا السبيل تعلن الثورة قيام أول تنظيم شعبي بعد إلغاء الأحزاب وإنشاء هيئة التحرير (٢٣ يناير ١٩٥٣) . وكان هذا الأمر طبيعيا ولازما بعد أن وضعت الثورة حدا للحرب الطاحنة بين الأحزاب والتي كانت تسدزف بمجهود الأمة وتعطل جهادها وتعليل أمد وجوديتها . فكانت الحاجة في الواقع ماسة إلى وجود هيئة تنظم بمجهود الشعب على إختلاف طوائفه وطبقاته وتنسيق بمجهود العاملين في مختلف الميادين . لجأت هيئة التحرير وعلى رأس أهدافها إجلاء القوات الأجنبية عن وادي النيل دون قيد أو شرط وتحريره من أى إستعمار سياسى أو إقتصادي أو إجتماعى . واستطاعت هيئة التحرير أن تلبى حاجات النضال القومى خلال فترات الكفاح من أجل حرية الوطن وإجلاء المستعمر عن البلاد .

والإتحاد القومى خطوة أخرى في سبيل الحياة الديمقراطية السليمة . وقد نص دستور يناير عام ١٩٥٦ (المادة ١٩٢) على تكوين المواطنين لإتحاد قومى يعمل على تحقيق الأهداف التى من أجلها قامت الثورة وبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية . كذلك ينص ذلك الدستور على أن يتولى

الإتحاد القومى الترشيع لعضوية مجلس الأمة . وكانت الثورة ترجو أن يكون الاتحاد القومى إتحادا للأمة العربية ، كأول سبيل الأمن فى بناء الوطن . فالإتحاد هو الدعامة التى لا يمكن بناء أمة أن يركز على غيرها ، والأمة فى حاجة إلى أن نعيء نفسها وتحشد مواردها وإمكاناتها بلافرقة ولاقتنه ولا احقاد .

كذلك كانت الثورة ترمى إلى جعل ذلك الإتحاد جسدا منيعا يحول دون الإستعمار وتقسيم العرب وسددا منيعا أمام قوى الرجعية . لذلك ينص الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة (عام ١٩٥٨) على أن يكون المواطنون إتحادا قوميا ، للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولهكذا كانت الثورة أخطأت التقدير . وذلك كما يقول الرئيس جمال عبد الناصر فى بيانه (١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١) الذى واجه فيه بصراحة وشجاعة الدروس التى تلقيناها من انقضاذه الرجعية فى سوريا فى سبتمبر ١٩٦١ . فقد تسالت الرجعية إلى الإتحاد القومى وتمكنت من شل فاعلياته الثورية وحولته إلى مجرد وجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية .

وهكذا تكون هذه التنظيمات الشعبية التى قامت أو جرت محاولات اقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها وقصرت دونه . ومع ذلك فدروس الفشل هذه قد أفادت بلا شك عند قيام التنظيم الشعبى الأخير ، وهو الإتحاد الاشتراكي العربى . وفى مشروع التنظيم الشعبى الذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية (٢ يوليو ١٩٦٢) ، تتضح معالم أسباب هذا الفشل . وظهر أن قوى الثورة فى مواجهتها لاحتية التغيير الإجتماعى لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلا للعمل الثورى تلتقى عليه الجهود . من ناحية ثانية كان

الفكر الثورى - وهو يتطلع إلى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفي مواجهة الظروف المحيطة به - قد وقع في الخطأ وتوهم أن الطبقة المحتلة ، التي كان لابد أن تسلبها الثورة امتيازاتها الإستغلالية ، يمكنها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة في الثورة. من ناحية ثالثة، ونتيجة لذلك فقد ضاع عنصر الإلتزام في التنظيمات الشعبية .

الاتحاد الاشتراكي العربي

وعلى ضوء تجربة الاتحاد القومى يتكون الاتحاد الاشتراكي العربى . وقد سبقت ذلك التكوين دراسات حول حماية الثورة الاشتراكية ووسائل تمثيل شعبى حقيقى ووضع كل طاقات العمل تحت تصرف القوى الشعبية . وتنهض هذه الجهود من تكوين المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ثم الاتحاد الاشتراكي العربى.

فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ يصدر الرئيس جمال عبد الناصر بيانا سياسيا يحدد فيه تنظيم العمل الشعبى. ونص البيان على تشكيل لجنة تسمى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية لدراسة الطريقة التى يمكن بها اختيار ممثلين للقوى الشعبية فى مؤتمر وطنى بطريقة الانتخابات . كذلك يقرر ذلك البيان أن المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مهمتين أساسيتين : أولا ، إصدار ميثاق وطنى . ثانيا ، تحديد طريقة تكوين القواعد الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربى .

فالعمل الثورى الوطنى يجب أن يرتبط بميثاق محدد وواضح. وغايات العمل الوطنى والوسائل الوطنيه الى هذه الأهداف يجب أن تكون وحدها الأساس التى تجتمع عليه القوى الشعبيه للوطن . والميثاق الوطنى والإرتباط به سوف يكون أساس الانتخابات العامه التى تجرى فى الجمهورية لإنتخاب اللجان الأساسية للاتحاد

الإشتراكي العربي في كل قرية وكل مدينة . ويتولى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية وضع القواعد التي تجري الانتخابات على أساسها ، وتكون هذه اللجان التأسيسية المنتخبة هي قاعدة المؤتمر العام للاتحاد الإشتراكي الذي يعتبر السلطة الشعبية العليا في البلاد والذي يقرر طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

وتمت عملية الانتخابات للمؤتمر العام للقوى الشعبية (فبراير ١٩٦٢) بانتخاب مجموعة ضخمة من يمثلون مختلف مجالات الفكر والعمل في الجمهورية . وإلى هذا المؤتمر (١٧٥٠ عضوا) قدم الرئيس جمال عبد الناصر مشروع الميثاق (٢١ مايو ١٩٦٢) وجاء الميثاق بأبوابه العشرة يعكس ويظهر أفكار وأمانى الشعب العربي ويرسم الخطوط العريضة لمجتمع سعيد في ظل الحرية والكفاية والعدل . وقد تعرض الميثاق للديمقراطية السليمة وحدد أسسها وعلى رأسها تحرير الفرد من الإستغلال وتأمينه على مستقبله والقضاء على سيطرة طبقة من الطبقات وتأكيده سيادة وسلامة مجموع الشعب الممثل في الاتحاد الإشتراكي العربي . وأقر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الميثاق الوطني (٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢) . وبعدئذ يتكون الاتحاد الإشتراكي العربي ويتم تشكيل لجانه (١٩٦٣) . وتم عملية انتخاب مجلس الأمة داخل نطاق الاتحاد الإشتراكي العربي (أبريل ١٩٦٤) .

ويصدر دستور مارس ١٩٦٤ المؤقت (٢٣ مارس) منظما للحياة السياسية والاجتماعية في مصر لحين انتهاء مجلس الأمة من وضع دستور دائم . وقد جاء في الاعلان الدستوري أن ذلك الدستور يصدر استنادا إلى الإرادة الشعبية التي صنعت ثورة ٢٣ يوليو وحقت به بدء الثورة الشاملة السياسية والاجتماعية والقومية ، وتأكيدها للميثاق الذي أقره مؤتمر القوى الشعبية ، وتوجيها لمرحلة التحول العظيم التي فيها تم - بالتطور السلي والتورى معا - تحقيق سيطرة الشعب على ملكية وسائل الانتاج وإدارتها ، تمكيناً للديمقراطية الاجتماعية وهي باب الديمقراطية

السياسية ومدخلها الحقيقى والسليم . وأخيرا ، كما يذكر البيان ، يحىء ذلك الدستور
تمكيننا من التقدم إلى مرحلة الانطلاق العظيم وتعزيزا لفاعلية وقدرة تحالف قوى
الشعب العاملة .

وجاء بذلك الدستور أن الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية
تقوم على تحالف قوى الشعب ، وأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية وأن
السيادة للشعب (مادة ١ ، ٢) . ويحدد الدستور أنواع الملكيات بملكية خاصة
وملكية تعاونية وملكية الدولة على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات
الثلاثة ومسيطرة عليها كلها (مادة ١٣) ويشتمل الدستور بشكل عام على أبواب
سنة تناولت مسائل الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع والحقوق والواجبات
ونظام الحكم وأحكام عامة وأحكام إنتقالية . ويضمن الدستور للمصريين المساواة
أمام القانون فى الحقوق والواجبات العامة كما يضمن استقلال القضاء كذلك يضمن
الدستور اشراف الهيئة التشريعية على الهيئة التنفيذية وحققها فى إتهام الوزراء
وتقديمهم للمحاكمة . وللمجلس الأمة أن يسحب الثقة بالحكومة أو الوزير ، وفى
هذه الحالة تسقط الحكومة أو يستقيل الوزير . كذلك يحتوى الدستور على
ما يحول دون الهيئة التنفيذية ومحاولة الاستغلال أو إساءة استخدام النفوذ بأى
طريقة . وحدد الدستور مدة رئاسة الجمهورية بست سنوات . ويرشح مجلس الأمة
رئيس الجمهورية ويتم ذلك بناء على إقتراح أعضاءه على الأقل ثم يعرض الترشيح
على المواطنين لإستفتاءهم فيه وذلك بعد حصول المرشح على أغلبية من ثلثى
أعضاء المجلس .

العدوان الثلاثي على مصر (١)

مقدمة — الاتجاه الجديد بعد الثورة

الثورة والحياد

منذ أن قامت الثورة وقد وجدت — وفيما يختص بسياساتها الخارجية — أنه عليها أن تراعى أمرين كانا من الأهمية بمكان في ذلك الوقت ، وهما اجلاء المستعمر عن وادي النيل ، والوقوف موقف الحياد إزاء السكتل العالمية . وكلا الأمرين كان يعمل على توكيد وضمان الإستقلال الحقيقي للبلاد ، وهو ما كانت تهدف إليه الثورة .

وفضلا عن أن الثورة قد تم الاعداد لها وتنفيذها بأحكام ونجاح وبسرعة مذهلة بحيث جعلت العالم أمام الأمر الواقع ، فإن روح الحياد التي بدت في الثورة منذ أول يوم واتخاذها شكلا مصريةا بحتا ، كانت من العوامل التي ساعدت على نجاح الثورة في أولى مراحلها بما لم يدع فرصة لا حتى الدول للتدخل . وآثرت الدول السكوت وانتظار ما يأتي به الغد .

وفي بيان الثورة الأول يطمئن الجيش الأجانب في مصر على مصالحهم وأرواحهم ويعتبر نفسه مستولا عنهم . ويؤكد الجيش ضماناته هذه للسفارات الأجنبية ويتخذ من الإجراءات ما هو كفيل بتحقيق هذه التأكيدات . ثم أن الشعب كان على درجة من الوعي ، كما كان متطلعا إلى المحافظة على ثورته ، بحيث لم يحدث ما يعكر صفو الحركة وجلالها في نظر الدول . وبدأ العالم واضحا جليا أن الثورة حركة مصرية داخلية هدفها الإصلاح ، وأنها لا تتصل من قريب أو بعيد بأية

عوامل خارجية ولا سيما ما كان خاصاً بالناحية الشيوعية . لذا تتخذ الدول الأجنبية ومن بينها إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، موقف الحياد إذا خلع فاروق وتعتبر كل من إنجلترا وأمريكا هذه الثورة من شئون مصر الداخلية . وتعلن وزارة الخارجية الإنجليزية أنها لا تتوى التدخل وتبلغ ذلك إلى الحكومة المصرية . كذلك تبلغ الحكومة الأمريكية حكومة مصر أنها تعتبر ما حدث في مصر مسألة داخلية .

ولا شك أن سياسة الحياد هذه كانت تتفق مع مصالح مصر والسلام والعالم أجمع . فوقعها الجغرافي في ملتقى القارات الثلاث تقريباً ، ووجود قناة السويس - المرفق الذي يخدم مصالح العالم - في مصر ، ذلك يحتم عليها اتباع سياسة الحياد . والدول لا تجهل هذه الحقيقة ، ولذا فهي تعمل وتوافق على أن تنص الاتفاقات الخاصة بالقناة على الحياد . ويتضح ذلك في شروط عقد امتياز حفر واسم خلال القناة من سعيد باشا إلى ديلبس (يناير ١٨٥٦) وفي معاهدة الاستانة بين الدول (أكتوبر ١٨٨٨) .

لذلك تتمسك الثورة بسياسة الحياد من مبدأ الأمر . وتتوالى الأحداث ويوداد تمسك الثورة بهذا المبدأ ، كما يوداد المبدأ تبلورا ووضوحا في الأذهان مع تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر في تفسيره لموقف مصر من هذا الحدث أو ذاك . وترفض مصر الانضمام إلى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط ترعاه وتباركه الدول الغربية (١٩٥٣) . فالأحلاف العسكرية مع الدول الكبرى ليست سوى صورة أخرى من صور السيطرة . وحكومة الثورة لم تكن بناسية أن الغرب هو الذي أرسى قواعد إسرائيل في فلسطين ومدد بالمعونات الاقتصادية والحربية . ولهذا لا يرى الرئيس جمال عبد الناصر وسيلة للدفاع عن المنطقة خيرا من ميثاق الضمان الخماسي بين الدول العربية . ثم تشترك مصر في مؤتمر

باندونج ولعقد صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية وتعترف بالصين الشعبية وتؤيد وتعاون الحركات التحررية في نطاق سياستها الخاصة بمحاربة الإستعمار . والثورة تتبع هذه السياسة بعزم وتصميم وإيمان غير عابئة بالتهديدات أو المغريات .

ثم تبدأ مصر في تحديد موقفها من الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي .
ويعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن مصر تقف ضد الإستعمار الغربي وضد السيطرة الشيوعية وأنها لن تحكم من لندن ولا من موسكو بل من القاهرة وبمعرفة أبنائها (سبتمبر ١٩٥٤) . ويوضح الرئيس أيضا لاقتوني إيدن - وزير خارجية بريطانيا حينئذ - هتب اتفاق الجلاء وقبل توقيع حلف بغداد ، أن مصر ترفض الإشتراك في أى حلف من الأحلاف العسكرية ، وترفض ربط ميثاق الضمان الجماعي العربي بأى حلف من الأحلاف (فبراير ١٩٥٥) . ويشرح الرئيس سياسة مصر الخاصة بالحياد ونبد الأحلاف قائلا أن مصر قد بدأت مرحلة من مراحل تحريرها وهي تهدف إلى التخلص من كل نفوذ أجنبي تخلصا كاملا . وهي تعتبر كلى الشيوعية والإستعمار خطرا . ولكن اذا كن على مصر أن تتفق مع أى دولة فسيتم هذا الاتفاق طبقا لمصلحة مصر ودون أى ضغط أجنبي (مارس ١٩٥٥) . كذلك يعلن الرئيس أننا نعادى من يعادينا ونسلم من يسلمنا (مايو ١٩٥٥) وأن سياسة مصر لا شرقية ولا غربية بل مصرية صميعة تعمل لمصر وللوطن العربي الأكبر (يونيو ١٩٥٦) . وهكذا يتبلور ويتضح شعار من أهم شعارات الثورة في ذلك المظهر وهو الحياد الإيجابي . وهو حياد لا يمنع مصر من عقد صلات على مختلف الأشكال والمستويات في نطاق مصالحها مع مختلف الأمم . وهو حياد أيضا لا يمنع مصر من القيام بنصيب في النشاط الدولى والعالمى والإسهام في حل مشاكل العالم والعمل على نشر الرفاهية والسلام في العالم .

تحرير السودان

وإذا استعرضنا أبرز نواحي نشاط الثورة في المجال الدولي في السنين الأولى لقيامها نراها تتركز حول الكفاح ضد الاستعمار ، والتمسك بالحياة . وفي سبيل إقصاء المستعمر عن وادي النيل تعقد الثورة اتفاقيتي السودان (فبراير ١٩٥٣) والجللاء عن مصر (يوليو - أكتوبر ١٩٥٤) مع بريطانيا . وفيما يختص بالاتفاق حول السودان ، نجد أن الثورة قد وضعت نصب أعينها إجلاء الانجليز عن وادي النيل . وهي بعقدها اتفاقية السودان مع إنجلترا التي ترمي إلى استقلال السودان وتقرير مصيره ، وذلك قبل عقدها لاتفاقية الجللاء عن مصر ، إنما تكون قد آثرت السودان الشقيق على مصر (١) . وهي تكون بذلك أيضا قد قطعت خط الرجعة على الانجليز الذين كانوا خلال النصف الأول لقرن العشرين يدعون دائما للحفاظ على حقوق السودانيين بينما هم يهدفون إلى فصل السودان عن مصر وعرقلة العلاقات بين البلدين ونشر الدعاية الباطلة ضد مصر .

واستقلال السودان متعلق إلى أكبر الحدود بقيام الثورة المصرية وبناء مصر من جديد على أساس مختلف كل الاختلاف عن الماضي . فكان أن زالت فكرة التاج وانتهت النظرية السياسية القديمة . وتقوم السياسة الجديدة للثورة على أسس عملية قبل كل شيء . ومن الطبيعي أن تتأثر قضية السودان بالآراء الجديدة للثورة . ولم تعد هذه القضية تفهم كما كانت تفهمها حكومة عام ١٩٤٦ مثلا حينما نادى بوحدة وادي النيل تحت تاج مصر . فهذه الفكرة لم تجد حينئذ تجاوبا في المحافل الدولية . فالعالم كان مقبلا على فترة قوى فيها صوت الشعوب وعلا فيها صوت

(١) د . محمد مصطفى صفوت . الجمهورية الحديثة - ١٩٥٨ - ص ٢١٥

الحرية ينماولى عهد مد سيطرة التيجان بلا رجعة . ولذلك ، فالثورة فى ابان محاولاتها لحل القضية السودانية تكون أكثر استفادة من تجارب الماضى وأكبر فهما وتقديرا لظروف الحاضر سواء ما يتعلق منها بالسودان أو بالعالم .

وبهذا الشكل تعالج الثورة مسألة السودان التى ظلت معلقة عقب إلغاء الحكومة المصرية لمعاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان عام ١٨٩٩ بالتالى (١٩٥١) . وتتفق وجهة نظر حكومة الثورة فى مصر مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة وحق الشعوب فى تقرير مصيرها . وتفطن الثورة إلى أنه من العبث فرض حل لقضية مشتركة من جانب واحد ، وأن إحترام حق السودان الشقيق فى تقرير مصيره خير كفيل بتوثيق الروابط بينه وبين مصر . وعلى هذا الاساس يستأنف الجانب المصرى المباحثات حول السودان مع إنجلترا عقب الثورة . وتتضح وجهة نظر حكومة الثورة فى هذا الموضوع فى مذكرتها المؤرخة بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٢ التى تقول : تؤمن الحكومة المصرية إيمانا وطيدا بحقوق السودانيين فى تقرير المصير وممارستهم لها بممارسة فعلية فى الوقت المناسب وبالضمانات الكافية... (١) . وفى نفس الوقت يمهّد الجانب المصرى ، بعد قيام الثورة ، لتوحيد كلمة الأحزاب السودانية التى كانت على خلاف دائم . وهكذا تستمر المحادثات بين الجانبين المصرى والإنجليزى حتى يصل الطرفان إلى اتفاق بشأن الحكم الذاتى وتقدير المصير للسودان .

وبمقتضى هذا الاتفاق تحدد فترة انتقال يمارس فيها السودانيون الحكم الذاتى الكامل وذلك تمهيدا لانتهاء الإدارة الثنائية وتصفيتهما . وخلال فترة الانتقال هذه يمارس الحاكم العام للسودان سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتى الذى اتفق عليه

(١) د . محمد مصطفى صفوت - مصر المعاصرة ١٩٥٩ - ص ٢٣٥

الطرفان ويعاونه في الحكم لجنة خماسية تسمى بلجنة الحاكم العام تؤلف من اثنين من السودانيين وعضو مصري وعضو باكستاني وآخر بريطاني . كذلك تقرر تكوين جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان . ويكون ذلك التقرير إما بالارتباط بين مصر والسودان على أية صورة وإما الانفصال عن مصر والاستقلال التام . وتنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان عندما يقرر البرلمان السوداني رغبته في اتخاذ التدابير لتقرير المصير . واجتاز السودانيون مرحلة الانتقال التي وضعتها الثورة (ثلاث سنوات) بنجاح . وبعدها شاهد العالم مولد دولة عربية شقيقة في إفريقيا تكافح إلى جانب مصر في سبيل العروبة وفي سبيل تحرير قارة أفريقيا . وهكذا تتكون جمهورية السودان ، ويكون ذلك مرتبطا بقيام الثورة في مصر .

الجزء

وفيما يختص باتفاق الجلاء عن مصر ، فالمباحثات تدور بين الجانبين المصري والبريطاني حول ذلك الموضوع من أبريل ١٩٥٣ حتى أكتوبر ١٩٥٤ . وفي هذه الأثناء كانت الثورة تعالج قضية الجلاء بعزم وإيمان دون التقيد بأي نوع من الدفاع المشترك أو الارتباط بمحاذاة عسكرية مع بريطانيا . وفي خلال هذه المدة أيضا ، وهي مدة لا بأس بها للقيام بمباحثات حول موضوع ما وقصيرة بالنسبة لتاريخ المباحثات الحافل مع بريطانيا والذي يتميز بالمحاولة والتسويق ، كانت الثورة تنظم المقاومة المسلحة ضد الإنجليز في القناة . كذلك كان الإنجليز يحاولون ويسوفون في التسليم بالجلاء ربما أملا منهم في إقلاق داخل أو إنقسام يضعف جبهة المقاومة ويتيح لهم فرصة لإملاء الرغبات ، ولكن الثورة استطاعت أن تقبض على زمام الأمور وازداد الكفاح عنفا في القناة بما كان يسبب تحذر المفاوضات أحيانا .

وتمت المفاوضات بين الجانبين في يوليو ١٩٥٤ ، وصلاية موقف المفاوضين المصريين والظروف الدولية التي كانت قائمة وقتئذ ، هذا أدى إلى وصول الطرفين إلى إتفاق بشأن الجلاء . فالحكومة البريطانية لم تشأ خلق باب المفاوضات نهائيا بعد أن قطعت إلى أنه من العبث أن تحتفظ بقوات في مكان يمكن أهلها كل حقد وعداء ، لا سيما وقد ترجم هذا الحقد وهذا العداء إلى أعمال أحوالت حياة هذه القوات في المنطقة جميعا . من ناحية أخرى نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد باتت تعتقد أن لها مصالح حيوية في الشرق الأوسط وفي قناة السويس على اعتبار أنها بحري مائي يخدم دول العالم ، رأت أن من الخير لها استقرار الأحوال في هذه المنطقة لاسيما بعد ذلك الاضطراب والقلق الذي سببه إلغاء معاهدة هام ١٩٣٦ وإصرار إنجلترا على بقائها في القناة . ولعل خشية الولايات المتحدة من تسرب النفوذ الشيوعي إلى المنطقة ، مستغلا ما بها من اضطراب وما يجري فيها من أحداث ، قد حدا بها إلى الضغط على إنجلترا لتقبل الاتفاق مع مصر .

وقبل الجانب البريطاني مبدأ الجلاء ، وأسفرت المباحثات عن إتفاق يتضمن المبادئ الرئيسية للاتفاق المقترح لتنظيم الجلاء (٢٧ يوليو ١٩٥٤) . ووقع الاتفاق النهائي على الجلاء (١٩ أكتوبر ١٩٥٤) ويتضمن تفاصيل عملية الجلاء . وقد أنهت هذه الاتفاقية معاهدة التحالف بين البلدين المعقودة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وكل ما يتعلق بها من المذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تنفرع عنها من اتفاقات أخرى (مادة ٢) . وبمقتضى اتفاقية الجلاء كان على القوات البريطانية أن تجلو جلاء تاما عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهرا (مادة ١) وتبقى أجزاء من قاعدة السويس في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام . وفي حالة هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد طرف في معاهدة الدفاع المشترك بين دول

الجامعة العربية الموقعة في القاهرة (١٣ أبريل ١٩٥٠) أو على تركيا ، تقدم مصر لانجلترا من التسهيلات ما قد يكون لازما لهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة (مادة ٤) . كذلك تقر هذه الاتفاقية أن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر (مادة ٨) وتبدي الدولتان عزمهما على احترام إتفاقية القسطنطينية (٢٩ أكتوبر ١٨٨٨) التي تكفل حرية الملاحة بها ، ويتفان على أن يسرى إتفاق الجلاء لمدة سبع سنوات (١) .

ويتم الجلاء يوم ١٣ يونيو ١٩٥٦ ويتخذ يوم ١٨ يونيو عيداً للجلاء ، ففيه رفع جمال عبد الناصر العلم المصري على مبنى البحرية في بورسعيد . ولا شك أن مصر قد كسبت كثيراً بهذا الإتفاق الذي أرغمت بريطانيا على قبوله ، والذي جعل إسرائيل تولول وتعد الإتفاق خطراً يهدد سلامتها . وما كاد الإتفاق يبرم حتى ارتفعت الأصوات في بريطانيا مارضة له في مجلس العموم وفي مجلس اللوردات وفي الصحافة البريطانية . وصارت الحكومة البريطانية عرضة للهجوم عليها من أنصارها وخمسائها السياسيين على السواء . ووضفت بعض الصحف البريطانية ذلك الإتفاق بأنه أعظم استسلام في تاريخ بريطانيا منذ أن تخلت عن الهند ، وأنه سوف يؤثر على سمعتها في الشرق الأوسط . (٢)

ملف بغداد :

وموقف الثورة من حلف بغداد يؤكد عزمها على إتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانضمام للإحلاف بوجه عام كما ينطوي على تصميم في المعنى في

(١) انظر نس الاتفاقيات بصحيفة الجمهورية ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤ .

(٢) انظر : صفوت - انجلترا وقناة السويس . ص ٢١٠ - ٢١٩ وأيضا صلاح سالم - الجلاء -

مكافحة الاستعمار وأعدائه . ويوقع حلف بغداد بعد أن يشك الدول الغربية من حمل مصر على الانضمام اليه كما يثبت من قبل من حملها على الانضمام إلى الحلف الاستعماري المعروف باسم منظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط (١٩٥١) أو حمل حكومة الثورة على الانضمام إلى تلك المنظمة ، وعلى ذلك يوقع الميثاق المعروف باسم حلف بغداد (٢٤ فبراير ١٩٥٥) بين العراق وتركيا على أساس من التعاون بين الدولتين في الدفاع وفتح الحلف لدول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهملها أمر السلام في المنطقة . ولم تلبث انجلترا ، وهي الموعزة بإنشاء هذا الحلف ، أن انضمت اليه في ابريل ١٩٥٥ . ثم انضمت اليه باكستان وإيران واشتركت الولايات المتحدة في بعض لجانه .

وتلت توقيع هذا الحلف فترة صراع بين الاستعمار وأعدائه وأذنا به في المنطقة ، والذي أتخذ من ذلك الحلف وسيلة لتحقيق أهدافه من ناحية ولعزل مصر من ناحية أخرى ، وبين سياسة مصر التي تهدف إلى الحياد وحمل لواء القومية العربية ومحاربة الاستعمار بشقي صوره . وتوجه بريطانيا إلى الأردن في محاولة لربطه بحلف بغداد . فبريطانيا كانت تعتبر الأردن مركزا أماميا للعراق . وكان الأردن يرى أن سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط وسلطانها في هذه المنطقة يعتمدان على نظام نوري السعيد في العراق . وكانت بريطانيا حينئذ تعتمد على هذا الحكم وذلك العهد في مقاومة ذلك الأسلوب الجديد الذي أتى به عبد الناصر ، والذي يهدد المصالح البريطانية في المنطقة تهديدا كبيرا .

ولكن عداء عبد الناصر المكشوف لحلف بغداد الذي بدأ في أوائل عام ١٩٥٥ لم يلبث أن أصاب الحلف وبريطانيا بالحبشة والصدمات تلاحقهما . ففي ديسمبر من ذلك العام قدم تيمبلر مشروعه إلى وزارة المقي بالأردن . ويقضى هذا المشروع بإلغاء المعاهدة الأردنية الانجليزية المعقودة عام ١٩٤٨

واستبدالها باتفاق خاص تنفيذ المادة الأولى من ميثاق بغداد الذي ينص المشروع على أن تتعهد حكومة الاردن بالانضمام إليه (١) . ولكن الوزارة تستقيل إزاء ضغط الرأي العام الاردني وتخلفها وزارة الجالي التي لم تبق في الحكم سوى ثلاثة أيام أمام ثورة الشعب واصراره على عدم الدخول في أحلاف استعمارية بالاردن . وجاءت وزارة أخرى لتنقذ الموقف ولكن حظها لم يكن بأكثر من سابقتها . وفي مستهل شهر مارس (١٩٥٦) يطرد جلوب من الاردن وذلك عقب فشل تمثيل في إدخال الاردن في حلف بغداد وما تبع ذلك من اضطرابات ومظاهرات . وهذا قضى على كل أمل لبريطانيا في محاولة ثانية لضم الاردن إلى حلف بغداد . كان ذلك ، بالإضافة إلى نشاط الثورة في باندونج وبريوني ، بما غير وجهة نظر حكومة لندن تماما إزاء مصر في الفترة ما بين نوفمبر ١٩٥٥ ، ويناير ١٩٥٦ (٢) ودعا إلى عدم المضي في تنفيذ مشروع السد العالي ، رغم أن هذا العرض كان قد قدم عن طريق خطوة مشتركة قامت بها بريطانيا وأمريكا في نوفمبر ١٩٥٥ .

ويتمى الأمر بإتصاف القومية العربية . فتقوم ثورة ١٤ يوليو بالدرق (١٩٥٨) . ورغم انحراف هذه الثورة ، فإن العراق العربي لا يلبث أن يقوم بالثورة تلو الأخرى لتقويم نفسه . كذلك تقوم الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨ . ورغم إلتكاس هذه الحركة فقد أفدنا بلاشك من هذه التجربة . ثم تقوم ثورة اليمن على الاستبداد والرجعية . ويسير الركب العربي وراء رائد القومية العربية - الرئيس جمال عبد الناصر - ولايسكاد الرئيس يعلن خطر القواعد العسكرية الأجنبية على الوطن العربي حتى تستجيب ليبيا إلى هذا البيان وتظهر

(١) أنظر نص المشروع في « هذه الاحلاف » لعبد القادر حاتم - ص ٩١ - ٩٣ .

(٢) أرسكين تشاهلدرز - الطريق إلى الدويس - تعريب خيرى حاد . ص ١٧٧ .

ولحقتها في تصفية القواعد العسكرية الانجليزية والأمريكية في أراضيها ويوافق البرلمان على ذلك الأمر .

مؤتمر باندرينج

وبما أتت الثورة من بادية الأمر سياسة حرية اتسمت بإصرار الثورة على تبذ سياسة الاخلاف الأجنبية والاصرار على ميثاق الضمان الجماعي العربي كنخبر وسيلة للدفاع عن المنطقة ، تؤمن الثورة أيضا من بادية الأمر بسياسة التضامن الآسيوي الأفريقي . وقد أقر الميثاق - فيما بعد - هذا المعنى في الباب العاشر منه إذ جاء فيه : « إذا كان شعبنا يؤمن بوحدة حرية فهو يؤمن بجامعة أفريقية ويؤمن بتضامن آسيوي أفريقي يؤمن بتجميع من أجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ويؤمن برباط روحى وثيق يشده إلى العالم الاسلامى ، ويؤمن بالتمناه إلى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته من آلام الشعوب في محنة حريين عالميتين . . . أن شعبنا يعيش على الباب الشمالى لأفريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش في عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى أن شعبنا ينتمى إلى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين . أن شعبنا عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل »

وتشترك مصر في مؤتمر باندرينج (١٨ - ٢٤ أبريل ١٩٥٥) لترفع صوت الحق وصوت الإنسانية عاليا في ذلك المحفل الدول الذى ضم مندوبى ٢٩ دولة تمثل أكثر من نصف سكان العالم . وقد ظهرت الفكرة إلى عقد هذا المؤتمر في مايو عام ١٩٥٤ خلال عقد مؤتمر من الهند وباكستان وسيلان واندونيسيا وبورما في مدينة كولومبو . واتفقت هذه الدول الخمس على دعوة الدول الآسيوية

والأفريقية لعقد مؤتمر عام في أندونيسيا . ورغبة في إنجاح المؤتمر اتفق الداهون على جملة أمور أثارت القلق في نفوس الدول الاستعمارية . فهم يقررون دعوة الصين الشعبية ويستبعدون إسرائيل واتحاد جنوب أفريقيا . وبات واضحا أن أهداف المؤتمر ترمى إلى تحرير الشعوب الآسيوية والأفريقية ومحاربة الاستعمار والتفرقة العنصرية .

ويعقد المؤتمر ويهاجم المندوبون الاستعمار والتفرقة العنصرية ويطالبون بالسلام والاستقرار في العالم . وفي خطاب الرئيس جمال عبد الناصر - ممثل مصر في المؤتمر - يرحب الرئيس بالتعاون بين دول آسيا وأفريقيا كما يحدد شروطا خمسة لتحقيق السلام في العالم : وذلك بالحد من التسليح وتمسك الأمم المتحدة بميثاقها ومبادئها واحترام الدول لالتزاماتها الدولية ووقف أساليب الضغط السياسي التي تستخدمها الدول الكبيرة مع الدول الصغيرة لتنفيذ مآربها وأخيرا تصفية الاستعمار.

وجاءت قرارات المؤتمر لتعكس أمانى ورغبات نصف سكان الأرض ، وتعكس أيضا وجهة النظر العربية التي مثلها الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر أصدق تمثيل . وبذلك يكون المؤتمر بمثابة انتصار لمصر والعرب . وقد عالجت هذه القرارات أمر التعاون الاقتصادي بين الدول الأفريقية والآسيوية كما عالجت أمر التعاون الثقافي بينها وتضع القواعد لتنظيم ذلك التعاون . وتؤكد القرارات حقوق الإنسان وحق تقرير المصير وتنادى بنقد التكتلات العسكرية والامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى . كذلك تطالب القرارات بتصفية الاستعمار كحل لمشاكل الشعوب التسابعة . ويؤكد المؤتمر أيضا حقوق شعب فلسطين العربي ويدعو إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ويؤكد موقف اليمن في قضية عدن والجنوب العربي . كذلك يدعو المؤتمر إلى النعائش السليبي بين الأمم على أساس من سيادة

هذه الأمم والمساواة بين الاجناس واحترام حقوق الإنسان .

وحينما يعود الرئيس من باندونج يعلن للشعب خطة المستقبل في سياستنا ، فيقول : إن بلادنا اليوم لها كيان مستقل وشخصية مستقلة وانها حينما تصرف من وحى هذا الاستقلال انما تصرف في الداخل وهي كاملة الاستقلال ، وفي الخارج وهي تشعر أنها كاملة الاستقلال ، . ويركز الرئيس على هذه السياسة المستقلة التي تصبح من سمات سياستنا الخارجية . ويقول : إننا في تصرفنا اليوم بالنسبة للسياسة الخارجية تتبع سياسة مستقلة ، (١٩ مايو ١٩٥٥) .

الصفقة التشيكوسلوفاكية

وفي نفس العام ، تتبع مصر انتصارها في باندونج بانتصار آخر . ففي سبتمبر من ذلك العام (١٩٥٥) تعقد مصر صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ، وبها تورد تشيكوسلوفاكيا ما تطلبه مصر من سلاح بدو قيد أو شرط . وكانت هذه الصفقة في الواقع عملا خطيرا له دلالاته في تاريخ مصر الحديث . فقد حرصت إنجلترا منذ احتلالها مصر (١٨٨٢) على التحكم في أمر تسليح الجيش المصري - ان كانت هذه القوة التي تسيطر عليها بريطانيا تسعى جيشا حيثئذ بالمعنى المفهوم . وعلى ذلك يظل الجيش المصري ، بهذه الطريقة وطوال هذه المدة ، ضعيفا وأقرب الى قوة بوليسية منه الى جيش على استعداد لخوض المعركة دفاعا عن الوطن . ولكنه على أية حال كان كغفيرا بأداء الغرض منه ، من وجهة النظر الانجليزية ، وذلك كأداة للقضاء على الاضطرابات في البلاد ولاسيما الثورات ذات الصبغة الدينية ، كما كانوا يقولون . لذا تغلق المصانع التي كانت موجودة بمصر وتزال البحرية وتعطل

قرسانة الاسكندرية . وتصير مهمة الجيش الاول — كما أرادها له الانجليز —
المحافظة على الأمن ورد غارات البدو (١)

وتقوم الثورة وتعلن أن من أهم أهدافها تقوية الجيش المصرى . ولكن
دول المعسكر الغربى كفت أيديها عن امداد الجيش المصرى بما يطلبه من سلاح
الا بشروط معينة رأت فيها مصر مساسا بسيادتها ، وذلك فى الوقت الذى اغدقت
فيه هذه الدول السلاح على اسرائيل ، بحجة العمل على توازن القوى فى المنطقة .
وتتوالى تبعاً لذلك اعتداءات اسرائيل على المواقع المصرية فى قطاع غزة (١٩٥٥)
ربما لارغام مصر على قبول السلاح بالشروط التى يفرضها الغرب أو لتخريف
مصر من منية موقفها فى باندونج . فكان على مصر أذن أن تدخل معركة أخرى
فى حرب تثبيت الاستقلال ، وهى معركة تحديد معالم شخصيتنا الدولية ورسـم
مسلكنا فى عالم شاء أعداؤنا أن يزرعوه بالمشاكل حولنا . كانت مصر قد طلبت
السلاح من أمريكا ومن بريطانيا أما أمريكا — فسكما يقول الرئيس (٢٢ يوليو
سنة ١٩٥٧) فقد سكنت ثم وعدت ثم عدلت وعادت إلى السكوت . أما بريطانيا
— وكانت لانزال تحتفظ بجزء من ثمن سلاح تقاضته منا وتأخرت فى توريده —
فقد رأت أن تساور فى مسألة تمس شخصيتنا الدولية ، وسألتنا ماذا سيكون
عليه موقفنا فى باندونج أولاً .

ولكن مصر لم نشأ أن تجعل من حاجتها الى السلاح سدا يحول بينها وبين
الشخصية الدوائية التى كنا نصر على تحديد معالمها وتأكيدها فى توفير السلام .
وبرزت شخصية مصر فى باندونج ، وعادت مصر من باندونج بعد أن أوضحت
معالم شخصيتها الدولية لتجد معركة الحصول على السلاح فى انتظارها . وهكذا

(١) دكتور محمد مصطفى مفتاح: مصر المعاصرة ص - ٦٠

تبدأ نقطة التحول وتتجه مصر إلى الحصول على السلاح من أى مكان ، وتم صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية — إحدى بلاد الكتلة الشرقية — وتكون صفقة تجارية بحته تدفع فيها مصر ثمن السلاح منتجات مصرية .

وقد قوبلت أنباء هذه الصفقة بالانزعاج الشديد في عواصم الغرب التي كانت تتخذ من أمر وصايتها على منطقة الشرق الأوسط موضوعا مسلما به ، والتي لم تكن تتصور أن تبلغ مصر من الجرأة ، حدا يخرج بها عن نطاق هذه الوصاية . وأبلغت بريطانيا مصر قلقها البالغ من جراء هذه الصفقة واعتبرتها تسابقا في التسلح . وحاولت الدول الغربية تهديد مصر وتحويلها عن هذه السياسة المستقلة ولكنها فشلت . وهكذا تحرر مصر من اعتمادها على الغرب في تزويد الجيش بالسلاح والذخيرة وتستكمل حريتها الحقيقية وتقتضى على النفوذ الأجنبي وتحطم قيود السيطرة الاستعمارية . كذلك تعمل هذه الصفقة على رفع مركز مصر بين الشعوب العربية ويقابل العالم العربي الخطوة المصرية بالفخر والاعجاب .

الاعتراف بالصين الشعبية

ومع ذلك فلم تكن هذه الخطوة — صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية — سوى وخزة بسيطة للاستعمار بالنسبة لسلسلة الصفعات القوية التي وجهتها الثورة للاستعمار . فمصر تستمر في سياستها الاستقلالية وتظهر الدليل للعالم على تحررها التام من التبعية لأية سياسة ولا سيما السياسة الغربية . وتعترف مصر بدولة الصين الشعبية (١٦ مايو ١٩٥٦) على اعتبار أن حكومة الصين الشعبية تمثل ٦٠٠ مليون نسمة ، وعلى ذلك فن الخيانة تجاهلها . ثم أن الصين الشعبية إحدى دول باندونج وقد اعترفت بها ٢٣ دولة . وذلك فضلا عن أن الصين الشعبية كانت قد اشترت قطننا مصريا بمبلغ ١٦ مليون جنيه وقد جاء ترار مصر بالاعتراف بالصين الشعبية

ودا حاسما على تسليح الدول العربية لاسرائيل . وأثار القرار غضب أمريكا بما دفعها — فيما بعد — الى سحبها لتمويل مشروع السد العالي عقابا لمصر . ولكن مصر ترد الضربة بأقوى منها وتعلن تأميم شركة قناة السويس .

مؤتمر بريوني

نلاحظ — كما قال الرئيس في يوليو سنة ١٩٥٦ — أن مصر منذ أن أعلنت سياستها الحرة المستقلة بدأ العالم ينظر إلى مصر ويعمل لها وللقومىة العربية حسابا كبيرا . كذلك تنمو مصر في المجال الدولى وتكبر قيمة الأمة العربية . وعلى هذا الأساس عقد مؤتمر بريوني ، فى بريوني ، الجزيرة اليوغوسلافية جنوبى ترىسيا — يجتمع ثلاثة من أقطاب الحىادى العالم يمثلون قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا . ويمقد مؤتمر بريونى (١٨ — ١٩ يواىو سنة ١٩٥٦) من الرئيس جمال عبد الناصر ، والرئيس اليوغوسلافى تىتو ، ونهرو رئيس وزراء الهند ، وذلك لبحث سبل اقرار السلام فى العالم وتوكيد سياسة الحىاد .

وهم لذلك يؤكدون مبادئ مؤتمر باندونج ويحبذون سياسة التعايش السلمى . وهذا شعار جديد إنتشر فى العالم ، وقد ذكر أول ما ذكر فى دىبااجة المعاهدة التى أبرمت بين الصين الشيوعية وبسین الهند (٢٩ أبريل ١٩٥٤) . وكانت مصر ويوغوسلافيا من بين الدول التى عكفت على دراسة هذا الإتجاه [الجديد « التعايش السلمى » ، والتعمق فى بحث مراميه . فأنصار السلام فى العالم كانوا يرون بشكل عام أن هذه العبارة تحمل معنى القضاء على الحرب الباردة التى أرهقت العالم . وكان خروشوف يضيف إلى ذلك المعنى تفسيره بأن « سياسة التعايش السلمى تفترض أيضا أن العلاقات بين الدول يجب أن تكون قائمة على المساواة التامة فى الحقوق وتبادل المنافع ، (١) » وشارك الرئيس تىتو

(١) أنظر : بطرس غالى — دراسات فى السياسة الدولية ص ٢٣ — ٢٩ .

نخروشوف هذا الرأي ، كما رأى نيتو أيضاً أن مبادئ التعايش السلى مسجلة في ميثاق الأمم المتحدة . وقد أيد الرئيسان المصري واليوغسلافي هذا المذهب في يناير سنة ١٩٥٦ .

كذلك رأى أقطاب بريوني أن السياسات التي انتجتها حكوماتهم قد أسهمت إلى حد ما في تخفيف حدة التوتر الدولي وتوطيد العلاقات بين الشعوب . وتناول قرارات بريوني منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أنها منطقة يسودها التوتر . وتذكر أنه في الشرق الأوسط زادت المصالح المتعارضة للدول الكبرى من المصاعب التي تحف بالموقف ويجب البحث في تلك المشاكل من حيث هي وحماية المصالح الاقتصادية المشروعة مع إقامة أية حلول على أساس حرية الشعوب التي يهملها الأمر . وأن حرية شعوب هذه المناطق وحسن نياتها لا زمان لا للسلام وحده بل لحماية المصالح الاقتصادية المشروعة أيضاً . كذلك تؤيد القرارات ما جاء بمؤتمر باندونج خاصة بفلسطين ، وتؤكد أن الموقف في فلسطين مثار خطر على السلم العالمي . وتتناول القرارات أيضاً قضية الجزائر وتعتبر أن الموقف هناك بالغ الأهمية ويتطلب اهتماماً عاجلاً من وجهة نظر الحقوق الطبيعية لشعب الجزائر ولدعم السلام هناك . ويعبر الرؤساء الثلاثة عن عطفهم التام على رغبة شعب الجزائر في الحرية إيماناً منهم بأن السيطرة الاستعمارية غير مرغوب فيها إطلاقاً .

ومؤتمر بريوني فضلاً عن أنه جاء نصراً لقضايا الحرية والسلام والحياد في العالم فقد كان نصراً دولياً لمصر ونصراً لسياستها . وكرمت يوغوسلافيا — شعباً وحكومة — مصر في شخص الرئيس جمال عبد الناصر . وبات واضحاً أن مصر مصرة في عزم على اتباع طريق الحياد وعدم الانحياز . وقد أضاف هذا المؤتمر إلى عوازل استياء الولايات المتحدة من السياسة المصرية .

العدوان الثلاثي على مصر (٢)

الغرب وسياسة غير الناصر

اتبعت إذن حكومة الثورة في مصر سياسة لم تجد قبولا من الدول الغربية .
و قد مدت هذه الدول في الثورة المصرية وفي شخص قائدها خطرا مباشرا بمسدد
مصالحها في الشرق الأوسط . فصر تتخذ طريق الحياد ، وهي ترفض الارتباط
بالإحلاف العسكرية في غير نطاق الجامعة العربية ، وهي ترفض أى معونة
عسكرية أو اقتصادية مشروطة . فهذه الشروط سوف تكون قيда على سيادة
مصر واستقلالها وتحد من نشاطها في سبيل نصرة الشعوب العربية والإسلامية
التي تسعى إلى التحرر ، وتحد من نشاطها الذي يرمى إلى تأييد قضية الحرية في العالم
بشكل عام .

ولم يرق للغرب هذا الدور الذي تلعبه مصر في السياسة الدولية ، وهو دور كان
على مصر أن تقوم به بدافع من المسؤوليات التي ألقيت على عاتقها عقب الثورة
وهي مسؤوليات جسام إزاء الشعب العربي ، وإزاء الشعوب الأفريقية ، وإزاء
العالم . ولم يرض الغرب عن السياسة الاقتصادية المستقلة التي اتبعتها مصر كما ساءه
صفقات مصر التجارية مع دول الكتلة الشيوعية . واتتاب الغرب الفلبق للدور
الذي لعبته مصر في باندونج واعترافها بالصين الشعبية واشتراك الرئيس المصري
في مؤتمر بريوني والدور الفعال الذي قام به هناك .

كل ذلك أصاب الغرب بالدهشة والعجب والذهول فالغرب كان قد تعود أن
يرى مصر عاملا سلبيا لا إيجابيا في الميدان الدولي . فن بعد الاحتلال البريطاني
ومن قبل ذلك أيضا ، وحتى قيام ثورة عام ١٩٥٢ وقد تعود الغرب أن يرى مصر
وهي تدور في حجة السياسة البريطانية في المجال الدولي وفي الاقتصاد وفي كل شيء

تقريبا . ثم وقف الغرب يتفرج على مصر وقد نما مركزها في الشرق الأوسط نتيجة لقيام الثورة بها ، ويشاهد بهلع السياسة التي تتبعها حكومة الثورة والنجاح الذي تلاقيه في المنطقة . فهي تقف بالمرصاد لحلف بغداد الذي أنشأته ورعته بريطانيا ثم باركته الولايات المتحدة الأمريكية . وهي تقف وراء فشل بريطانيا في حمل المملكة الأردنية الهاشمية على الانضمام إلى ذلك الحلف وطرد جون جلوب ، المستشار العسكري البريطاني للملك حسين ، في أوائل شهر مارس عام ١٩٥٦ . كل ذلك أصاب الحكومة البريطانية وسياستها بالمرارة والفشل ودعا إلى تغيير وجهة نظر الحكومة البريطانية إزاء مصر تماما .

وفي نفس الوقت تغير الحكومة الفرنسية من وجهة نظرها هي الأخرى إزاء حكومة الثورة وقائدها جمال عبد الناصر بعد أن تفشل في مساومته على موقفه من قضية الجزائر . وتتخذ فرنسا بذلك موقفا لا يتسم بالود إزاء مصر والعرب . ففي مارس عام ١٩٥٦ تهقد فرنسا كلا من تونس والمغرب اللتين حصلتا على استقلالهما . وبذلك تتفرغ فرنسا لأمور الجزائر وتبذل جهودها للاحتفاظ بها . ولكن عبد الناصر يتولى من القاهرة أمر مساندة الثورة الجزائرية علانية كما يتولى أيضا مساندة حركات التحرر في العالم العربي . وبذا صار أمر عبد الناصر والثورة المصرية بالنسبة لفرنسا مرتبطا بالجزائر . فلكي تبقى الجزائر فرنسية فلا بد من الاتفاق مع عبد الناصر أو الإطاحة به وبالثورة في مصر . وعلى ذلك تعرض فرنسا صداقتها على مصر ومواصلة سياستها القائمة على عدم الإكتراث بحلف بغداد مقابل أن تنفض مصر أيديها من القضية الجزائرية وتتوقف عن تأييد الثورة هناك (١) . يحدث ذلك في منتصف مارس ١٩٥٦ تقريبا والناس يتحدثون حينئذ عن صفقات أسلحة فرنسية لإسرائيل رغم إنكار كل

(١) أنظر بهاميلتون - الطريق إلى السويس . ص ١٦٣

من فرنسا وإسرائيل . ويشكلم وزير الخارجية الفرنسية (ييثو) عن غيب اتباع سياسة معادية لعبد الناصر بالنسبة لفرنسا . ولكن الرئيس المصري يرفض العرض الفرنسي ، فهذا يعنى تخلى الثورة فى مصر عن واجب من أبرز واجباتها .

وقد سبب هذا الرفض الحرج للوزير الفرنسى الذى انقلب عدواً مسافراً للثورة فى مصر ولوعيمها . وهنا تتلاقى أهداف فرنسا وإسرائيل . ومن هنا جاء هذا التقارب بينهما الذى جر فيا بعد إلى التحالف العسكرى الذى ظهر أثره إبان العدوان على مصر فى أكتوبر من نفس العام . ومن إبريل عام ١٩٥٦ وقد بدأ سيل من الطائرات المقاتلة الفرنسية المعروفة باسم (ميستير) يتدفق علانية على إسرائيل .

تأميم قناة السويس

وتلجأ دول الغرب يعاونها حلف بغداد إلى سياسة عزل مصر ومحاربتها سياسياً واقتصادياً . وذلك بقصد إضعاف شأن مصر وتحطيم القومية العربية الناشئة وحتى يتمكن الاستعمار فى الشرق العربى . ولكن مصر تمضى فى سياستها المذاهفة للاستعمار وتمضى الدول الغربية فى سياستها لعزل مصر ويصل بها الأمر إلى تكشف عن حقدما أمام العالم وتسحب كل من بريطانيا وأمريكا عرضها لتمويل السد العالى غير هابئة بعود أو تعاليد إلا بما يمليه عليها حقدما لفشل سياستها ونجاح السياسة المصرية الجديدة . وفى أواخر عام ١٩٥٥ وأوائل عام ١٩٥٦ كانت قد جرت مباحثات بين مصر والبنك الدولى للانشاء والتعمير . ويتم اتفاق مبدئى على عقد قرض لمصر بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لانشاء السد العالى . كذلك تبدى كل من أمريكا وبريطانيا استعدادها لتقديم عون مقداره ٧٠ مليون دولار للمساهمة فى تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع . فدول الغرب قد رأت حينئذ أنه من صالحها

معاونة مصر في تنفيذ مشروع السد العالي ، وذلك ردا على صفقة الأسلحة
التشيكوسلوفاكية . وكانت دول الغرب ترمي من ذلك إلى وقف تقدم النفوذ
الروسي وانتشار الشيوعية من ناحية ، كما كانت تنتظر أن تسير مصر في فلكها
من ناحية أخرى .

ولكن الحكومة الأمريكية تعلن فجأة (١٩ يوليو ١٩٥٦) سحب هذا
القرض لتمويل مشروع السد العالي وتتبعها إنجلترا في اليوم التالي وترفض بدورها
تمويل المشروع . وعلى ذلك يسحب البنك الدولي عرضه السابق على مصر . وكان
البيان الأمريكي في تفسيره لسحب عرض الولايات المتحدة يهدف
بوضوح إلى خلق العقبات السياسية والاقتصادية في سبيل مصر . ففيه إغراء
للدول التي تستفح بمياه النيل (السودان وأثيوبيا وأوغندا) لكي تعارض في
إنشاء السد العالي . كذلك يدعو البيان إلى التشكك في مركز مصر المالي ومقدرتها
على الوفاء بالتزاماتها . وكان من الواضح أن هناك أسبابا دفعت أمريكا إلى ذلك
القرار تخاف الأسباب التي ذكرتها في ذلك البيان . فأمريكا قد ساء لها بلا شك
إتخاذ مصر لسياسة الحياد وعدم الانحياز . وفي هذا المجال ينبغي أيضا إعتبار
النفوذ الصهيوني في كل من أمريكا وإنجلترا .

وكان رد مصر على هذه الخطوة الانجلو - أمريكية التي قصد بها جرح كرامة
مصر وكبريائها وإحراج مركزها السياسي والاقتصادي ، صفة قوية وجهتها
مصر للاستعمار أصابته بالذهول والنوار ، وأقعدته حتى القدرة على التصرف
بمحكمة ودوية ، فأقدم على عمل من أعمال العيش قوض أركانه في الشرق الأوسط .
وذلول كيانه في العالم أجمع : ففي يوم ٢٦ يوليو من نفس العام يعلن الرئيس
جمال عبد الناصر من الإسكندرية تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، وهي
شركة مساهمة مصرية .

وينص ذلك الإعلان على أن ينتقل إلى الدولة جميع ما للشركة من أموال وحقوق وما عليها من التزامات، وتحل جميع الهيئات والأجان القائمة على إدارتها حينئذ ويتولى إدارة مرفق المرور بالقناة هيئة مستقلة مصرية تكون لها جميع السلطات في سبيل إدارة المرفق دون التقييد بالنظم والأوضاع الحكومية . كذلك ينص الإعلان على أن تجمد أموال الشركة المؤمنة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال إلا بقرار من الهيئة المصرية التي تتولى إدارة المرفق . أما المساهمون وحصة حصص التأسيس فيعرضون عما يملكونه من أسهم وحصة بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق لتاريخ العمل بقانون التأمين في بورصة الأوراق المالية في باريس . ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤمنة (١) . وهكذا تعود القناة إلى أصحابها وتستطيع مصر الانتفاع بموارد القناة في بناء مصر إقتصاديا وإقامة المشروعات الحيوية .

وقرار التأمين هذا لم يكن مجرد رد على موقف إنجلترا وأمريكا من مشروع السد العالي لحسب . بل هو نتيجة طبيعية وعمل حتمي يقتضيه الدفع الثوري في طريقه لتحقيق الثورتين السياسية والاجتماعية معاً . فالشركة وإن كانت شركة مساهمة مصرية إلا أن ذلك كان من الوجهة القانونية النظرية فقط . أما في واقع الأمر فسكانت هذه الشركة أجنبية تساند الاستعمار ويساندها . وكانت إدارتها في باريس ويديرها مجلس مكون في معظمه من الفرنسيين والانجليز . أما في مصر فسكانت الشركة تكون دولة داخل الدولة . لذلك جاء ذلك التأمين نتيجة طبيعية

(١) انظر نص القانون وانشاء كراسة الايضاحية له في : قناة السويس - حقائق ووثائق - ٢٦٠-٢٦٧

لقيام الثورة التي يبدو أنها كانت تقوم بدراسة ذلك الموضوع بعناية وحرص
لوقت طويل قبل سحب أمريكا وإنجلترا لرضها الخاص بتمويل مشروع السد
العالي ، كما أنه من المعتقد أن هذا التأميم كان في « أجندة » السياسة المصرية منذ
وقت غير قصير (١) .

سرقف الدول

وكان قرار مصر الجريء بالتأميم بمثابة كارثة ومفاجأة للدول الاستعمارية
بقدر ما كان مفاجأة سارة للشعب العربي بأسره . فعلاوة على ما ينطوي عليه
هذا القرار من الإضرار بالمصالح التي تدعيها الحكومات الاستعمارية في مصر
والشرق العربي، فهو يحمل في طياته أيضاً إيذاناً بضياع هيبة هذه الدول ونفوذها في
الشرق الأوسط، وهو مثل ستقوم الدول العربية الأخرى بلا شك على باحتذاته إذا
ما استسلمت لإنجلترا وفرنسا. لذلك القرار، وأيدت بعض صحف لندن الحكومة
البريطانية فيما ذهبت إليه وقالت أنه إذا ما ترك عبد الناصر يفعل ما يشاء
ستهدم مصالح إنجلترا والدول الغربية في الشرق الأوسط . كذلك ظنت الحكومة
الانجليزية ، وشاركتها في الظن الحكومتان الفرنسية والأمريكية ، أن عبد الناصر
سوف يستخدم القناة لأغراض سياسية وقومية . لذلك تحتج الحكومتان
البريطانية والفرنسية على ذلك القرار ويعلنان أنها يرفضان الاعتراف بتأميم القناة
وأنهما ستتخذان جميع التدابير اللازمة لسلامة رعاياهما واحترام مصالحهم
(٢٧ يوليو ١٩٥٦) .

وبذلك وضعت نية العدوان على مصر عقب قرار التأميم مباشرة . كذلك
دلت تصريحات آتوني إيدن — رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ — على أن

(١) انظر ، مقالة الدكتور محمد انيس (مصر في المعركة المائي) — العدوان الثلاثي على

السياسة الاستعمارية الانجليزية لم تكن تنوى التسليم لمصر بالقناة حتى بعد انتهاء عقد امتياز الشركة . وهكذا يكشف الاستعمار للعالم ، في ثورة الحق والغضب ، عن نواياه اذاعنا . ويكشف أحد الباحثين في مسألة قناة السويس عن هذه النوايا ويبين أنها كانت مبيتة من الدول الاستعمارية منذ عام ١٩٥٠ بل وربما قبل هذا التاريخ ، حين شعرت هذه الدول بقرب أجل التزام القناة . فقد ظهرت بين محفوظات شركة قناة السويس وثائق توضح بأن الدول كانت تدبر مؤامرة استعمارية لتدويل قناة السويس وإدارة هذا المرفق المصري بمعرفة لجنة دولية ، على غرار اللجنة الدولية التي كانت تنظم الملاحة وتشرف عليها في نهر الدانوب الذي يمر في أراضي دول عديدة من وسط وشرق أوروبا . وقد وجدت بين هذه المحفوظات قنوى مؤرخه في سنة ١٩٤٩ لأحد كبار العلماء الفرنسيين ، وهو أستاذ لقانون الدولي في باريس ، تقول بأن لشركة قناة السويس طامحا دوليا وأن المتفعين بالملاحة في القناة هم الذين يحق لهم ان يديروا الحركة الملاحية فيها (١) .

ولكن مصر تصمد أمام تهديدات بريطانيا وفرنسا وترفض حتى تسلم احتجاجات الدولتين ، وتعلن أنها تحترم حرية الملاحة في القناة ، وتحمل بريطانيا وفرنسا ما قد يحدث نتيجة الاساءة والعدوان . وتلجأ الدول الى الضغط الاقتصادي والسياسي على مصر والى التهديدات باستخدام القوة . فتجمد بريطانيا وفرنسا وأمريكا أموالنا لديها لمرحلة اقتصادية . وتصدر الدول الثلاث ، بريطانيا وفرنسا وأمريكا ، بياناً (٢ أغسطس سنة ١٩٥٦) بعد اجتماع وزراء خارجيتهم في لندن يعارضون فيه قرار التأميم بحجة الصفة لدولية للقناة . ويقترح البيان عقد مؤتمر دولي من الدول

(١) انظر مقال الدكتور مصطفى الحفاوى عن مؤامرة التدويل - قناة السويس ، حقائق

ووثائق - ص ١٨٩ .

الموقعة على معاهدة الآستانة والدول الأخرى التي لها مصلحة حيوية في استخدام القناة ، ويتحدد يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ لعقد هذا المؤتمر في لندن .

وتبعت هذا البيان مظاهرات حربية واقتصادية للضغط على مصر . فتقرر الحكومة الإنجليزية دعوة جزء من احتياطى الجيش وتحرك بعض الوحدات من بريطانيا ، ويبدو النشاط فى الأسطول الفرنسى . ويعززون هذه الاجراءات الى قرار تأميم القناة التى - كما يقولون - تتوقف عليها الحياة الصناعية لاوروبا الغربية . وفى بيانه يوم ٨ أغسطس ١٩٥٦ بين سير ألتونى ايدن ، رئيس حكومة بريطانيا ، رأى الحكومة البريطانية وموقفها إذا تأسيم مصر للقناة ويبرر الاجراءات التى اتخذتها بريطانيا بهذا الخصوص . فيحمل حملة شديدة على الرئيس المصرى ويقول أن تأميم القناة قد أوجد حالة خطيرة وأن وضع القناة تحت إشراف دول مسألة حياة أو موت بالنسبة لبريطانيا . وهو فى ذلك البيان ينسب لبريطانيا وللدول حقوقا ليست لها . فيشير إلى أن الرئيس المصرى قد أمم شركة القناة دون مشاورات سابقة مع الدول ودون رضاها . وهو يفرض وصايته على مصالح الدول ويبدو أكثر فهما لمصالح مصر أكثر من أهلها !! فيقول أنه صحيح أن القناة تجرى فى أرض مصر ولكنها ليست حيوية لها كما هى حيوية لغيرها من دول العالم . كذلك يردد ايدن فى ذلك البيان نغمة التدويل ويقول : « ولو أننا جميعا اشتركنا فى إنشاء نظام دول للقناة وانفقنا إيراداتها على تحسينها فإن ذلك يمكن أن يعود بالفاهية على الشرق والغرب ... وعلى الدول التى تنتج البترول وتلك التى تشتريه » (١)

ولكن مصر لا تأبه بالتهديد وترد عليه بالاستعداد لمجابهته . ويصدر

(١) انظر : د صفوت - مصر وقناة السويس - ص ٢٢٧

قرار جمهورى (٩ أغسطس سنة ١٩٥٦) بإنشاء جيش التحرير الوطنى وقبول المتطوعين من سن ١٨ إلى ٥٠ . ويأخذ المواطنون فى التدريب على القتال وتمدهم الحكومة - فى كل الجمهورية - بالسلاح . من ناحية أخرى تفند مصر الحجج الواهية التى يستند إليها هذا البيان الثلاثى . وتؤكد حقها فى التأميم الذى هو من صميم السيادة المصرية . فشركة القناة شركة مصرية وتخضع للقوانين المصرية رغم أن أسهمها كانت فى يد الأجانب ورغم أن مجلس إدارتها كان يتكون فى معظمه من الأجانب . وهى شركة لم تقم قط على إتفاق بين دولتين ، بل كانت إمتيازاً لفردناند ديلسبس ليؤسس الشركة (فرمان الإمتياز الأول فى ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤) ، وإمتيازاً آخر له يحوى شروط إنشاء وإستغلال القناة (فرمان الإمتياز الثانى فى ٥ يناير ١٨٥٦) . وليس هناك أى إتفاق أو أية معاهدة خاصة بالشركة ذاتها ، ولكن الاتفاقيات والإجتماعات الدولية التى مست القناة تناولت أمر حرية الملاحة بها لحسب . فالحكومة المصرية بتأميمها للقناة إذن إنما تمارس حقاً طبيعياً لها .

وترفض الحكومة المصرية تدويل القناة كما تستنكر المؤامرة الدولية التى تهدف إلى إجاعة الشعب المصرى وإرهابه . كذلك ترفض مصر فكرة عقد مؤتمر لندن وترفض هذه الدعوة . ولكنها تدعو إلى عقد مؤتمر عالمى من الدول الموقعة على معاهدة الاستانة (١٨٨٨) الخاصة بقناة السويس وكذلك الدول التى تمر سفنها بقناة السويس وذلك لوضع إتفاق يؤكد ويضمن حرية الملاحة فى القناة . وكان اقتراح مصر هذا نصراً سياسياً : إذ لاقى قبولا فى المحيط الدول وأظهر للعالم نيات مصر الحسنة .

ولكن الدول الغربية تعقد مؤتمر لندن (١٦ أغسطس - ٤ أكتوبر سنة

(١٩٥٦) . وذلك للنظر في شأن من شئون مصر الداخلية دون استشارة مصر في عقده أو موافقتها على الإشتراك فيه . واجتمع في المؤتمر مندوبو اثنتين وعشرين دولة دعيت على هوى الدول الداعية ، ويمثلون في جملتهم دول حلف الأطلسي ودول الكومنولث البريطاني ودول الشرق الموالية لبريطانيا وفرنسا وأمريكا أو الدول التي تخضع لاتجاهات هذه المجموعة . وقدم المؤتمر عدة اقتراحات ولكن مصر رفضتها . فمصر لم تكن تقبل هيئة دولية لإدارة القناة أو أي إشراف دولي على إدارتها ، وكان المشروع الأمريكي يرمي إلى تدويل إدارة القناة . ومع ذلك وجدت دول في ذلك المؤتمر مثل الهند والروسيا اللتين دافعتا عن حق مصر في سيادتها على القناة ورفض فكرة الإشراف الدولي وإقامة هيئة دولية رغم إرادة مصر لإدارة ممتلكات مصرية . ولكن أغلبية أعضاء المؤتمر وافقت على المشروع الأمريكي وأنهى المؤتمر جلساته في ٢٣ أغسطس .

وفي خلال فترة انعقاد المؤتمر تحاول الدول الاستعمارية بكل الطرق ارغام مصر على الخضوع لوجهة نظرها . وتدبر مؤامرة انسحاب المرشدين الأجانب من القناة (١٤ سبتمبر) وذلك كخطوة أول لعرقلة الملاحة في القناة واضعاف مركز مصر وإحراجها بالتالي ، وإظهارها أمام العالم بمظهر العاجز عن إدارة القناة . ولكن مصر أحبطت هذه المؤامرة واستمرت الملاحة منتظمة في القناة . وتلجأ بريطانيا وفرنسا إلى عرض أمر القناة على مجلس الأمن (سبتمبر سنة ١٩٥٦) . وفي نفس الوقت ، تلشع كل منهما في الاستعدادات الحربية للعدوان على مصر . وتتدفق الحشود العسكرية على قبرص وتتوالى الاتصالات فرنسا بإسرائيل ، وتتحدث بريطانيا وفرنسا عن إنشاء قيادة عليا مشتركة ضد مصر ، وتهددان بالحرب إذا لم تقبل مصر الإشراف الدولي على القناة . وفي مجلس الأمن تطلب

كل من إنجلترا وفرنسا بحسب الموقف الذي ترتب على انتهاء إدارة الشركة العالمية للقناة . وكان الواضح أن مسدف الدولتين هو صرف الإلتفات عن إستعداداتها العسكرية المدبران على مصر وتبرير موقفها أمام شعوبها وأمام العالم ، وذلك بعد ما بدأ من قلق هذه الشعوب التي كانت تميل إلى إنهاء المشكلة بالطرق السلمية .

ولم تكن هذه المناورات بخافية على مصر . وتبدو مصر أمام العالم بموقف المدافع عن حقوقه والراغب في السلم . وهي تطلب بدورها دعوة مجلس الأمن إلى الإجماع للنظر في التدابير العسكرية التي تتخذها كل من بريطانيا وفرنسا والتي من شأنها تهديد الأمن والسلام العالميين . ويجتمع مجلس الأمن (٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦) ، في اليوم التالي لإقفاض جلسات مؤتمر لندن الفاشل ، بعد أن أخفق في تهديد مصر والضغط عليها . وبعد عدة جلسات يصل مجلس الأمن إلى ست نقاط يجعلها أساسا للوصول إلى حل سلمي للمشكلة . ويرى أن تدور مفاوضات بشأنها مباشرة بين بريطانيا وفرنسا ومصر . وهي نقاط تناول مسألة حرية العبور في القناة وإحترام سيادة مصر وهزل إدارة القناة عن سياسة أية دولة والرسوم بالقناة وتحسين القناة ثم حل الشئون المتعلقة بين شركة القناة السابقة وبين الحكومة المصرية عن طريق هيئة للتحكيم . وكان ذلك القرار في صالح مصر إلى حد كبير . وتحدد يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ موعداً لهذه المفاوضات ، ووافقت مصر على ذلك فوراً . أما بريطانيا وفرنسا فقد تلصقاً في الرد لأنها كانتا قد دبرتا أمر العدوان المسلح على مصر .

المروءة على مصر وتتابع

وفي اليوم المحدد لإجراء هذه المفاوضات تشن إسرائيل هجوماً على مصر .

باتفاق سابق مع بريطانيا وفرنسا . بدأ العدوان الصهيوني يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ . وأخذت القوات المصرية تتحرك شرقا ، وأسفرت المعارك الأولى عن تفوق القوات المصرية وسيطرتها على الموقف لاسيما في المجال الجوي ، رغم عنصر الغدر والمباغنة . ومسح أن بريطانيا أعلنت يوم بدء الهجوم أنها إن تستغل هذه الفرصة للتدخل فإنها توجه في اليوم التالي - بالاشتراك مع فرنسا - إنذاراً إلى كل من مصر وإسرائيل بوقف الأعمال الحربية وسحب القوات العسكرية إلى مسافة عشرة أميال من قناة السويس ، وأن تقبل مصر احتلال القوات الفرنسية والبريطانية لبورسعيد والأسماعيلية والسويس . وهددت الدولتان بالتدخل لضمان اجابة هذا المطلب . وبذا تتكشف المؤامرة بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وتديرهم لأمر ذلك العدوان .

ولكن مصر رفضت ذلك الإنذار واعتبرته إعتداء على حقوقها وكرامتها وخرقاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة . كذلك تطلب مصر عقد مجلس الأمن للنظر في أمر هذا العدوان وإعلان التعبئة العامة وقطع علاقاتها السياسية مع كل من بريطانيا وفرنسا .

وهكذا يتضح أن هذه المؤامرة الثلاثية كانت تفتقر إلى كل قيم خلقية وسياسية وحتى إلى تقرير سليم للأمور وحكم صائب على الأحداث ونتائجها . وهي مؤامرة كانت تعتمد أولاً وقبل كل شيء على القوة الغاشمة وعلى عنصر الغدر والمباغنة ومجابهة العالم بالأمر الواقع ، بعد احتلال البلاد بسهولة . فقد توقعوا الفرقة والإنقسام في الداخل وكذلك المهرج والمرج اثر تقديم الإنذار ونزول القوات الانجليزية والفرنسية إلى البلاد . ولسكنهم أخطأوا التقدير ، ووقفت مصر كتلة واحدة وراء ثورتها ، وأعلنت أنها سوف تقاتل ولن تسلم ، وصمدت أمام

العدوان ببسالة استحققت إعجاب العالم بموقفها وعطفه على قضيتها. وهكذا تقتصر مصر في النهاية ويتحطم حلم بريطانيا في استعادة سيطرتها على الشرق العربي. ويتحطم حلم فرنسا في القضاء على الثورة الجزائرية عن طريق القضاء على أكبر حركات التحرير في الشرق العربي، وتحطم أحلام الاستثمار عامة في القضاء على القومية العربية .

وتضع الثورة خطة لاحباط مؤامرة الدول الثلاث بعد أن كشفت خطتهم. وتقرر الانسحاب السريع للجيش المصري من منطقة سيناء إلى منطقة القناة للدفاع عنها. وتم الانسحاب في يومين بخسائر تعد طفيفة إذا قيست بما قد يحدث في حالة التطويق والحصار . وبذلك أنقذ الجيش المصري من خطر التطويق وأقلعت مصر من خطر سحقها وإحتلالها لقمة ساعة . وحينما أخذت القوات الجوية البريطانية والفرنسية تضرب القاهرة والإسكندرية ومدن القناة بالقنابل لجأ المصريون إلى سد مداخل القناة للدفاع عنها . وكان ذلك العمل بمثابة ضربة محكمة قاصمة للعدو . وبذلك لم يتكرر الخطأ الذي وقع فيه عراقي من قبل حين استمع إلى ديلسبس ورفض سد القناة .

وفي هذه الأثناء يظهر الشعب في مصر من الروح العالية والوطنية الحقة والإيمان بالله وعدالة قضيته والاستبسال في الدفاع والتسكتل والإلتفاف حول رئيسه ما أثار إعجاب العالم وما جعله جديرا بهذه الحرية التي ناضل من أجلها حتى حصل عليها ثم ناضل ثانية ليحافظ عليها . ولا تزال مدينة بور سعيد إلى اليوم أسطورة في تاريخ الكفاح ولا تزال أسماء شهداء ذلك العدوان حية عالقة في الأذهان تحكي قصة الغدر وقصص البطولة والبسالة .

وظلت الطائرات تضرب بور سعيد من يوم ٣١ أكتوبر حتى ٥ نوفمبر .

وفي ذلك اليوم بدأت القوات الفرنسية والانجليزية الجوية في النزول إلى بورسعيد . كذلك بدأت القوات البحرية في النزول بعد ضرب المدينة بمدافع الأسطولين البريطانى والفرنسى . وتستسلم بورسعيد بعد مقاومة عنيفة وقتال عنيد في الشوارع والمنازل . واستمد المصريون لصد الزحف جنوبى بورسعيد .

وفي تلك الظروف توجه الروسيا انذارها بلسان رئيس وزرائها إلى بريطانيا وفرنسا (٥ نوفمبر) وفيه تملن عن تصميمها على استخدام القوة للقضاء على عدوانها ، وتذكرهما بأن الروسيا أقوى منهما كثيرا ، وتهدهما بالضرب بالصواريخ الموجهة . وكان ذلك الانذار بمثابة هزيمة سياسية لبريطانيا وفرنسا لا تقل في أهميتها عن أكبر هزاتهما الحربية في التاريخ . ويحىء ذلك الانذار عقب القرار شبه الاجماعى من الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٦ (٦٤ دولة من ٧٦) بوقف اطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية من الاراضى المصرية . والروسيا بذلك إنما تمضى في سياستها الجديدة في الشرق الأوسط القائمة على أساس مد يد الصداقة للعرب . فقد ساء الروسيا أن ترى هذه السلسلة من المنظمات والمحالقات السياسية والحربية والاقتصادية التى أقامتها دول الغرب كتحالفة شمال الاطلسعلى (أبريل ١٩٤٩) ، وحلف جنوب شرق آسيا (سبتمبر ١٩٥٤) ، وحلف بغداد (فبراير ١٩٥٥) . ولذلك تؤيد الروسيا كل الدول التى رفضت الدخول فى مثل هذه الاحلاف . والعرب إلى جانب ذلك يملكون منابع غنية للبترول ، وهو بترول تعتمد عليه دول الغرب فى السلم وفى الاستعداد للحرب . ولذلك فقد وجدت الروسيا فى سياسة مصر ، التى تحتل مكانا هاما بين العرب ، ما يخدم خططها إزاء الغرب . وهى لذلك ومنذ اللحظة الأولى فى أزمة السويس ، تؤيد مصر فى موقفها .

نلاحظ أن المقاومة المصرية للعدوان كانت مستمرة باستماتة قبل قرار هيئة

الأمم والانداز الروسى وبعدهما . وازاء هذه المقاومة العنيفة الباسلة من الجانب المصرى وإزاء الرأى العام العالمى المتمثل فى قرار هيئة الأمم المتحدة والانداز الروسى تستجيب الدول المعتدية لقرار هيئة الأمم وتقرر وقف القتال صباح الاربعاء ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

وخلال هذه الازمة كانت الشعوب العربية تعلم أن نكسه الثورة المصرية على يد المظالم الاستعمارية إنما هو انعكاس لقضية الشعب العربى فى كل مكان . فكان للعدوان على مصر أثر عميق فى نفوس الشعوب العربية ، التى هبت كلها غاضبة تؤازر الشعب العربى فى مصر بكل ما يمكن أن تقدمه . ذلك التضامن العربى فى هذه المحنة كان فى الواقع مظهرا رائعا من مظاهر الشعور بالقومية فالشعوب العربية تضرب احتجاجا وتضامنا مع مصر يوم أفتتح مؤتمر لندن (١٦ أغسطس) . وخلال العدوان تنسب أو تعطل أنابيب البترول فى سوريا والعراق والسعودية وقطر والاردن وفى سوريا تعلن الحكومة عزمها على الاشتراك بجيشها فى القتال ولكن مصر ترفض ذلك شاكرا حق لا يتسع نطاق القتال عما راد من عطف العالم على مصر . وفى ليبيا ترفض الحكومة أن تتخذ بريطانيا من البلاد قاعدة حربية للهجوم على مصر . وتقوم المظاهرات العدائية هناك ضد بريطانيا كما تقوم أيضا فى أمارات الخليج العربى . كذلك تبادر البلاد العربية إلى أيواء الطائرات المصرية لتنجو من تدمير جواهل الأساطيل الجوية للمعتدين فى إعارتها على المطارات المصرية .

ورغم تسليم الدول المعتدية بقرار هيئة الأمم المتحدة فهى تظهر التباطؤ وتلكأ فى الانسحاب أول الأمر ، ولكن الظروف تضطرهم إلى تنفيذ القرار والانسحاب . فالقوات المحتلة فى مدينة بورسعيد تلاقى الأمرين من المقاومة الشعبية المنظمة ومن هجمات الفدائيين ، والملاحقة كانت معطلة فى قناة السويس ومصر ترفض البدء فى تطهير القناة وإعدادها للبلاحة قبل انسحاب آخر جندى

من المعتدين . وتعطيل الملاحة في القناة ونسف أو تعطيل أنابيب البترول في البلاد العربية قد أصاب الدول المعتدية وأوروبا الغربية عامة بأضرار بالغة . فتناقص البترول العربي ومرور ناقلات البترول حول أفريقيا أدى الى ارتفاع أسعار البترول . وهذا هدد غرب أوروبا بأزمة اقتصادية وأعلن وزير المالية البريطاني في أوائل ديسمبر سنة ١٩٥٦ أن بلاده تواجه كارثة اقتصادية . هذا علاوة على أن الحملة قد كلفت الدول المتعدية كثيرا . وهكذا يتم انسحاب الجيوش المعتدية من منطقة القناة يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ كما يتم انسحاب القوات الصهيونية نهائيا في مارس ١٩٥٧ . ويعاد افتتاح قناة السويس للملاحة رسميا في ١٠ أبريل ١٩٥٧ وذلك بالنسبة للسفن التي تدفع الرسوم للهيئة المصرية لإدارة القناة .

واعتماد بريطانيا على الأراضي المصرية كن بمثابة الغاء لاتفاقها الأخير مع مصر . فالحرب عادة تقطع جميع العلاقات بين الدول المتحاربة وتلغى الاتفاقات السياسية بينها . وذلك فضلا عن أنه لم يكن من المعقول أن تعود بريطانيا إلى استخدام قاعدة القناة بعد ذلك العدوان . لذلك تلغى مصر (أول يناير ١٩٥٧) اتفاق ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ الخاص بالجللاء وكل ما جاء حوله . وبذلك تؤكد مصر استقلالها وتضيف الثورة الى قائمة انتصاراتها نصر آخر . لاسيما وأنه قد صار لمصر ، بمقتضى هذا القرار ، الحق في مصادرة كل ما كان موجودا بالقاعدة البريطانية من معدات وملشآت ومخازن ومصانع تملكها إنجلترا وتتوالى الازمات على الدول المعتدية والحكومات التي دبرت العدوان . ويتخلى إيدن عن الحكم (٩ يناير ١٩٥٧) وتسقط وزارة جي موليه (٢١ مايو ١٩٥٧) .

بعد العدوان الثلاثي — الثورة في المجال الدولي (١) الدائرة الأفريقية

مصر وأفريقيا

لاشك أن مصر قد استفادت كثيراً من تجربة العدوان عام ١٩٥٦ . فصر خرجت من تلك المعركة متحصنة واكتسبت تجارب كان لها شأن كبير في مستقبلنا . فهذه التجربة أبانت لنا سياسة الحياد . وفي خلال المحنة ، استطعنا أن نتال تأييد دول الكتلتين الشرقية والغربية معاً . وارتفع مركز مصر في المجال الدولي بعد ما نالت إعجاب العالم في غمار الأزمة ، ثم بعد ما بدا منها من رغبة محقة في حفظ السلام في العالم . فكان من الطبيعي أن تزيدنا هذه التجربة تمسكاً بسياسة الحياد .

وفي خطاب للرئيس جمال عبد الناصر في بور سعيد (ديسمبر ١٩٥٧) يحدد الرئيس الأسس التي تبقى عليها مصر سياستها العالمية وأولى تلك الأسس هي العمل من أجل السلام . ذلك يتطلب نبذ كل من الأحلاف والكتل العسكرية واتباع سياسة عدم الانحياز . وأبان أننا ضد الحرب ومع السلام ولهذا فنحن ضد الأحلاف العسكرية لأن ذلك معناه الحرب أو الاستعداد لها . فسياسة الحياد الإيجابي إذن وعدم الانحياز إنما قامت تأكيداً لسياسة العمل من أجل السلام . لأن العالم إذا لم يقسم إلى معسكرين وأصبحت دول العالم منقسمة جزء منها مع هذا المعسكر وجزء منها مع المعسكر الآخر فلا بد أن تقوم حرب . . . (١)

ولكن هذه السياسة لا تعني أن نبقي بمعزل من أحداث العالم . فهي سياسة

(١) مصلحة الاستعلامات — الكتاب السنوي (١٩٦٣) — ص ٤٥

تهدف أيضاً إلى تحقيق مبادئ إيجابية في حياة الشعوب الآسيوية الأفريقية ،
تهدف إلى تأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها ومساندة الشعوب لميل إستقلالها
والعمل على إنهاء سياسة القوة . فمصر إذا كانت تهتم بالمشاكل العالمية عامة من
أجل السلام ، وإذا كانت سياستنا الخارجية حين تعمل من أجل السلام إنما
تتخذ لنفسها ما يحقق المشاركة الإيجابية الفعالة في الميدان الدولي كالعمل على
تحرير الأسلحة الذرية ونزع السلاح ، فإن مصر تهتم أيضاً وبوجه خاص بالمشاكل
الأفريقية الآسيوية . ويؤكد الرئيس جمال عبد الناصر ذلك حين يقول (يناير
١٩٦١) : « كنا نرى مشاكل أفريقيا هي جزء من قضية السلام العالمي ، ومن
ثم فإن تعاوننا أخذنا وعطاء مع بقية الشعوب ، وشعوب آسيا في الطليعة منها
والمقدمة ، أمر حيوي لدفع الكفاح الأفريقي إلى أهدافه ،

ولا شك أن إنتصار مصر في معركة السويس كان نصراً لمعركة الحرية في
وكل مكان ، وفي أفريقيا بوجه خاص . وهذا النصر ، كما يقول الرئيس ، قد أعطى
بلا شك إشارة الأمل إلى هديد من شعوب القارة الماضلة . فمبدأ الانتصار ،
بالإضافة إلى ما سبقه من إنتصارات الثورة في ميدان مكافحة الاستعمار ، قد
قوى من عزائم شعوب أفريقيا المتطلعة إلى التحرر والتقدم . ومما قامت ثورة
٢٣ يوليو وقد أخذت موازين القوى في المعادلة تتغير . ثم عملت على تحرير
السودان وتم ذلك بمقتضى إتفاقية فبراير سنة ١٩٥٣ . ونادت الثورة بالحرية
الكاملة للسودانيين في تقرير مصيرهم فقطعت بذلك السبيل على الانجليز لاتخاذ
موقف المدافع عن مصالح السودان . وظهر واضحاً أن مصر تؤمن وتعمل على
وحدة معركة الشعوب الأفريقية . فتتقوى الآمال ، وتشتد الثورة التي كان قد
أشعلها التونسيون في أوائل عام ١٩٥٢ وتعلن الثورة في مراکش عام ١٩٥٣
وتنفجر الثورة في الجزائر عام ١٩٥٤ ويسرى التيار الثوري في كل أنحاء

أفريقيا ، وتحرر شعوبه إلا النذر اليسير منها . ففى نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن توجد غير ثلاث فقط من الدول الأفريقية المستقلة وهى مصر وليبيريا وأثيوبيا تضاف إليها دولة اتحاد جنوب أفريقيا . وهذه وإن كانت توجد فى أفريقيا إلا أنها لا تعد فى الواقع دولة أفريقية . وفى نهاية عام ١٩٦٠ لم يكن قد بقى دون استقلال أو دون سير فى الطريق نحو الحكم الذاتى غير المستعمرات البرتغالية فى غينيا وأنجولا وموزمبيق ، والمستلكات الأسبانية الصغيرة ، والمحميات البريطانية فى جنوب أفريقيا .

وتتكون منظمة الوحدة الأفريقية (مايو ١٩٦٣) من ٣٢ دولة أفريقية . وفى نفس العام تستقل كل من زنجبار وكينيا ويصيران بعدئذ الدولتين ١١٢ ، ١١٣ فى الأمم المتحدة . وفى العام التالى (١٩٦٤) تستقل كل من (نياسالاند) - وتسمى مالاوى و (روديسيا الشمالية) وتسمى جمهورية زامبيا . ومن المحتمل - فى غضون بضعة سنوات - أن تكون القارة التى يربو عدد سكانها على مائتى مليون نسمة قد تخلصت كلها من آخر سيطرة سياسية أجنبية وأن يتولى شئونها أبناءها الأفريقيون (١) .

والثورة تهم بأفريقيا من بادىء الأمر . ونحن باهتمامنا بأفريقيا إنما نفعل ما يمليه علينا موقفنا وصلاتنا التاريخية ومصالحنا مع أجزاء القارة المختلفة . وفى ذلك يقول الرئيس جمال عبد الناصر فى فلسفة الثورة : « فإذا اتجهت بعد ذلك إلى الدائرة الثانية وهى دائرة القارة الأفريقية ، قلت دون إستفاضة ودون إسهاب : إننا لن نستطيع بحال من الأحوال - حتى لو أردنا - أن نقف بمول من الصراع الدامى الخفيف الذى يدور اليوم فى أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من

(١) جيمس دى وروبرت مانتز ، أفريقيا تتكلم ، ترجمة عبد الرحمن صالح ص ٧٠

البيض ومائتى مليون من الافريقيين... لانستطيع لسبب هام وبديهي هو أننا في إفريقيا... ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع اليها ، نحن الذين نحرص الباب الشمالى للقارة والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله... ولن نستطيع بحال من الاحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء . ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد مياهه من قلب القارة... ويبقى أيضا أن السودان - الشقيق الحبيب - تمتد حدوده الى أعماق افريقيا ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها... والمؤكد أن افريقيا الآن مسرح لفوران عجيب مشير وأن الرجل الأبيض الذى يمثل هذه دول أوروبية يحاول الآن إعادة تقسيم خريطتها ، ولن نستطيع بحال من الاحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى افريقيا وتصور أنه لا يمكن ولا يعيننا ، (١)

والنور الذى يمكن أن تقوم به مصر الى جوار دور الأمم المتحدة فى مجال العمل على إنماء الدول الافريقية لم يعد ينكره أحد (٢) وصار أمرا يعمل له حساب فى المجال الدولى . فالتنمية فى افريقية قد حدثت بسبب دخول رأس المال والخبرات الفنية والادارية التى أتت بأكملها غالبا من أوروبا (باستثناء ليبيا التى اهتمت على الولايات المتحدة) . والجزء الاكبر من التنمية حدث عقب الحرب العالمية الاخيرة . وعلى ذلك فحركة التنمية الاخيرة هذه يمكن أن تكون المرحلة الاخيرة للحكم الاستعمارى فى افريقيا على اعتبار أن الوصاية والمساعدة والاشراف والتعاون ما هى الا صور متعددة للاستعمار . وكان من المسلم به أن ذلك الوضع

(١) فاسفة الثورة ص ٧١ - ٧٢

(٢) الفخر : بيجيل ميزلتين : البحث الجديد لافريقيا ترجمة رياض عبد المجيد - ص ١٠١

لن يستمر بأفريقيا ، وأنه على الزعماء الأفريقيين أن يقرروا شكل المساعدة التي ينبغي الحصول عليها بعد انتهاء الاستعمار . من هنا يحى أهمية الدور الذي يمكن - والذي يجب - أن تقوم به مصر في ذلك المضمار .

فالقارة الأفريقية لا تزال ينقصها وضع التخطيط للتنمية . وما زالت القارة تنتظر أن يدرسها أبنائها دراسة اقليمية شاملة . وهناك نقص شديد في المعلومات عن القارة ، الامر الحيوى واللازم قبل البدء في العمل في تنمية البلدان الأفريقية ، وهذا مجال واسع للمساعدات من مصر . فالجامعات المصرية ومراكز البحوث المصرية يمكن أن تقوم باستكمال الدراسات التي تقوم في مختلف المجالات العلمية في أفريقيا . وهناك أيضا نقص في عدد الرجال المدربين . وهذا نتيجة طبيعية لحصول بلدان افريقيا على الاستقلال وارتفاع عدد كبير من الموظفين والفنيين والاداريين الاجانب بالتالى . ومن الممكن ان تقدم مصر الكثير في هذا المجال أيضا كما في مجالات التعليم والتقدم الصناعى والتجارى والاجتماعى ومختلف المجالات .

ومن أبرز مظاهر اهتمام مصر بأفريقية بعد الثورة انشاء ادارة للشئون الأفريقية في وزارة الخارجية المصرية . ونسبهم الصحافة المصرية والاذاعة المصرية بنصيب كبير في مضمار مؤازرة حركات التحرر الأفريقية . وتصدر بالقاهرة مجلة خاصة بالشئون الأفريقية هي مجلة «نهضة افريقية» ، وتهدف الى تنمية الوعى القومى الأفريقى ونشر البحوث التي تهتم كل افريقى في مجاله الحيوى . وتحرص هذه المجلة على ملاحظة الاحداث التي تمر بالقارة الأفريقية ، بحيث أصبح من الممكن لقارىء هذه المجلة أن يستوعب تماما مشكلات القارة ومستقبلها . وكذلك تتأسس في القاهرة (١٩٥٧) رابطة تسمى رابطة أفريقيا لزيادة الروابط والتعاون بين المصريين ومواطنى الاقاليم الأفريقية بمختلف الوسائل وجمع الجهود المهتمة بالشئون الأفريقية في مختلف الميادين (١).

(١) انظر : د. على ابراهيم عبده - مصر وأفريقية في العصر الحديث - ١٩٦٢ - ص ٢٤٧ .

مصر والصومال :

وفي الصومال ، كان لمصر - بفضل ممثلها في المجلس الاستشاري المرحوم - كمال الدين صلاح - دور بارز في الأحداث التي أدت الى استقلال البلاد . فالأمم المتحدة كانت قد قررت (١٩٥٠) أن يوضع الصومال تحت الوصاية الدولية وأن تكون إيطاليا السلطة القائمة بالادارة حتى حصول الصومال على الاستقلال وذلك بعد عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية . وفي نفس الوقت يساعد إيطاليا في الادارة ويقدم لها النصيحة مجلس استشاري يتكون من ممثلين لسكوامبيا ومصر والفلبين .

وقد عمل كمال الدين صلاح فترة تمثيلة لمصر في ذلك المجلس (ابريل ١٩٥٤ - ابريل ١٩٥٧) على الاسراع بانتهاء الوصاية حتى تضمن الصومال استقلالها في اقرب وقت . وكان له دور بارز في احباط المناورات التي تقوم بها بعض الدول ذات المصلحة في وضع العقبات في سبيل تطور الصومال ونموه واستقلاله . وكان حريصا على أن يستعيد الصومال شخصيته الافريقية والهربية وذلك بتقوية الروابط بينه وبين مصر وسائر البلاد الافريقية . فتوفد مصر المدرسين المصريين ورجال الدين للعمل هناك والتدريس في المدارس القائمة أو التي أنشأتها مصر على نفقتها . كذلك يعمل كمال الدين صلاح على التوحيد بين الاحزاب الصومالية حتى تتعاون بقصد تقصير أمد الوصاية كما يعمل على أن يسترد الصومال المناطق السليبة منه . ذلك النشاط في خدمة الشعب الصومالي قد جلب على المندوب المصري حقد وعداء العاملين على عدم تقدم الصومال . وانتهى الامر باغتياله (١٦ ابريل ١٩٥٧) . على أية حال يشهد عام ١٩٦٠ قيام جمهورية الصومال ، دولة مستقلة ذات سيادة وتتكون من اقليمي الصومال اللذين كانا تحت الحكم الايطالي والبريطاني . (١)

(١) انظر : د . راشد البراوي : الصومال الكبير ص ٨٦-٨٧ وأيضا : د . علي ابراهيم هبد : مصر وأفريقية في العصر الحديث ص ١٢٢-١٣٠

مصر والشعوب الافريقية

ومصر لم تتوان عن الاسهام باخلاص في العمل من أجل رفاهية الشعوب الافريقية والدفاع عن قضاياها، ودعوتها إلى التضامن وتنسيق الجهود في ذلك السبيل . وتعقد المؤتمرات الافريقية المتتابعة لهذه الاهداف . وتسهم القاهرة بنصيب وافر في ذلك المجال وتصير بمثابة قلب افريقيا النابض ورمز الحرية في القارة والشملة التي تضوء لها معالم الطريق . وهي في ذلك تنفذ بعزم قرارات مؤتمر باندونج وتطبق الروح التي سادته . كذلك تبدي الشعوب الاسيوية والافريقية حرصها على العمل بما جاء بقرارات هذا المؤتمر وتوصياته ، وتستمر روح التعاون تسود علاقات هذه الشعوب . ونتيجة لهذا التعاون يعقد مؤتمر الشعوب الافريقية الآسيوية بالقاهرة (٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ - أول يناير ١٩٥٨) وقد انعقد هذا المؤتمر في القاهرة بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة لها وحضره ٥٣٧ مندوباً يمثلون ٤٨ شعباً ، تولى في مجموعها حوالي ٧٠ ٪ من سكان العالم .

وكان ذلك المؤتمر شعبياً أكثر منه رسمياً . فهو ، بعكس باندونج ، يمثل الشعوب لا الحكومات . واشتركت فيه الشعوب المستقلة جنباً إلى جنب الشعوب التي كانت لا تزال تكافح في سبيل استقلالها . واهتم ذلك المؤتمر بخاصة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية للقارتين . وألف لجاناً لبحث مختلف الأمور التي تهم هذه الشعوب ، ثم أصدر بعدئذ قراراته وتوصياته ، وهي سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية . وإذا تناولنا قراراته السياسية نجد أنها تؤكد مبادئ باندونج العشرة . وهي تطالب بتوجيه الجهود العلمية الذرية إلى الأغراض السلمية وتطالب بانتهاء الوصاية على المستعمرات . وهي تستنكر الاستعمار في كل صوره ومظاهره والاحلاف العسكرية ووجود القواعد العسكرية الأجنبية على

أرض الدول الأخرى ، وكل ما من شأنه تهديد السلام العالمى وتهديد أمن وسلام
ومصالح الشعوب الضعيفة .

وفى ما يختص بالقضايا العربية ، يقرر المؤتمر أن خليج العقبة خليج عربى مقفل
ضمن المياه الاقليمية للدول العربية . ويناقش قضية فلسطين ويصدر بشأنها
قرارات خاصة . ويعلن المؤتمر أن دولة إسرائيل قاعدة استعمارية تهدد تقدم الشرق
الأوسط وسلامته كما يؤكد حقوق العرب فى فلسطين . كذلك يستنكر المؤتمر
الحرب الإستعمارية الفرنسية فى الجزائر ويصر على الاعتراف باستقلال الجزائر
فورا ويصدر قرارا خاصا بحق الجزائر الشرعى فى الاستقلال والسيادة القومية .
ويؤيد المؤتمر حق الشعب العربى فى الخليج العربى وفى البحرين العربية فى الاستقلال
ويطالب بوقف الاعتداء على عمان وسحب الجيوش الأجنبية من منطقة الخليج
العربى . وفى اليمن يؤيد المؤتمر نضال الشعب اليمنى ومطالبه فى الشمال والجنوب
فى عدن وفى المحميات ، فى سبيل تحرير الجنوب ووحدته مع الشمال ، ويطلب سحب
القوات الأجنبية من المنطقة . ويؤيد المؤتمر طلب المغرب لاسترجاع جميع المناطق
التي لا يزال الاستعمار يسيطر عليها تحقيقا لوحدة المغرب واستقلاله التام . (١)

وفى القاهرة يعقد كذلك المؤتمر الثالث للشعوب الافريقية (مارس ١٩٦١) .
ويشارك فى ذلك المؤتمر عدد كبير من ممثل الحركات الوطنية والمنظمات الشعبية فى
أفريقيا رغم ما وضعت السلطات الاستعمارية من عراقيل لمنعهم من الاشتراك
فى المؤتمر . وهذا يدل على مبلغ الوعي واليقظة الذى بلغته شعوب افريقيا بفضل
نشاط المنظمات الافريقية وحكومات وشعوب الدول المستقلة فى القارة .

(١) انظر نص قرارات المؤتمر فى الثورة العربية الكبرى امجد المنعم شحيس ص ٤٤٧ - ٤٨٣

وقد جاءت القرارات التي أصدرها هذا المؤتمر معبرة تعبيراً حقيقياً عن آماني الشعوب الأفريقية في التخلص من كل أشكال النفوذ الاستعماري، وفي التحرر والاستقلال، وقيام تعاون مشرٍ بينهم جميعاً من أجل رفاهية أفريقيا وخير البشر في العالم . فهي تعلن ضرورة تضامن الحركة التحررية الأفريقية مع جميع حركات الحرية والتحرر في العالم كله . وتتناول القرارات قضايا الشعوب الأفريقية وترحب بالأفكار العملية لتحرير شعوب أفريقيا ، مثل إنشاء صندوق لتحرير القارة ومساهمة الدول المستقلة فيه . وتحذر لجنة الاستعمار بالمؤتمر من الاستعمار الجديد بالقارة . وهو نوع غير مباشر من السيطرة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية أو الفنية . وهو استمرار للنظام الاستعماري بالرغم من الاعتراف رسمياً بالاستقلال السياسي في البلاد الناشئة . وتعتبر ذلك أعظم خطر يهدد البلاد الأفريقية التي نالت استقلالها حديثاً أو توشك أن تحصل عليه . وترى من صور الاستعمار الجديد : حكومات الأذنانب - إعادة تجميع الدول بواسطة قوة استعمارية في اتحادات أو مجموعات مع هذه القوة الاستعمارية - التقسيم السياسي المتعمد عن طريق خلق كيانات مصطنع كما في كاتنجا وموريتانيا - السيطرة الاقتصادية واستمرار التبعية الاقتصادية بعد الاستقلال - تسلي النفوذ الأجنبي عن طريق رؤس الأموال أو القروض والخبراء . . . الخ

الطريق إلى الوحدة الإفريقية

نلاحظ أن موجة التحرر والاستقلال التي اجتاحت قارة أفريقيا منذ عام ١٩٥٥ والتي استمرت حتى شهدت مولد ثلاث وثلاثين دولة أفريقية مستقلة حتى عام ١٩٦٤ ، هذه الموجة قد جاءت في أعقابها موجة أخرى من الاجتماعات والمؤتمرات التي شارك فيها رؤساء الدول الأفريقية المستقلة والمستولون فيها .

فى الفترة ما بين ابريل سنة ١٩٥٨ ، وديسمبر سنة ١٩٦١ مثلا بلغ مجموع المؤتمرات الدولية والاجتماعات السياسية الافريقية الخالصة ثمانين مؤتمرا واجتماعا . (١)

وقد اسفرت هذه المؤتمرات والاجتماعات عن تكوين بعض المنظمات الدولية الافريقية ، مثل اتحاد مالى (١٩٥٩) الذى تكون من السنغال والسودان الفرنسى وفولتا العليا وداهومى ، والذى لم يلبث أن انحل فى العام التالى . كذلك تكون اتحاد الدول الافريقية ، (١٩٦١) ، وهو الاتحاد الذى ربط بين كل من جمهوريات مالى وغينيا وغانا ، ولكن هذا الاتحاد الثلاثى لم تكن له نتائج ايجابية ملموسة . كذلك تكونت منظمات اخرى مثل منظمة الدار البيضاء (١٩٦١) . وهذه المنظمات كلها مهدت الطريق لإقامة المنظمة الافريقية الشاملة التى تكونت ابان مؤتمر اديس أبابا (١٩٦٣) .

وقد لعبت القاهرة دورا فعالا فى أبرز هذه المؤتمرات والاجتماعات وأهمها مؤتمرات أكرا ، الدار البيضاء ، اديس أبابا ، القاهرة .

فى أكرا تجتمع الدول الافريقية المستقلة لأول مرة لتؤكد الشخصية الافريقية . وكان حضور ممثل هذه الدول لحفلات اعلان استقلال غانا (مارس ١٩٥٨) فرصة لمباحثات دارت بين الرئيس الغانى وبينهم . وخلال هذه المباحثات تبين للجميع أن هناك اتفاقا عاما بين الدول الافريقية إزاء المواقف السياسية الدولية . وبنيت الفرصة سانحة لخلق تجمع افريقى يعمل على تأكيد الشخصية الافريقية ويقدم مساعدات لشعوب إفريقيا التى تناضل فى سبيل تحررها واستقلالها ، ويعمل على بحث مشئون إفريقيا بحرية ودون تدخل من الخارج .

(١) د. بطرس غالى : منظمة الوحدة الافريقية - ١٩٦٤ - ص ٦ .

وهل ذلك فيعتبر مثل هذا التجمع تحديا كاملا لموقف الدول الأوروبية في أفريقيا .
وهكذا تخرج فكرة عقد مؤتمر أكراد هاصمة غانا ، الى الوجود (١٥ - ٢٢
ابريل ١٩٥٨) . وقد أجمع المراقبون السياسيون في العالم على أن هذا المؤتمر
هو أول خطوة في المرحلة الأخيرة الحاسمة لتحرر افريقيا نهائيا وظهورها في
المجتمع الدولي كقوة مستقلة (١)

واشتركت في المؤتمر الدول الافريقية المستقلة الآتية : أثيوبيا ، غانا ،
ليبيريا ، ليبيا ، المغرب ، السودان ، تونس ، والجمهورية العربية المتحدة . وقد
مثل الجمهورية العربية المتحدة في المؤتمر وفد برئاسة وزير الخارجية محمود فوزي .
وفي يوم الافتتاح أرسل الرئيس جمال عبد الناصر برقية الى المؤتمر يؤيده ويبارك
جهوده ويقول فيها : « إن شعب الجمهورية العربية المتحدة إذ يشترك في هذا
المؤتمر يضع كل قواه في خدمة هذا التضامن الذي يربط بين الشعوب التي تريد
أن تقرر مصيرها بنفسها دون دخيل وأن تنال خيرات أرضها دون مغتصب وأن
يتحقق لبنائها كافة ما للإنسان الحر من حقوق » .

وقد عقد مؤتمر أكراد دون اشتراك اتحاد جنوب أفريقيا فيه . فالمؤتمر كان قد
حدد أهدافه ، وهي تتعارض مع سياسة جنوب افريقيا الممثلة في التفريق
العنصري . ويصدر المؤتمر قرارا بالتسك بالمبادئ التي أعلنها مؤتمر باندر
(القرار الأول) . ويؤكد المؤتمر ويدعو الى مقاومة التفرقة العنصرية وتأمين
سيادة الدول الافريقية المستقلة ومساعدة الدول الافريقية التي لم تصل استقلالها
بعد . وهو يندد أيضا بالتدخل الأجنبي في شتى أشكاله وذلك رغبة في تأكيد
الشمولية الافريقية ووقوفها الى جانب السلام (القراران الرابع والخامس) .
كذلك يتخذ المؤتمر قرارا خاصا بالجزائر . وفيه يعترف بأن جبهة التحرير

(١) انظر : د . عبد الملك عودة . السياسة والحكم في افريقيا - ١٩٥٩ - ص ٥٠٧

الوطني الجزائري هي الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، وبحث فرنسا على الدخول في مفاوضات عاجلة معها للوصول الى تسوية نهائية وعادلة للمشكلة (القرار الثالث) . (١)

وفي الدار البيضاء يجتمع بعض أقطاب القارة الافريقية لبحث شئونها ، في الفترة ما بين ٣ ، ٧ يناير سنة ١٩٦١ . ويعتبر ذلك الاجتماع أول جهد افريقي منظم لأقطاب القارة لهذا الغرض . وقد سبق المؤتمر بسلسلة من الاجتماعات والمقابلات بين ممثلي الدول التي اشتركت فيه ، ثم يعقد بناء على دعوة من الملك محمد الخامس ملك المغرب وقشتد . وفي ذلك المؤتمر يشترك مع الملك المغربي من الرؤساء جمال عبد الناصر وكوامي نكروما ورئيس غانا وأحمد سيكوتوري رئيس غينيا وموديبيوكيتا رئيس مالي وعباس فرحات رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في ذلك الوقت . ويحضر المؤتمر أيضا ممثل شخصي للملك ليبيا هو وزير خارجية المملكة الليبية .

ويتمخض هذا النشاط عن تكوين « منظمة الدار البيضاء » ، وهي أول منظمة جمعت بين دول افريقيا العربية وغير العربية ، وأدخلت في القارة الافريقية مبادئ ثورية جديدة كانت ذات اثر في المبادئ التي قامت عليها منظمة الوحدة الافريقية فيما بعد . وكانت لمنظمة الدار البيضاء هيئات هامة مثل اللجنة السياسية الافريقية واللجنة الاقتصادية واللجنة الثقافية . . . الخ .

والميثاق الافريقي الذي وقعه الاقطاب عقب هذه الاجتماعات تضمن مبادئ هامة ومنها مبدأ الوحدة الافريقية الكاملة ، ومبدأ هدم الانحياز ومبدأ محاربة الاستعمار ومبدأ يحض على تطبيق الروح الاشتراكية اذ يقول « من الضروري أنه

(١) انظر قرارات المؤتمر في السياسة والحكم في افريقيا - ص ٥٠٩ - ٥٢٥

توجه الدول الافريقية خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثروتها القومية لصالح شعوبها ، وضمان توزيع هذه الثروة توزيعا عادلا بين جميع مواطنيها . كذلك تؤكد قرارات الميثاق العزم على نصره الحركات التحررية في جميع أنحاء أفريقيا ، وتحقيق وحدتها ، واتخاذ الإجراءات العملية للتعاون الافريقي في مجالات السياسة والثقافة والاقتصاد والجيش الافريقية . كذلك بحث المؤتمر قضايا القارة الافريقية المعلقة حيثئذ ، وهي قضايا الجزائر وموريتانيا ورواندا وأراندى والتفرقة العنصرية والتجارب النرية . (١)

وفي ١٧ يونيو ١٩٦٢ يعقد في القاهرة مؤتمر لأقطاب أفريقيا . وذلك في خلال الدورة الثانية لا انعقاد اللجنة السياسية لميثاق الدار البيضاء الافريقي بالقاهرة . ويحضر هذا المؤتمر من الرؤساء جمال عبد الناصر ، والملك الحسن ، وموديوكيتا وبن يوسف بن خدة رئيس حكومة الجزائر المؤقتة ثم وزير خارجية غانا . ويقوم الرؤساء باستعراض الحالة الدولية بصفة عامة والمشاكل الافريقية بصفة خاصة ويسفر المؤتمر عن قرارات تؤكد كفاح القارة الافريقية لتحرر والاستقلال وتعمل على صالح الشعب الافريقي .

منظمة الوحدة الافريقية

وفي أديس أبابا يعقد مؤتمر من رؤساء الدول الافريقية (٢٢ - ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣) . وهو تتويج لجهود المخلصين من قادة أفريقيا في سبيل الإعداد للوحدة الافريقية . وقد اشتركت في ذلك المؤتمر ٣٠ دولة افريقية مستقلة هي :- الجمهورية العربية المتحدة . ليبيا . تونس . الجزائر . مالي . النيجر . تشاد .

(١) أقرار : د . بلس غال - منظمة الوحدة الافريقية ص ٢٧ - ٢٩ .

السودان . أثيوبيا . الصومال . أوغندا . رواندا . بوروندي . تنجانيقا .
الكونغو (ليوبولدفيل) . الكونغو (برازافيل) . جابون . جمهورية وسط
أفريقيا . الكاميرون . نيجيريا . داهومي . غانا . فولتا العليا . ساحل العاج .
ليبيريا . سيراليون . غينيا . السنغال . مدغشقر . موريتانيا .

وبذلك يعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه في تاريخ القارة نظرا لهذا
العدد الكبير من رؤساء الدول الذين شاركوا فيه . وترجع فكرة عقده
إلى أيام عقد مؤتمر الدار البيضاء حيث كانت يأمل المجتمعون هناك
أن يتجه باقي رؤساء الدول الأفريقية إلى بحث مسألة مستقبل سكان
قارة أفريقيا الذين قاموا - ولا يزال البعض منهم يقاسم - من نير
الاستعمار والاستعباد . ولذلك يترك ميثاق الدار البيضاء مفتوحا لعضوية باقي
الدول الأفريقية . ويعقد بعدئذ مؤتمر لاجوس (١٩٦٢) الذي ضم دولا من
مجموعة منروfia ودولا من مجموعة برازافيل ، ولم تشرك فيه مجموعة الدار البيضاء
لإغفال دعوة الجزائر . فمجموعة برازافيل ، وهي تتمتع بأغلبية داخل مجموعة
منروfia ، اتخذت هذا الموقف ترضية لفرنسا . وبعدئذ أخذ هدد لا بأس به من
زعماء الدول الأفريقية بمحاولون التوفيق بين مجموعات الدار البيضاء ومنروfia
وبرازافيل للاجتماع في مؤتمر يعقد في أديس أبابا .

وحاولت الدول الاستعمارية واسرائيل بث العقبات في طريق هذا التقارب .
ولكن الروح العلية التي سادت عواصم الدول الأفريقية انتهت بأن دعا امبراطور
الحبشة إلى عقد مؤتمر يضم جميع رؤساء الدول الأفريقية المستقلة في أديس أبابا .
وقد سبق عقد هذا المؤتمر ، آخر تحضيرى لوزراء خارجية الدول الأفريقية
اتفق فيه على جدول لأعمال مؤتمر الاقطاب . وعقد المؤتمر بالفعل ونجح نجاحا

بأمر رغم مناورات الدول الاستعمارية لإفشاله وبث التفرقة بين الدول الأفريقية،
أو محاولاتها لربط الكثير من دول أفريقيا بالسوق الأوروبية المشتركة قبل
افتتاح المؤتمر لسد الطريق أمام الدول التي تسهم بأي مجهود يساعد على إنشاء
سوق أفريقية مشتركة (١).

وفي المؤتمر قام الرئيس جمال عبد الناصر يلخص المهمة التي ينظرها المؤتمر
كما تتصورها الجمهورية العربية المتحدة فأوجز وبلغ إذ بين :

أولا : تعتبر الجمهورية العربية المتحدة أن القارة الأفريقية تواجه اليوم أقصى
مراحل نضالها ورغم أعلام الاستقلال التي ارتفعت على أرض القارة خلال
السنوات الأخيرة . فهناك الاضطهاد العنصري ، وهناك محاولات اصطناع أدوات
الاستعمار جديدة ومبتكرة تسلل حق وراء أعلام الأمم المتحدة ، وهناك أمر
اتخاذ أراضي شعوب القارة ميدانا للتجارب الذرية . وهناك عمليات اغتصاب
أراضي الشعوب وإباحتها لمستوطنين جاءوا من بعيد ، وهناك عمليات التضييل
بالشعارات ، وهناك مشكلات التخلف والتنمية . وهناك مشكلات الحرب الباردة
وتحريض الأخ على أخيه الخ .

ثانيا : تعتبر الجمهورية العربية المتحدة أن هذه المرحلة من النضال الأفريقي
تقتضي أول ما تقتضي وجود إرادة أفريقية حرة واحدة . ووجود هذا المؤتمر
في حد ذاته دليل على وجود هذه الإرادة .

ثالثا : هذه الإرادة الحرة الواحدة تحتاج إلى عقل منظم وإلى أعصاب محركة
تستطيع أن تصمد لما يواجهها من تحديات ، وتستطيع أن تحقق الآمال الأفريقية

(١) أنظر : أحمد صوار : مؤتمر القمة الأفريقي ص ١٤

العظمى ، وهذه هى مهمة المؤتمر وجهوده .

ويقترح الرئيس جمال عبدالناصر فى المؤتمر - بحكم ما تفرضه علينا مسئولياتنا فى القارة - اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية كسلاح المقاطعة الكاملة مثلاً علاجاً لمشكلة التمييز والاضطهاد العنصرى ، وتكوين جامعة أفريقية وعمل ميثاق لكل أفريقيا وعقد اجتماعات دورية لكل رؤساء دول أفريقيا وممثليها الشعبيين .

وأخيراً يتمخض المؤتمر عن عقد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لدول القارة الأفريقية ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة . وفى هذا الميثاق تبدو واضحة روح آراء واقتراحات المخلصين من قادة أفريقيا عامة واتجاهات الرئيس المصرى بصفة خاصة . ويتكون ميثاق أديس أبابا من ديباجة وثلاث وثلاثين مادة . وأهم ما جاء بالديباجة أنها تؤكد تمثى ميثاق أديس أبابا مع ميثاق الأمم المتحدة . ويحتوى الميثاق على المبادئ التى تنظم علاقات الدول الأفريقية بعضها ببعض من ناحية وعلاقتها مع العالم من ناحية أخرى . وفى هذا المجال يؤكد ميثاق أديس أبابا العزم على محاربة الاستعمار بجميع صورته واتباع سياسة عدم الانحياز . وعلى ذلك فتؤتمر أديس أبابا يعتبر نقطة لقاء بين دول القارة ، كما يعتبر نقطة تحول فى تاريخها .

وفى يوليو من العام التالى (١٩٦٤) ، وبعد عام تقريباً من عمر الوحدة الأفريقية ، يجتمع فى القاهرة ملوك ورؤساء الدول الأفريقية المستقلة ، وذلك تطبيقاً لميثاق الوحدة الذى ينص على اجتماع المؤتمر مرة على الأقل كل عام بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة أغلبية الدول الأعضاء (المادة التاسعة) . وفى هذه الدورة (١٧ - ٢١ يوليو) ، كما يقول البيان المشترك ، تولى المؤتمر بحث الأساليب والوسائل التى تودى إلى تدعيم التعاون داخل القارة الأفريقية

وذلك في مجال المحاولات التي تبذل للوصول إلى الهدف الاسمي وهو تحقيق التضامن
والوحدة الأفريقية .

وقد أصدر المؤتمر قراراته^(١) وهي تتناول تصفية الاستعمار والتفرقة
العنصرية ومساعدة حركات التحرير ودعم الوحدة الأفريقية والطرق التي تؤدي
إلى كل ذلك . وفي المؤتمر تم البناء النهائي لمنظمة الوحدة الأفريقية واختيرت
العاصمة الأثيوبية مقراً لها كما تم اختيار سكرتير عام للمنظمة من غينيا .

(١) أنظر صحيفة الأهرام - ٢٢ يوليو ١٩٦٤

الثورة في المجال الدولي (٢)

الدائرة العربية

القومية العربية

عاش العرب في المنطقة الممتدة من شبه الجزيرة العربية والمحيط الهندي إلى شرق البحر المتوسط وشمال أفريقيا حتى المحيط الأطلنطي غرباً فروناً طويلة ، وقد ربطت بينهم روابط تاريخية وجغرافية ومصالح اقتصادية ، ثم روابط من وحدة الدين واللغة والثقافة بعد أن برز نور الإسلام في شبه الجزيرة العربية . وهذه الروابط كانت تدفع العرب دائماً إلى الوحدة وتمتصها كما تمتص ارتباط الشعب العربي بهذا الشعور الجارف ، الشعور بالقومية العربية . وقد أحس الشعب العربي بهذه الضرورة ، ضرورة الوحدة العربية والقومية العربية ، فعمل على تحقيقها ووجودها والمحافظة عليها على مر العصور رغم ما تعرض له من ظروف وعين . وما هي الأمة العربية اليوم مرة أخرى وقد اجتمعت على وحدة الأمل قطعاً إلى وحدة المستقبل .

والنكسة التي أصابت الحضارة العربية في مصر بوقوعها مع البلاد العربية الأخرى في قبضة الأتراك العثمانيين في النصف الأول من القرن السادس عشر لم تؤثر كثيراً على فكرة الوحدة العربية والشعور بالقومية العربية . فالعالم العربي كانت ، وستظل ، تجمعها وحدة الدين واللغة والمصالح . ويجيء الحملة الفرنسية إلى مصر عمل على إذكاء روح القومية كما رأينا . ولكن ما أن تتكون بعدئذ أباطورية عربية كبرى في المنطقة بجهود عرب مصر ووادي النيل ، وذلك بعد أن نصب الشعب في مصر بإرادته محمد علي حاكماً عليه ، حتى تتصدى الدول الكبرى لهذه الموجة العربية العارمة ، وتتدخل حتى تنكش حدود الدولة العربية

في وادي النيل . ويقف الاستعمار بالمرصاد لمصر العربية خشية إمتفاضه المارد مرة أخرى حتى يتمكن منها ويتم الاحتلال الإنجليزي لمصر . واهتمام أوروبا بحركة الجامعة الإسلامية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومحاربتها إياها ، رغم أن هذه الحركة لم تصل إلى درجة من الحيوية والخطورة بالشكل الذي تصوره خيال ساسة أوروبا (١) ، كل ذلك إنما يفسره هلع أوروبا من عودة الوحدة العربية والقضاء على مصالح أوروبا الاستعمارية في العالم العربي والإسلامي . ولكن ذلك أيضاً لم ينجح في القضاء على الوحدة العربية والشعور بالقومية العربية فالاحتلال الإنجليزي لمصر (١٨٨٢) والفرنسي للجزائر من قبل (١٨٣٠) ثم لتونس (١٨٨١) ومراكش (١٩١١) ، والاحتلال الإيطالي لليبيا (١٨١٢) ثم إقتسام إنجلترا وفرنسا للشرق العربي عقب الحرب العالمية الأولى ، كل ذلك إنما كان عاملاً على بعث اليقظة العربية في العالم العربي . وقامت حركات التحرر من الإستعمار في كل مكان . والآن تسوء هذه الحركات لتتحرر العرب ، فضلاً عن ذلك ، من التقسيمات المصطنعة التي فرضها الاستعمار على بلادهم . وكنا في هذا الأثناء نستفيد من تجاربنا مع الاستعمار . وهذه الحركات جميعها يتوجها كفاح جمال عبد الناصر ، منذ كان طالباً يمثل كفاح الآلاف منهم في عهد الاحتلال ، ثم ضابطاً بالجيش يعمل للثورة على الاستعمار والخيانة ، ثم قائداً للثورة ورائداً للقومية العربية وباعثاً لمجد العرب . وبذلك تظهر القومية العربية مرة أخرى مارداً عملاقاً تتطلع إليها كل الشعوب العربية كيامل لها تستمد منه القوة والحماية ، وهي في نفس الوقت قومية لا ترمي إلى السيطرة على الغير ، بل تهدف إلى تعايش سلمي بجوار القوميات الأخرى ، وتشجع التعاون الدولي ، وتؤمن بالحياد الإيجابي وعدم الإنحياز وتعيه .

(١) أنظر : د. حسن صبحي - التناقص الاستعماري والأوروبي في المغرب (١٨٨٤-١٩٠٤) .

فالوحدة العربية حقيقة موجودة منذ زمن طويل والقومية العربية شعور عرفه وأحس به العرب إبان تاريخهم الطويل المجيد . وعلى ذلك فهذه الوحدة وتلك القومية غير مرتبطة بشخص أو بأشخاص ، إنما هي مرتبطة بوجود الشعب العربي وكما أنه . وينبغي ، كما يقول الرئيس عبد الناصر في حديث له لصحيفة الاوبزفر البريطانية ، (١) ، الفصل بين الوحدة العربية كتيار تاريخي قديم ومستمر وبين أى فرد يتحمل في لحظة من اللحظات مسئولية العمل من أجلها . إن دعوة الوحدة العربية بدأت من قبل جمال عبد الناصر وستبقى بعد جمال عبد الناصر .

وقد ظهر الاتجاه العربي وبدأت السياسة العربية لمصر منذ الأيام الأولى لثورة . ففي هذه الأثناء يظهر « فلسفة الثورة » وفيه يقول الرئيس : « ولن نستطيع أن ننظر إلى خريطة العالم نظرة بلهاء لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا بحكم هذا المكان — أي يمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها ، إمتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ... حقيقة وفصلاً وليس مجرد كلام ؟ » . ثورة ٢٣ يوليو كانت إذن نقطة إنطلاق للقومية العربية بشكلها الحديث . وتأخذ سياسة الثورة في الميدان العربي في الوضوح والتبلور فتكون القومية العربية هي دعامة هذه السياسة على اعتبار أن القومية العربية مرتبطة بالحياة السياسية للشعب العربي كما أنها مرتبطة بالسياسة العالمية .

فما يتعلق بالناحية الأولى ، فالقومية العربية تعتبر الوطن العربي كلاً لا يتجزأ . وعلى ذلك فالانضال القومي لتحريره وتوحيده وحدة لا تتجزأ . والقومية العربية إذن ضرورية لتحقيق هدف كل شعب عربي في تطلعه نحو الحرية ، كما أنها

(١) أنظر : صحيفة الجمهورية ٦ يوليو ١٩٦٤ .

أمن مصر وأمن لكل بلد عربي ، ووسيلتهما في ذلك الكفاح وذلك من أجل
البقاء الدائم لهذه الشعوب العربية وتحقيق الرفاهية والتقدم الدائمين .

وقد وضع الميثاق أسساً للقومية العربية وللوحدة في ضوء تجربة الوحدة مع
سوريا ثم أزمة الانفصال . فيؤكد الميثاق وحدة الهدف كضرورة من ضرورات
النضال العربي . وفي ذلك المعنى يقول الميثاق : « إن مفهوم الوحدة العربية تجاوز
النطاق الذي كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقاءهم صورة
لتضامن الحكومات . إن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي
للوحدة العربية ودفعت به خطوة نحو مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي
ضرورة الوحدة . وإن وحدة الهدف الحقيقية قائمة عند القواعد الشعبية في صورة
الأمة العربية كلها . . واختلاف الأهداف عند الفئات الحاكمة صورة من صور
التطور المحتسب الثوري واختلاف مراحله بين الشعوب العربية . . لكن وحدة
الهدف عند القواعد الشعبية هي التي ستتكفل بسد الفجوات الناشئة عن اختلاف
مراحل التطور . »

ويرتبط بهذا الأساس القومية العربية أساس آخر ، هو الاختيار وليس
الفرض والإرغام . فالقومية العربية - كما يقول الرئيس - « تعني الحرية في تحقيقها
حرية كل شعب في أن يعلن إرادته وتعني أيضا القيادة للشعب العربي لا لفرد أو
أفراد . لأن هذه القيادة ستكون قيادة مستمرة دائمة وأما الفرد فهو ذائل . »
ويقول الميثاق : « إن الوحدة لا يمكن - بل لا ينبغي - أن تكون فرضاً . » وفي
خلال زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للشعب الين في أواخر أبريل ١٩٦٤
يطالب الشعب اليني بالوحدة ، فيجيب الرئيس بأن الوحدة قائمة ولكن الوحدة
الدستورية لن تتم قبل انسحاب القوات المصرية من الين .

وفيما يختص بالأمر الثاني ، ارتباط القومية العربية بالسياسة العالمية ، فإن

هناك - على الأقل - حرباً استعمارية قائمة ضدها . ويوضح الرئيس جمال عبد الناصر هذه النقطة بقوله إن الاستعمار يشعر أن تحقيق القومية العربية وانتصاراتها يعني أنه ستقوم في قلب هذه المنطقة أمة عظمى تلعب دوراً ينتظرهما في التاريخ ، وهو دور قامت به الدول العظمى في الوقت الحاضر . وحتى تقوم الأمة العربية بهذا الدور ، فعليها ألا تقبل أو تخضع لمناطق النفوذ ، وعليها ألا تكون داخل الأحلاف أو تابعة لمعسكر من المعسكرات وألا تقبل سياسة الانحياز وأن تكون ذات سياسة مستقلة تنبع منها ومصالحها . ومن هنا جاء تمسك مصر بميثاق الضمان الجماعي في ظل الجامعة العربية وببذلها كل الأحلاف والتكتلات الأجنبية . وتصيح القاهرة ملاذاً ليس لأحرار العرب فحسب ، بل للأحرار من كل مكان . ولا تتوانى حكومتها عن تقديم كل تأييد للقومية العربية في كل أرجاء الوطن العربي بالقول والفعل . وفي غمار نضال الشعوب العربية للتحرر التام ، يربطها جميعاً مبدأ وحدة الهدف ، يحدث اللقاء بين العواصم العربية .

الجمهورية العربية المتحدة

وكرد فعل طبيعي لذلك الشعور الفياض وإيمان عميق بالقومية العربية تجيء الوحدة بين سوريا ومصر ، وذلك بعد سلسلة من مظاهر التقارب والتآلف بين الشعبين . وفكره الوحدة بين سوريا ومصر بدأت بشكل جدي عقب إنشاء حلف بغداد الذي ضم العراق وتركيا ودولاً من حلف الأطلسي . ففي أكتوبر عام ١٩٥٥ يعقد الميثاق العسكري بين سوريا ومصر وفيه ينص على أن كل اعتداء على أحدهما يعتبر موجهاً ضدهما معاً . وظهر واضحاً مدى ضرورة هذه الوحدة في عام ١٩٥٧ لإبان الأزمة بين سوريا وتركيا واضطراب العلاقات بين الدولتين . وفي هذه المحنة وقفت مصر بجانب سوريا وقدمت لها ما يمكن تقديمه من المساعدات ، ونزلت

القوات المصرية الى سوريا بالاتفاق معها. ودل ذلك على فاعليه الميثاق العسكرى بين الدولتين وأثره فى الشرق الأوسط. وهكذا تتجسم ضرورة إنشاء قوة عربية لحماية العرب ، كما تبدو أيضا مزايا هذه الوحدة من الناحية الإقتصادية .

وهكذا تبنىء سوريا الشقيقة ، شعبا وحكومة ، رغبتهما فى إقامة اتحاد مع مصر . وتتوالى الاجتماعات بين كبار المسئولين فى الجمهوريتين لاقرار الوحدة والاتفاق على مختلف الشئون المتعلقة بها . وفى دمشق يجتمع مجلس النواب السورى بحضور وفد من مجلس الأمة المصرى ويعد قرارا بالاتحاد الفدرالى بين مصر وسوريا (نوفمبر ١٩٥٧) . وفى ٣١ يناير ١٩٥٨ يجتمع مجلسا الوزراء السورى المصرى اجتماعا تاريخيا فى القاهرة . وفى اليوم التالى (أول فبراير ١٩٥٨) يلتقى رئيس وزراء سوريا ببيانته التاريخى معلنا قيام الجمهورية العربية المتحدة كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة . كذلك يشير البيان إلى أن هذه الوحدة العربية هى ثمرة القومية العربية وهى طريق العرب إلى الحرية والسيادة وسبيل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام . وبذا بدأ اندماج الجمهوريتين العربيتين فى دولة عربية متحدة .

وفى بيانه الذى أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٥ فبراير (١٩٥٨) يبين الرئيس المصرى المبادئ التى ستقوم عليها الجمهورية الجديدة فى فترة الانتقال ، ويصف الدولة الوليدة التى قامت فى هذا المسكان بين الشرق بأنها « ليست دخيلة فيه ولا غاصبة ، ليست عادية عليه ولا مستعديّة ... دولة تحمي ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تقوى ولا تضعف ، توحد ولا تفرق ، تسالم ولا تفرط ، تشد أزر الصديق ، ترد كيد العدو ، لا تخرب ولا تتعصب ، لا تنحرف ولا تنحاز ، تؤكد العدل وتدعم السلام ، توفر الرغاء لما ولما حولها وللبشر جميعا بقدر ما تتحمل وتطيق ، . وفى نفس اليوم الذى التى فيه الرئيس جمال عبد الناصر ببيانته

ألقى الرئيس السوري بيانا مشابها وأضاف إليه إعلانه بترشيح جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . وبعد ذلك أصدر كل من المجلسين المصري والسوري قرارا في نفس اليوم بالموافقة على إقامة الدولة العربية الجديدة . وفي يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨ أجرى استفتاء في مصر وسوريا على الوحدة وعلى اختيار الرئيس . وأسفر الاستفتاء في الشمال والجنوب بما يشبه الاجماع على إقرار الوحدة وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة .

وفي ٥ مارس سنة ١٩٥٨ أعلن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، والذي قام على أساس بيان الرئيس جمال عبد الناصر في ٥ فبراير ودستور عام ١٩٥٦ المصري ، وذلك إلى حين إعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للدولة الجديدة . وبعد إعلان الدستور بثلاثة أيام يوقع بالقاهرة ميثاق الدول العربية المتحدة ، (٨ مارس ١٩٥٨) بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة . فالوحدة السورية المصرية لم تكبد ثم حتى تقدمت اليمن تطلب الانضمام إلى الوحدة الجديدة في أمور التمثيل السياسي والدفاع والصحة والتعليم . وفي ذلك الميثاق يترك الباب مفتوحا لمن يرغب الانضمام إليه من الدول العربية الأخرى . وفي ذلك الاتحاد الجديد تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية ونظام الحكم فيها ، وتلعب الدول الأعضاء سياسة خارجية موحدة يضمها الاتحاد ، وتولى هيئة واحدة للاتحاد أمر التمثيل السياسي والتفصيل في الخارج ، ويكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة لها قائد عام يعينه المجلس الأعلى للاتحاد . ويتكون هذا المجلس من رؤساء الدول الأعضاء ويشرف على شئون الاتحاد .

العراق

وفي يوليو عام ١٩٥٨ تقوم الثورة في العراق يقودها الجيش والأحرار وتطيح بالنظام الملكي هناك وتقوم بالجمهورية العراقية . وكانت هذه الثورة في الواقع

امتدادا للدفع الثورى فى الأمة العربية واليقظة العربية والشعور بالقومية ، وهى نفس الدوافع التى أقامت الجمهورية العربية المتحدة . وقد قامت الثورة العراقية ولم يمض بعد شهر على إعلان إنشاء الاتحاد بين العراق والأردن (١٤ فبراير ١٩٥٨) . ولكن الشعب فى العراق كان يعلم تماما أن النظام القائم فى بلاده ، محمد عماره نوري السعيد والملكية العراقية ، كان ضد القومية العربية وضد الوحدة العربية . ولم يكن سقذ نوري السعيد على جمال عبد الناصر وعلى النظام فى مصر أمرا مجهولا ولم تعد مؤامراته ضد الرئيس المصرى بخافية على أحد (١) .

وكان أول عمل للجمهورية العراقية الوليدة فى المجال الدولى أن اعترفت بالجمهورية العربية المتحدة، وكان العراق فى ظل النظام الملكى يعارض الاعتراف بها ويحاربها. وقد ساندت الجمهورية العربية المتحدة شقيقتها العراق وقتئذ مساندة فعالة . فهى تعلن أن أى اعتداء على العراق اعتداء على الجمهورية العربية ، وذلك فى غمار الاخطار المحدقة بالعراق وقتئذ . فى اليوم التالى لنشوب الثورة تنزل القوات الأمريكية فى لبنان ، ويبدو العالم على وشك الحرب . وفى تلك الأزمة العنيفة ، وبينما الجمهورية العربية تناصر العراق ، فهى تعمل فى نفس الوقت على اقآاذ السلم العالمى . ويعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن الجمهورية العربية تتمسك بالسلم ولكن فى غير استسلام . ويطالب بحياة الشرق العربى، ويتصل برؤساء الدول الآسيوية للعمل على منع نشوب الحرب . وهكذا تدير الجمهورية العربية السياسة العربية لإبان تلك الأزمة . فتحافظ على كيان العرب وحقوق شعوبها فى اختيار الحكومات التى يريدونها . وهى تعقد مع العراق اتفاقية تعيد الى الجامعة العربية كيانها بعد

(١) أنظر : تشايلدرز .. الطريق الى السويس ص ١٧٦-١٨٢ .

أن كانت مهددة بالانهلال (١٩ يوليو ١٩٥٨) وتعمل في نفس الوقت على تحسين علاقتها بالسعودية .

ولكن الحياة في العراق ، والشيوعية ، والاطماع الاستعمارية ، كل ذلك عمل على ابتكاس الثورة في العراق وحرمان شعب العراق العربي من مكاسبه . فاقسم الشعب في العراق أحزابا وشيخا متقاتلة ، وتنكر عبد الكريم قاسم للقومية العربية . وتنتظر الاطماع الاستعمارية بحذر الى ذلك الانقسام في الأمة العربية الواحدة ، ويصرح سياسة بريطانيا المسئولون بأن القومية العربية وليست الشيوعية هي الخطر الحقيقي الذي يهدد مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط (مايو ١٩٥٩) . وكذلك يصرح ساسة اسرائيل بتصريحات مشابهة .

وتصمد القومية العربية أمام هذه الأخطار وتنتصر . فالثورة تقوم بعدئذ في العراق لتقضى على حكم قاسم (٨ فبراير ١٩٦٣) . كذلك تقوم الثورة في سوريا (٨ مارس ١٩٦٣) وتقضى على حكم الرجعية الذي تأمر على الشعب في سوريا بعد نكسة الانفصال (٢٨ سبتمبر ١٩٦١) . وتطبيقا لسياسة الجمهورية العربية التي تنادي بوحدة الهدف قبل وحدة الصف ومساندة الشعوب في تقرير مصيرها ، تسارع الجمهورية العربية الى اعترافها بالوضع في العراق منذ اليوم الأول لقيام الثورة كما تعترف أيضا بالثورة في سوريا وتعلن مساندتها لها بدون حد .

وفي مارس من نفس العام (١٩٦٣) تبدأ محادثات الوحدة في القاهرة بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق . ورغم الوصول الى اتفاق بهذا الشأن فإن الأمور تتعقد مرة أخرى ، ويساعد على ذلك اضطراب الحكم والأحوال الداخلية في كل من العراق وسوريا . والواقع أن الوحدة عمل شاق ومضن ومهم مضخم . وهي تواجه تحديات كبيرة من الاستعمار والصهيونية والرجع

والاقطاع والانتهازية . وعلى أى حال فهذه التجربة مع سوريا قد أكدت إمكانية الوحدة وأكدت سلامة الحتمية التاريخية للوحدة وضرورتها . ونلاحظ ، كما قال السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، أن الوحدة حتى وهى فى مرحلة التراجع المؤقت بعد نكسة الانفصال كانت أقوى من أهدائها ، فقد حطمتهم بأكثر مما استطاعوا تحطيمها . وقد بات الشعب العربى الآن يعتقد عن ثقة بأن الوحدة حتمية وأنها لا بد أن تتم ، وأنه من المحتمل أن تتعملل أو تتغير بضعة سنوات ولكنها حتمية تاريخية لا بد أن تتحقق (١) .

أما فى العراق فقد انتهى الأمر هناك إلى الاستقرار بعد أن قبض عبد السلام عارف على زمام الأمور وتولى رئاسة الجمهورية العراقية . ومنذ ذلك الوقت والجمهورية العراقية تسير حثيثا نحو الوحدة العربية الشاملة والاشتراكية العربية . ووقع الرئيسان جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف اتفاقا (٢٦ مايو ١٩٦٤) يهدف إلى تنسيق سياسى كامل بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ، وذلك أثر اجتماعات الرئيسين التى بدأت يوم ١٣ مايو عند وصول الرئيس العراقى الى أسوان لحضور احتفالات انتهاء المرحلة الأولى من بناء السد العالى وتحويل مجرى النيل . ونص الاتفاق على تشكيل مجلس رئاسة مشترك للجمهوريتين من رئيس الجمهورية العربية المتحدة ورئيس جمهورية العراق وعدد من الأعضاء . ويتولى المجلس دراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لإقامة الوحدة بين البلدين ، وتخطيط وتنسيق سياستهما فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفى ميدان الإعلام . كذلك يعمل المجلس على تحقيق الوحدة العسكرية بين الشعب

(١) أنظر أقوال الرئيس جمال عبد الناصر بهذا الصدد (صحيفة الأهرام ٢٢ فبراير ١٩٦٥ ، الجمهورية ١٣ نوفمبر ١٩٦٤) .

العربي في العراق ومصر عن طريق التنظيم الشعبي في كل منهما والعمل على توحيد التنظيمين في المستقبل (١) .

وفي الشهر التالي يعلن الرئيس عبد السلام عارف ميشاق الحركة العربية الواحدة ومشروع النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي بالعراق ، وهو ميشاق شبه بالميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة ، وذلك إيماناً من شعب العراق بوحدة الفكر والتنظيم والاهداف . كذلك يؤكد الرئيس العراقي أن الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ستم قريباً . وتسير حركة التأميم في العراق حثيثاً ويمضي الشعب في طريق التحول الاشتراكي . ويقول عارف أننا نعتبر الجمهورية العربية المتحدة القاعدة القومية التحررية في الوطن العربي ونواة مقدمة للوحدة العربية (٢) .

المجذب العربي

وفي ضوء السياسة العربية التي رسمتها الثورة تجمد قضية الجنوب العربي في القاهرة سناً كما يجمد فيها الاحرار من الجنوب ، والاحرار في كل مكان ، ملاذاً وهوناً . وتقرر رابطة الجنوب (١٩٥٦) ، وكانت قد تأسست في عدن عام ١٩٤٨ لارسان قواعد النضال في الجنوب ، ربط نضالها في الجنوب بالنضال العربي العام في سبيل التحرر والوحدة العربية وتطوير المجتمع العربي إلى مستوى أفضل . ويتخذ رئيس الرابطة وأمينها العام القاهرة مقراً لهما ويؤمسان فيها مكتب الجنوب العربي في أواخر عام ١٩٥٦ ، وذلك بعد نفي السلطات البريطانية لها . وكان المؤتمر الاسيوي الافريقي بالقاهرة مجالاً لعرض قضية الجنوب العربي فاحتلت مكانها وسط قضايا

(١) الامرام ٢٧ مايو ١٩٦٤ .

(٢) الجمهورية ١٥ يوليو ١٩٦٤

الشعوب الآسيوية والافريقية المناضلة (ديسمبر ١٩٥٧) وحينما يشتد العدوان البريطاني في الجنوب في منتصف عام ١٩٥٨ ترى الرابطة عرض القضية على الأمم المتحدة يساندها في ذلك الانتصارات العربية المتتالية . وتحاول انجلترا في هذه الأثناء أن تلعب بشعار الوحدة ، هذه الأغنية التي يتغنى بها الشعب العربي ، والأمل الذي خلّب لب الجماهير في العالم العربي ، فبدأت تقيم في فبراير من عام ١٩٥٩ ما أسمته باتحاد امارات الجنوب العربي ، وذلك بالاتفاق مع السلاطين والمشايخ في الجنوب ، لخدمة أهدافها . ولكن هذا الاجراء يقابل بمقاومة شديدة من شعب الجنوب .

وقد استطاعت رابطة الجنوب العربي أن تدمج كل قضايا الجنوب العربي في قضية واحدة . ولكن أين في ظل الرجعية ، كانت تعمل على تخريب الحركة الوطنية في الجنوب وتعرقل إثارة الموضوع حتى في اجتماعات الجامعة العربية . وفي نفس الوقت يواصل الشعب العربي في الجنوب نضاله ضد الاستعمار وتوسع جبهة المقاومة والقتال . وهدف الشعب من ذلك هو انتقال السيادة إليه وإجراء انتخابات عامة تحت إشراف دولة محايدة لانتخاب مجلس وطني تنبثق عنه حكومة وطنية تعمل من أجل الأهداف العربية الكبرى . وقد جاء قرار هيئة الأمم المتحدة في أواخر عام ١٩٦١ مؤيدا لرغبات شعب هذه المنطقة . فهي تقرر تكوين لجنة لتصفية الاستعمار في العالم وهذا يفتح بابا جديدا أمام الحركة الوطنية في الجنوب . وتمنح كفاح الحركة في هذا المجال عن صدور قرارات لجنة تصفية الاستعمار (٣ مايو ١٩٦٣) بأن من حق شعب الجنوب العربي أن يقرر مصيره وينال استقلاله ، وذلك ضمن قرارات أخرى تدين موقف بريطانيا في الجنوب (١) .

(١) انظر هذه القرارات ومواقفة هيئة الأمم المتحدة عليها في ديسمبر ١٩٦٣ . الجنوب العربي في هيئة الأمم - ص ١٧٥ - ١٧٨ .

وبعدئذ تقرر اللجنة استقلال عدن واستفتاء المحميات في مديرتها (٩ أبريل ١٩٦٤) .

وفي أواخر أبريل ١٩٦٤ يزور الرئيس جمال عبد الناصر اليمن ، وهناك يطالب الاستعمار البريطاني بأن يرفع يده عن الجنوب ويرحل . ولكن يبدو أن بريطانيا لا تنوى أن تتخلى بسهولة عن عدن ذلك المركز الاستراتيجي الهام في طريق مواصلاتها إلى الشرق ، أو الانسحاب من الجنوب العربي وجنوب شرق شبه الجزيرة . ويبدو ذلك واضحا في تصريحات سياسة بريطانيا وفي اتجاه الرأي العام بها . وشهد عام ١٩٦٤ موقفا متفجرا في الجنوب المحتل ، وشغلت المشكلة جانبا من مناقشات مجلس العموم البريطاني . كذلك توالى اجتماعات المسؤولين بالجامعة العربية بممثلي الهيئات الوطنية والزعماء في الجنوب المحتل وعدن ، وذلك في محاولة لاتخاذ موقف موحد لضرب الاستعمار البريطاني في المنطقة .

التعاون العسكري

وعمل الجمهورية العربية المتحدة لم يعد قاصرا على التعاون مع الشعوب العربية في مجال الفكر والمبادئ والدعوة وتعميق الوعي بينها ، بل امتد أيضا إلى العمل العسكري . حدث ذلك إبان ثورة الجزائر . ففي نوفمبر عام ١٩٥٤ بدأ الكفاح العربي في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي مرحلتيه الإيجابية الحاسمة ، وهب الجزائريون لإرغام فرنسا بقوة السلاح على التخلي عن دعاوهم في الجزائر ووضع حد لخططهم الذي يهدف إلى خلق وطن فرنسي في العالم العربي . وبذلك وجدت حركة الكفاح في الجزائر إلى أعنف مما كانت عليه عقب استيلاء الفرنسيين عليها عام ١٨٣٠ ، وبعد أن ظنت فرنسا أنها قد نجحت في ترويض شعب الجزائر وجعلت بلاده مستعمرة فرنسية آمنة

تلاسان والاستثمار في وقت واحد . ووقفت الثورة في مصر إلى جانب الثورة في الجزائر ، وساندتها بكل ما تملك من وسائل الإعلام وفي المحافل الدولية . ورفضت بإباء ودون تردد أن تجعل احتمال تخليها عن موازنة الثورة في الجزائر موضوعا لمساومة من أى نوع . فالدعوة التي انطلقت من القاهرة كانت تعنى كل بلد عربي وتعلق بالشعب العربي في كل مكان ، وإيست لمصلحة بلد عربي على حساب بلد عربي آخر . وهذه الموازنة ، إلى جانب المساعدات العسكرية على اختلاف صورها ، أمكن لكفاح الجزائر أن يستمر حتى انتصرت الثورة هناك واغتصبت الجزائر حريتها واستقلالها .

وبعد الاستقلال تآزر الجمهورية العربية المتحدة شقيقتها الجزائر الحرة في عنة البناء وتقديم لها كل ما نستطيع . وتقوم الجزائر الحرة بدورها في تدهيم الوطن العربي ومساندة الأمة العربية . ويزور الرئيس جمال عبد الناصر الجزائر في مايو من عام ١٩٦٣ بدعوة من الرئيس ابن ييلا . وهناك يلتقى جمال عبدالناصر بشعب الجزائر الذي يستقبله بحماس كبير ، وتدور محادثات بين الرئيسين ، يؤكدان فيها « أن الطريق الذي تسلكه الدولتان نحو تحقيق الاشتراكية النابعة من الواقع العربي ... هو السبيل إلى إقامة ديمقراطية سليمة ... » . ويؤكد الرئيسان أيضا هزم شعبيهما الذي لا يتردد على مواصلة العمل من أجل تحرير كل شبر من الوطن العربي ، . كذلك تدور مباحثات بين وفدي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، إبان تلك الزيارة ، تتناول العلاقات بين البلدين ومجالات التعاون المشترك مع أعمال وجهود في الميادين الثقافية والاقتصادية والعسكرية والسياسية^(١) .

وتساند الجمهورية العربية المتحدة شعب اليمن في انتفاضته ضد الطغيان

(١) انظر نص البيان المشترك في : الثورة العربية الكبرى — ص ٥٨٤-٥٨٧

والتخلف الشديد . ففي سبتمبر من عام ١٩٦٢ قامت الثورة في اليمن ودمرت قلعة من أعتق قلاع الرجعية في العالم العربي . فالشعب اليمني كان يعيش في ظل أسرة حميد الدين بمعزل عن العالم وفي حالة من التأخر يرثى لها . والمجاعات والأمراض والأوبئة في اليمن صارت من سمات الحياة بالنسبة للشعب هناك . وأهدرت كرامة الفرد وحقوقه ، فلم يكن هناك قانون يحدد حقوق الفرد وواجباته وإنما كان أمر الإمام هو القانون السائد . وقد عمد الأئمة في اليمن إلى الحيلولة دون الشعب والتقدم الحقيقي ، ونشروا البغضاء بين القبائل وألبوا البعض منها ضد الآخر ، وذلك حتى ينصرف الناس عن التفكير فيما آلت إليه بلادهم من ضعف وتأخر وفساد وانحطاط (١) . وقد حدثت محاولات متعددة لقتل الأئمة . فالإمام يحيى قتل عام ١٩٤٨ . وتكررت محاولات قتل ابنه الإمام أحمد فيما بعد . وقد يؤكد البعض صلة بريطانيا بهذه المحاولات (٢) ، نظراً لعداء الأئمة التقليدي لبريطانيا ، ولكن صلتها بالفساد في الداخل لا شك أقوى وأوثق .

ومنذ اللحظة الأولى لثورة سبتمبر وقد اتضحت شعبية هذه الحركة تماماً . فالثورة اليمنية تعلن أهدافها التي تلتقي بأهداف الثورة في مصر . وتبادر الجمهورية العربية إلى موازنة الثورة فتعترف بحكومتها . وتعقد معها اتفاقاً عسكرياً لمواجهة العدوان الخارجي بكل صوره ، وترسل القوات العربية إلى اليمن لحماية ثورتها من أعدائها . كذلك تعقد مصر معها اتفاقاً اقتصادياً تقدم بمقتضاه مساعدات اقتصادية وفنية إلى اليمن كما تمدّها بكل ما تحتاج إليه من خبرات .

(١) أنظر : الدكتور عبد الرحمن البيضاني - أسرار اليمن - القاهرة . ١٩٦٢ ص ١٩ - ٣٤

(٢) دكتور عزة النسي - الوطن العربي - ص ٨٥

مؤتمر القمة العربي

وحالما تبدو بوادر خطر خارجي بالنسبة لإحدى الدول العربية ، يتعالى صوت الجمهورية العربية المتحدة بوقاً يجمع الجهود العربية ويكتلها ضد الخطر الدائم المشترك . فشروع إسرائيل الخاص بتحويل مياه نهر الأردن لتعمير النقب كان يحمل معه خطراً مزدوجاً للبلاد العربية . فهو يبنى زيادة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل كما يعنى حرمان البلاد العربية المجاورة من مصادر مائية توجد في أرض عربية وتمر بها . ولا ينبغي علينا - كما يقول الرئيس في حديث صحفي^(١) - أن نسمع للصهاينة بأن يقووا ويدعموا قبضتهم على الأرض التي اغتصبوها من العرب ، عن طريق سلب المياه العربية وسرقة الأرض العربية والاستمرار في تمزيق الجرح الذي أصاب اللاجئين الفلسطينيين بطردهم من ديارهم .

وهكذا يحىء اقتراح الرئيس جمال عبد الناصر (٢٣ ديسمبر ١٩٦٣) بعقد مؤتمر من الرؤساء والملوك العرب لمعالجة المشكلة الدائمة . وتدعو الجامعة العربية بالتالى إلى عقد هذا المؤتمر وتلاقى الدعوة قبولا جماعيا . وهكذا يصفى الجهر العربي من الغيوم التي تراكت فيه من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٣ . فتم خلال الاجتماعات الرسمية والخامسة أمكن الاتفاق ليس فقط حول مسألة العد الاسرائيلي بل على تصفية جو العلاقات العربي أيضا ، وبذلك تعود وحدة الأمة لتحقيق الهدف الواحد .

وفيما يختص بقرارات المؤتمر ، يتفق المؤتمر على اتخاذ القرارات العملية لإتقاء الخطر الصهيوني المائل ، سواء في الميدان الدقاعى أو الميدان الفنى ،

(١) صحيفة الأهرام - ٧ فبراير ١٩٦٤

أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه
وتقرير مصيره . ويجمع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات وتصفية
الجو العربى من جميع الشوائب وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام وتوثيق
العلاقات بين الدول العربية . ويدل ذلك الاجتماع على أنه لا يوجد تعارض في
سياسة الجمهورية العربية المتحدة فيما يختص بالعمل في المحيط العربى أو المحيط
الاسيوى الأفريقى أو المحيط العالمى^(١) . فالمؤتمر يشيد ويرحب بميثاق الوحدة
الأفريقية وقرارات مؤتمر باندونج ومبدأ التعايش السلى بين الدول وسياسة
عدم الانحياز . ويبدو الانسجام والتوافق بين عمل المؤتمر والعمل في المحيط
الاسيوى الأفريقى وفى المجال العالمى . ويرى المؤتمر أن عقد مزيد من هذه
الاجتماعات على أعلى المستويات أمر تقتضيه المصلحة العربية العليا ويجمع على أن
يتم ذلك مرة في السنة على الأقل^(٢) .

ثم تستقبل مدينة الاسكندرية ملوك ورؤساء ثلاثة عشر دولة عربية في لقائهم
الثانى وتنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العربى الأول . وعقد مجلس الملوك والرؤساء
اجتماعات (٥-١١ سبتمبر ١٩٦٤) حققت إنجازات جديدة في دعم التضامن
والعمل العربى المشترك ، وذلك كما يذكر البيان الذى صدر يوم ١١ سبتمبر .
وأصدر المجلس قرارات مكملة لقرارات الدورة السابقة زادت قوة وفعالية .
وكانت وحدة العمل من أجل فلسطين أهم ما حقته هذه الاجتماعات .
فالملاحظ أن الكتلة العربية لم تكن تفتقر أحيانا إلى خلافات متعددة ، ولكن البلاد

(١) انظر : د. محمد عبد المعز - فى الثورة - ص ١٤٥/٦

(٢) انظر نص البيان فى صحيفة الأهرام - ١٨ يناير ١٩٦٤

العربية لم تجمع على قضية عربية مثلما أجمعت على قضية فلسطين. فأتخذ المجلس بهذا الصدد القرارات الكفيلة بتنفيذ الخططات العربية وخاصة في الميدانين العسكري والفني ومن بينها بداية العمل الفوري في المشروعات العربية الخاصة باستغلال نهو الأردن وروافده .

كذلك يقرر المجلس مكافحة الاستعمار البريطاني في شبه الجزيرة العربية وتقديم المساعدات لحركة التحرير في الجنوب المحتل وهران . وعنى المجلس أيضا بدعم العلاقات العربية الاخوية بإمارات الخليج العربي كفالة للحرية العربية التي لا تتجزأ وتحقيقا للمصالح المشتركة . وهو يقرر أيضا منع الهجرة الأجنبية إلى الخليج العربي لوقف التغلغل الأجنبي إلى تلك المنطقة ولمنع تكرار تجربة فلسطين . وقد بحث المجلس أيضا وسائل دعم العمل العربي الموحد في نطاق الجامعة العربية سياسيا ودفاعيا واقتصاديا وأكد ضرورة مضاعفة التعاون وقرر المجلس تأليف مجلس عربي مشترك للبحوث الذرية للأغراض السلمية، وإنشاء محكمة العدل العربية .
وأكد المجلس ضرورة تصفية القواعد الاستعمارية التي تهدد أمن المنطقة العربية وسلامتها وخاصة في عدن وقبرص، كما أيد كفاح شعوب أنجولا وموزمبيق وروديسيا الجنوبية وغينيا المساهم البرتغالية وجنوب أفريقيا من أجل الحرية ، واستنكر محاولات التدخل الأجنبي في الكونغو . وذلك بين، كما أكد المؤتمر، أن التعاون الأفريقي - العربي قاعدة للسياسة العربية (١) .

ويلاحظ أنه منذ بدأ عقد مؤتمرات القمة العربية وقد بدأت نتائج هامة تتحقق ، ولا سيما ما يتعلق منها بقضية فلسطين ودعم العمل العربي الموحد في مختلف المجالات . فقضية فلسطين تسير خطوات محسوسة في طريق التقدم .

(١) انظر نس البيان المشترك للمؤتمر - صحيفه الجمهورية ١٢ سبتمبر ١٩٦٤

وأنشئت منظمة تحرير فلسطين كما بدىء فى تكوين الجيش الفلسطينى . وتحسنت العلاقات بين الدول العربية واتخذت القضايا المتعلقة بينهما طريقها إلى التسوية والتصفية . فقد تم مثلاً وقف إطلاق النار باليمن فى نوفمبر سنة ١٩٦٤ بعد أن تم الاتفاق حول هذا الموضوع بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل . كذلك يتم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك من الدول العربية التى لم تكن قد وقعتها من قبل .

بين التحول العظيم والانطلاق العظيم

التحول العظيم

بصدور الدستور المؤقت (مارس ١٩٦٤) وانعقاد مجلس الأمة (الخميس ٢٦ مارس ١٩٦٤) تنتهى مرحلة التحول العظيم - التى بدأت بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ويبدأ الطريق إلى مرحلة الانطلاق العظيم ويتخذ له معالم واضحة . وعند افتتاح مجلس الأمة ، وبعد أن أوصل الربان الماهر سفينته - بتوفيق من الله وفضله - إلى بر الأمان ، بعد رحلة شاقة في بحر زاهر بالأنواء وجو هاصف مرعد يلتقى الرئيس مع ممثلى الشعب ليقول لهم ببساطه وإيمان : إن أقصى أمل أن أصل بالأمانة إلى حيث تلاقى آمال هذا الشعب الخالد... وليس لي مطلب الا أن تتاح لي الفرصة للخدمة العامة في أى موقع يرى الشعب القائد أن أقف فيه .

ويقف الرئيس جمال عبد الناصر أمام ذلك المجلس الذى يمثل تحولا كبيرا في التاريخ السياسى والاجتماعى لمصر ، ليتلو كشف حساب الثورة منذ قيامها^(١) :-

١- القضاء على الاستعمار : تمكنا من طرد الانجليز من بلادنا مرتين ؛ مرة بالمقاومة السليية وأخرى بالحرب الشاملة . كذلك تم القضاء على القواعد الخفية للاستعمار فى أرض الوطن وهى أخطر وأضر . قم تأميم شركة قناة السويس ، ركيزة الاستعمار الرأسمالى الاحتكارى ، وتصفية بقية قواعد الاستعمار الرأسمالى الاحتكارى فى الداخل ، وتمهيد جميع المصالح المملوكة لدول الاستعمار وكلها أعصاب الاقتصاد والسيطرة الحساسة . وفى باندونج أرفع أهل نداء جماعى يدوى بمقاومة الاستعمار والتصدى له ، ثم يمتد الطريق بعد باندونج وبعد انتصار

(١) أظفر خطاب الرئيس فى صحفة الاهرام ٢٧ مارس ١٩٦٤ .

السويس يزداد طولاً وعرضاً ليمهد لأخذهم زحفاً للحرية حدث في أفريقيا . وفي الدار البيضاء يتم أول جهد أفريقي منظم نذر نفسه لتحرير شعوب القارة . وفي أدبس أبابا ، حيث مشيت دعوة الحياض الإيجابي جنباً إلى جنب مع دعوته مقاومة الاستعمار ، تلتقي إرادة أفريقيا كلها . فالحرية لم تكن مجرد خلاص من مواعد الاستعمار وإنما كانت أوسع من ذلك .

٢ — القضاء على الإقطاع . تحقق ذلك بفضل القوانين الاشتراكية ووصلت مساحة الأرض التي تم الاستيلاء عليها لتوزيعها لصالح الفلاحين ٩٤١٠٤٥٧ فداناً . وتحدد إيجار الأرض الزراعية وهم التعاون وأتاحة فرصة التوظيف المعنى من الفوائد وهناك إجماع إلى التجميع الزراعي على أوسع نطاق وعلى ذلك ارتفاع متوسط دخل الأسر التي استفادت بالأرض الموزعة عليها من الملاك الإيجابي من ٢٧ جنيه في السنة إلى ١٥٠ جنيه في السنة ، وهذا أدى إلى تحسين مستوى الحياة للملاك الجدد . من نتائج ذلك أيضاً أن الإقطاع تراخت فبعضه على الريف المصري . بالإضافة إلى ذلك فإن التغييرات العميقة في المجتمع المصري قد انتهت أيضاً تأثير الإقطاع في العاصمة . فسلطة الحكم في مصر كانت في السنوات التي تلت ثورة عام ١٩١٩ إلى ما قبل ثورة عام ١٩٥٢ قد استقرت بصفة عامة بين ١٦ أسرة مصرية من كبار ملاك الأراضي ، قدمت من أصولها أو فروعها غالبية الوزراء الذين تولوا مقاليد الحكم في مصر خلال هذه الفترة .

٣ — القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم عملت الثورة على زيادة الإنتاج على ألا يعمل ذلك على تعزيز المرافق الفعلية للرأسمالية المتحركة ولكن بقصد رفاهية الشعب . ولذلك تقيم الثورة وحدات إنتاج قوية يملكها الشعب ، وذلك نواة لإقطاع عام ما يبدى أن يزد نفسه بالسيطرة الكاملة على

رأس المسال مشتملاً في البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية التي جرى تأميمها أو نقلها إلى الملكية العامة ، ثم اتباعها بقرارات يوليو الاشتراكية (١٩٦١) التي ضمنت الملكية للجزء الأكبر من وسائل الإنتاج خصوماً في المجال الصناعي . ثم سمحت الثورة الحدود الواضحة للملكية العامة بما لا يسمح بالاستغلال مع منح المجال الواسع للنشاط الخاص . وبهذا يتهاوى الانقطاع التقليدي الذي أراد أن يتحول إلى المظهر العصري للاستغلال الرأسمالي . .

٤ - إقامة عدالة إجتماعية . ومعاونة هذه التجربة قد دلت على أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا على دعامتين من الكفاية والعدل ، الكفاية بمعنى زيادة الإنتاج والعدل بمعنى توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً . فبقيا يختص بمجالات الكفاية فهي كثيرة . منها الزراعة والصناعة والمواصلات والعلم الخ . كذلك من مجالات العدل القضاء على الاستغلال ، تعزيز حق العدل ، التعليم ، الصحة ، الخ

ففي مجال الزراعة بذلت جهود مفضية في تطوير الزراعة رغم أن الزراعة بطبيعتها أصعب مجالات الإنتاج إستجابة للجهد وأكثرها حاجة إلى الصبر والعناء . فنفذت مشروعات للصرف والري قيمتها ١٢٥ مليون جنيه . وتم إستصلاح ٥٠٥ ألف فدان داخل الوادي بخلاف المباحة المستصلحة بالوادي الجديد وعلى الساحل الشمالي الغربي ووادي النطرون . وهناك السد العالي — معجزة الانسان في العصر يجرى بناؤه (تمت المرحلة الأولى منه وتم تحويل مجرى النيل في ١٥ مايو ١٩٦٤) . وسوف يضيف السد العالي إلى الدخل القومي ٣٣٤ مليون جنيه سنوياً أي ما يقارب نصف الدخل القومي الذي كان لمصر قبل الثورة . وسوف يوفر إنتاجه مائة مليون جنيه من العملات الصعبة سنوياً ، ويمد رقعة وادي النيل ٢ مليون فدان ويعطى طاقة من الكهرباء بمقياسها ١٠ مليار كيلووات ساعة في السنة . وفي

ميدان الصناعة تطور الانتاج في السلع ثلثاً كبيراً . وتم القضاء ١٥٠ مصنعاً جديداً . وهذا يعنى حدوث ثورة صناعية في مصر سوف تتأكد بالخطه الخمسية الثانية للصناعة (١٩٦٥ - ١٩٧٠) التى ستكلف ألف مليون جنيه .

وأما عن المواصلات ، فقد لعبت دورها في خدمة الانتاج . فالقناة أمت وقامت الهيئة المصرية لقناة السويس بالنهوض بذلك المرفق حتى حقق نجاحاً باهراً وأرباحاً إضافية . فهى تصل بمشروعاتها إلى غاطس عمقه ٣٨ قدماً . وتبلغ إيرادات القناة عام ١٩٦٣ أكثر من ضعف إيراداتها عام ١٩٥٥ . كذلك مجال الصرف على مرافق السكك الحديدية والتليفونات ومجال التقدم والنمو فيها ملحوظ . ويبلغ ما صرف على السكك الحديدية من عام ١٩٥٧ حتى أوائل عام ١٩٦٤ مائة مليون جنيه . وزادت طاقتها على نقل البضائع في السنة من ٦ ملايين طن إلى ١٢ مليون طن . وزادت طاقتها على نقل الركاب من ٨٥ مليون راكب في السنة إلى ١٥٠ مليون راكب . وفي مجال العلم بذلت الجهود للتقدم في ميادين أبحاث الصناعة والأبحاث الطبية والطاقة الذرية ، ويتجه الاهتمام كذلك للفضاء . وبلغ الاستثمار الكلى في المشروعات العلمية ٥٨ مليون جنيه .

هذا بعض ما يهتم بمجالات الكفاية . أما في مجالات العدل ، فقد كان القضاء على الاستغلال مقدمة طبيعية لعدالة التوزيع . فحولت هذه المقادير الضخمة من رأس المال إلى ملكية الشعب العامل وإلى خدمته . وفتحت السبل أمام الآلاف من الشباب المتعلم إلى مراكز القيادات في وحدات الانتاج الضخمة ، الأمر الذى كانت الحواجز الطبقيه تحول دونه في الماضى . وزاد إجمالى الأجور بالنسبة للعمال ، وضمنت القوانين العمالية إطمئنان العامل على حاضره ومستقبله . والتعليم بكل مراحله لم يعد امتيازاً بل أصبح حقاً مجانياً لكل مواطن من بداية مراحل التعليم حتى نهايتها . وبلغ ما صرف على التعليم العادى إلى ما قبل

مستوى الجامعات، ٥٤٠ مليون جنيه حتى عام ١٩٦٣ . أما ميدان الصحة فقد زادت ميزانية الصحة بنسبة ٣٤ ٪ عما كانت عليه سنة الثورة .

وفي كل هذه المجالات، كان جناح العدل يتصل بجناح الكفاية ليسمح للمجتمع المصرى الجديد أن يرتفع ويخلق .

• — إقامة جيش وطنى قوى . وقد تم بالفعل بناء هذا الجيش ، وصارت القوات المصرية فى البر والبحر والجو قادرة على حماية الأمن العربى والامل العربى ، وقادرة على حفظ السلام ورد العدوان . وقد أتاحت تجربة اليمن — أشرف التجارب وأكرمها تضحية وفداء — للقوات المسلحة أن تحتكر كفاءتها تحت ظروف قاسية . اختبرت قواتها على الحركة السريعة إلى الميدان وسلامة خطوط مواصلاتها، وتحملها الحياة تحت أصعب الظروف، وأدى الجيش المصرى واجبه على أتم ما يكون .

٦ — إقامة حياة ديمقراطية سليمة . نلاحظ أن كل المبادئ السابقة إنما كانت تعمل على تحقيق هذا المبدأ الأخير والتمهيد له . وكانت هناك تجارب فى الديمقراطية تتمشى مع تطور مرحلة التحول العظيم وتساير خطاها ، حتى جاءت قوانين يوليو الاشتراكية وأسقطت نهائياً تحالف الإقطاع ورأس المال وهزله عن قوى الشعب العاملة . ثم تكون الاتحاد الاشتراكي العربى ليلسع القوى العاملة بالوعى العميق بوحدة الديمقراطية من الناحيتين السياسية والاجتماعية

الى المظهر العظيم

شهد عام ١٩٦٤ بداية الطريق إلى مرحلة الانطلاق العظيم . وأحداث هذه الفترة ، بالإضافة إلى مسئولياتنا إزاء المرحلة القادمة ، تظهر أن هذه المرحلة

التي نمر بها الآن هي من أهم مراحل النضال المصري وأكثرها خطورة . وهناك مسائل يجب أن نضعها في الاعتبار عندما ننظر قدما إلى مرحلة الانطلاق ، التي تبدأ - فيما يتعلق بميدان العمل الداخلي - عام ١٩٧٠ حينما يتم التحويل الاشتراكي ، ويتم إنتاج الصناعات الثقيلة . وهي مسائل بمثابة تحديات من جانبنا قروضها حقنا في الحياة ، وتحديات من الخارج لمرحلة الدفع الثوري .

أولا : التحويل الاشتراكي . وقد حدد الميثاق بشكل عام الأهداف التي نحققها في التحويل الاشتراكي لهذه المرحلة . ونحن الآن نمر بمرحلة انتقال بين الرأسمالية والاشتراكية ، وإكمال التحويل الاشتراكي هو أهم أعباء هذه المرحلة . وقد حققت الاشتراكية حتى الآن الحرية بالنسبة للواطن . وتم اقل معظم وسائل الإنتاج إلى ملكية الشعب ووضعت تحت سيطرة الشعب . كذلك وضعت الاشتراكية الطبقات العاملة باختلاف قناتها موضع القيادة سواء في التنظيم الشعبي أم في وحدات الإنتاج ، وأحلت تحالف قوى الشعب العامل في الاتحاد الاشتراكي العربي محل تحالف الرجعية والرأسمالية المستغلة .

وقد ناقش رئيس الجمهورية هذا الأمر مع مجلس الأمة ، الذي يكون الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي في نفس الوقت ، ووضع النقاط على الحروف وبين بإيجاز ووضوح أن اشتراكيتنا هي الحل الحتمي لمشاكلنا الاجتماعية ، وأنها لا تعني أن الناس كلهم متساوون تساويا مطلقا في كل شيء دون تحفظ ، ولكنها بكل بساطة تمنع وجود طبقة من الأسياد وأخرى من المبيد ، وتمنع وجود طبقات على الإطلاق ، وتحض على الجهد والعمل حتى يكافأ كل بقدر عمله وقد جده .

وبين الرئيس أن مرحلة الانطلاق ما هي إلا مرحلة ثورة جديدة ، وأن مجلس الأمة هو مجلس ثورة ، عليه واجبات والتزامات في عهد لم يعد يوجد فيه أحد يدعي أنه فوق المسؤولية وفوق الحساب . فمسئولية الرقابة والحساب تقع على عاتق مجلس الأمة لا سيما فيما يتعلق بالحكومة وأجهزتها والقطاع العام ، وكذلك في حقل التوصية القومية على أوسع نطاق . كذلك تقع على عاتق المجلس والاتحاد الاشتراكي مسؤولية التعرف إلى مشكلات الجماهير ، لأن من لا يستطيع معرفة المشاكل ليوجد لها حلا ، لا يستطيع أن يقود .

وفي هذه المرحلة لابد من تنظيم سياسي للاتحاد الاشتراكي ، فهذا مما يبعث فيه بقوة أكبر . وذلك يتطلب إعداد قادة من وسط الاتحاد الاشتراكي الم قادة قادرين على أن يناقشوا مناقشة قائمة على الدرس العميق ، ومشققين عقائدية ، وقادة يفسكرون ويرسمون السياسة . كل ذلك يعمل على إرساء وبناء الأمة وحمل الرسالة لأجيال قادمة . وهذا من الصعوبة بمكان (١) .

ثانيا : الصناعات الثقيلة . لاشك أن خطتنا للتنمية خطة طموحة . وقد وضعنا نصب أعيننا بناء قاعدة الصناعة الثقيلة في المرحلة القادمة التي تنتهي ١٩٧٠ . فهذه الصناعة ، إلى جانب إكمال السد العالي الذي سيشجع إصلاح الأرض وتطوير الزراعة وتوفير الكهرباء ، توصلنا إلى مرحلة تستطيع فيها قرانا الذاتية أن تحمل خطط تقدمنا . وسوف يتم ذلك في الخطوة الخمسية الثانية التي تبدأ من يوليو ١٩٦٥ وتنتهي عام ١٩٧٠ ، وحينئذ تكون مرحلة الخطر ، كما يقول

(١) أنظر مناقشة الرئيس مع مجلس الأمة - الأهرام ١٢ مارس ١٩٦٥

الرئيس ، قد مرت . ولكن هذا لا يعنى أننا سنكتفى بهذا القدر من التنمية . فسوف نواصل العمل لأنه هو السبيل إلى التقدم ، وهذا يعضاعف الأجور مرات ويحل مشاكلنا الداخلية .

ثالثا : التحدى الإسرائيلي — الاستعماري . يجب أن نضع في الحسبان أن إسرائيل تبغض كثيراً كل ما تقوم به من أجل التقدم . فالتقدم بالنسبة لنا يقرب من نهاية هذا الخطر المقيم في قلب العالم العربي . وإسرائيل صارت تعنى احتمال هدوان وتوقع شر في كل وقت . فيجب أن نكون على استعداد دائماً لذلك . والمسألة لا تتعلق بإسرائيل وحدها وإلا هان أمرها ، ولكنها متعلقة أيضاً بالقوى التي تساند إسرائيل . فالدول الاستعمارية تساندها وتشن الحملات ضدنا في كل خطوة فهم لا يريدون لنا التقدم ولهذا يتحدوننا ، مع إسرائيل ، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً .

رابعا : بناء الوحدة العربية . ويرتبط بهذا الأمر معركة التحدى الإسرائيلي — الاستعماري . فالعمل العربي الجماعي خطر على إسرائيل ويهدد المصالح التي تدعيها الدول الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط . ولسكننا نعمل على بناء الوحدة العربية وسوف يتم هذا البناء لأنه نتيجة إجماع الشعوب العربية على ذلك واقتناعها به من ناحية ، ولأن هذا البناء هو النتيجة الحتمية لتطور التاريخ من ناحية أخرى (١) .

خامسا : مستقبل أفريقيا . وهذا الأمر مرتبط بالناحيتين السابقتين من

(١) أنظر حديث الرئيس عن هذه التحديات . صحيفة الامم ١٠ مارس ١٩٦٥

جانب ، ومرتبطة بنا بحكم كون بلادنا قطعة من أفريقيا . وقد زاد نشاط مصر في المجال الأفريقي وأسهمت الجمهورية العربية في حركة التحرير في بعض البلاد الأفريقية المستقلة حديثاً مثل مالي وغينيا . ويجب أن نضع في الاعتبار مسئوليتنا إزاء القارة وشعوبها والحيلولة دون تسال الاستعمار والنفوذ الصهيوني إليها .

عزير الرئيس ومسئوليات الشعب

وقبيل إنتهاء مدة رئاسة الجمهورية (٢٦ مارس ١٩٦٥) يستعد مجلس الأمة ، حسب نصوص دستور مارس ١٩٦٤ الوقت ، لترشيح الرئيس الجديد للجمهورية . وانها لت الرغبات من قنات الأمة وأفرادها على رئيس المجلس بمدة البيعة للرئيس جمال عبد الناصر ومطالبه بإعادة ترشيحه رئيساً للجمهورية . وسارت المظاهرات الشعبية الصاخبة إلى مجلس الأمة تطالب بنفس الأمر . وإزاء هذا الإجماع يرشح مجلس الأمة الرئيس الحالي ، جمال عبد الناصر ، للرئاسة ، توطئة لعرض الأمر على الشعب لإبداء رأيه في إستفتاء عام .

وقبل الرئيس جمال عبد الناصر هذا الترشيح ، ولكنه يقطع على نفسه عهداً خمسة ، يعمل على تحقيقها ، وهي عهد تعتبر بمثابة شروط لقبوله رئاسة الجمهورية ، على الشعب أيضاً أن يوافق عليها ويتعهد بتنفيذها بحسب وأمانة وإخلاص في حالة موافقته على ذلك الترشيح في الإستفتاء العام (١٥ مارس ١٩٦٥) . هذه العهد تهدف إلى تمهيد الطريق لجيل جديد يقود الثورة في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وإعتبار هذا الأمر هو المهمة الأساسية التي

يجب أن نضعها نصب أعيننا في المرحلة القادمة . وهي تهدف إلى ترويض النفس على أن هناك تضحيات أخرى ما زالت في انتظارنا وترى إلى التمسكين لقيم المجتمع الاشتراكي من أن تستقر وترسخ . وهي تذكرنا بأنه يجب أن نعرف واجبنا إزاء الأمة العربية كلها ويجب أن تقبل هذا الواجب ، وأنه على الشعب المصري في تلك المرحلة أن يحمل النصيب الأكبر من هذه المسئولية العربية .

من مراجع البحث

- أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث . القاهرة ١٩٤٨
- أحمد عرابي الحسيني المصري : كشف الستار عن سر الأسرار - في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العراقية . > ١ . مطبعة مصر
- أحمد فريد علي ، دكتور : كفاح الشباب وظهور جمال عبد الناصر
- أوسكين تشايلدز : الطريق إلى السويس . تعريب خيرى حماد . القاهرة ١٩٦٢
- أنور السادات :
- صفحات مبهلة . القاهرة ١٩٥٤
 - قصة الثورة كاملة
- بطرس بطرس غالى ، دكتور:
- دراسات في السياسة الدولية . القاهرة ١٩٦٤
 - منظمة الوحدة الأفريقية . القاهرة ١٩٦٤
- جمال عبدالناصر ، الرئيس : (خطب وأحاديث ومقالات منشورة في مصادر مختلفة . . .)
- جورج فوشيه : جمال عبد الناصر في طريق الثورة . بيروت ١٩٦٠
- حسن صبحي، دكتور : التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب (١٨٨٤ - ١٩٠٤) . الاسكندرية ١٩٦٥
- رابطة الجنوب العربي ، مكتب القاهرة : الجذب العربي في هيئة الأمم . القاهرة ١٩٦٣
- واشد البراوى ، دكتور : الصومال الكبير - حقيقة وهدف . القاهرة ١٩٦١

عبد الرحمن الراشدي

- تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر . ١٨ ، ٢٨

القاهرة ١٩٤٨

- عصر محمد علي . القاهرة ١٩٤٧

- عصر اسماعيل . ٢٨ . القاهرة ١٩٣٢

- الثورة العراقية والاحتلال الانجليزي . القاهرة ١٩٤٩

- مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال . القاهرة ١٩٤٨

- مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية . القاهرة ١٩٤٥

- محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية . القاهرة ١٩٤٨

- ثورة سنة ١٩١٩ (حرآن) . القاهرة ١٩٥٥

- في أعقاب الثورة المصرية . ١٨ (١٩٥٩) ، ٢٨ (١٩٤٩) .

٢٨ (١٩٥١)

- مقدمات ثورة ٢٣ يوليو . القاهرة ١٩٥٧

- ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٥٩

عبد القادر حاتم (وآخرون) : هذه الأحزاب

عبد الملك عوده ، دكتور : السياسة والحكم في أفريقيا . القاهرة ١٩٥٩

عبد النعم شemis : الثورة العربية الكبرى ، القاهرة ١٩٦٣

علي الحديدي ، دكتور : عبد الله النديم . القاهرة ١٩٦٢

علي صبري : التطبيق الاشتراكي في مصر . القاهرة ١٩٦٤

عزه النص ، دكتور : الوطن العربي - الاتجاه السياسي والملاح الاقتصادية .

دمشق ١٩٥٩

فتحي رضوان : مصطنى كامل . القاهرة ١٩٤٦

ماهر حسن فهمى ، دكتور : قاسم أمين . القاهرة ١٩٦٣

محمد انيس ، دكتور : صفحات مطوية من حياة الزعيم مصطنى كامل . القاهرة ١٩٦٢

محمد انيس ، دكتور (وآخرون) : العدوان الثلاثى على مصر . القاهرة ١٩٥٦

محمد حسين هيكل ، دكتور : مذكرات فى السياسة المصرية : ١ -

(١٩١٢-١٩٣٧) القاهرة ١٩٥١ ، ٢ - (١٩٢٧-١٩٥٢) القاهرة ١٩٥٣

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (١٨٨٢-١٩٢٦) .
القاهرة ١٩٥٢

محمد عبده ، مذكرات الامام

محمد فريد ابو حديد : السيد عمر مكرم . القاهرة ١٩٥١

محمد فؤاد شكرى ، دكتور : عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر .
القاهرة ١٩٥٢

محمد مصطنى صفوت ، دكتور

- الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى اذاءه . القاهرة ١٩٥٢

- انجلترا وقناة السويس . القاهرة ١٩٥٦

- الجمهورية الحديثة . الاسكندرية ١٩٥٨

- مصر المعاصرة . القاهرة ١٩٥٩

مصلحة الاستعلامات ، كتب ونشرات

لليثاق (قدمه الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية
فى مايو ١٩٦٢) .

مطبعة الشاعرو
٢٠١٥

